بحث

التقاضي الالكتروني في محاكم الكترونية ودوره كمعاون للقضاء

د. داليا محمد صالح سويدان

مدرس بالمعهد الكندي العالي لتكنولوجيا الهندسة والإدارة

مقدمة

أولاً: موضوع البحث:

يستخدم دول العالم في هذا الوقت الحاضر كل الأساليب والطرق الممكنة لتحسين أسلوب العمل وجودة الخدمات سواء داخل المؤسسات الحكومية أو القطاع الخاص، ومن هذه الاستخدامات التي اعتمدت عليها كثير من الدول وأصبح لها دور فعال وحيوي في الحياة اليومية هي الوسائل التكنولوجية الحديثة التي أصبحت بديلاً أفضل من الطرق التقليدية.

ونتيجة للتطور التكنولوجي في جميع المجالات سواء كان على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي والتي اعتمد عليها في التجارة والاقتصاد والعلوم والطب والزراعة والصناعة والفنون وغيرها من المجالات التي اعتمدت عليها لتكون هي أفضل ووسيلة الآن تساعد على تيسير وتسهيل الإجراءات وتحسين خدمات تساعد في الإنتاج والتنمية والتطور.

ومن ضمن تلك التسهيلات وتيسير الخدمات على المواطنين ظهرت ثورة في تكنولوجيا الاتصالات التي كان لها الأثر الأكبر تطور العديد من أوجه الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، فظهرت التجارة الالكترونية، والحكومة الالكترونية، والتعليم الالكتروني، وامتدت هذه الثورة التكنولوجية لتشمل المجال القانوني ، فظهرت فكرة التقاضي الإلكتروني أو التقاضي عن بعد أو المحاكم الإلكترونية والتي تُعد مصطلحات حديثة بالنسبة للعديد من الدول التي ما زالت تبحث عن هذه الفكرة وكيفية تطبيقها لما لها أهمية كبيره في هذا العصر التكنولوجي واحتياج شديد سواء من رجال القضاء والقانون أو من أصحاب المصالح "كالمدعين" لتيسير وتسهيل الإجراءات لمحاربة ظاهرة بطء إجراءات التقاضي، ولتحقيق الهدف المرجو منه وهو "العدالة الناجزة".

وأصل هذه الفكرة يعود إلى عام ١٩٦٦م، عند محاولة إيجاد تسوية للخصومات عبر الفضاء الإلكتروني، عندما قام معهد قانون القضاء وجمعية التحكيم الأمريكية، والمركز الوطني للأبحاث المعلوماتية، ومركز القانون وقواعد المعلومات بإدارة "برنامج القاضي الافتراضي"، ويُعد الهدف الأساسي من هذه الفكرة هو إعطاء حلول سريعة للمنازعات المتعلقة بالإنترنت، من

خلال وسيط يتمثل في قاض محايد على أن يكون خبيراً في التحكيم والقوانين التي تحكم أنشطة الانترنت أو قانون القضاء الالكتروني، ويتحقق هذا الهدف عن طريق مستخدم الانترنت بإرسال شكواه إلى تلك الهيئة عن طريق البريد الالكتروني، ثم تقوم الهيئة باختيار قاضي محايد للفصل في النزاع، ويكون القاضي في هذه الحالة مجرداً عن القيمة القانونية إلا إذا قبل بها الأطراف، على أن تكون هذه الخدمة مجانية أي بدون مقابل(١).

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى وجود التقاضي الالكتروني وإلى وجود محكمة الكترونية تيسر على جميع الأطراف الإجراءات في الدعاوى القضائية، من خلال استحداث وسائل الكترونية تعتمد على شبكة الربط العالمية "الانترنت" وعلى الحاسوب الآلي، لمواكبة التطور لتحقيق الأداء الأمثل من خلال استثمار الوقت والعمل على التحول من النظام الورقي التقليدي والاستعانة بنظام الكتروني يساهم في أمن المعلومات وحفظها مع تبسيط إجراءات العمل، وإمكانية الحضور ومتابعة الدعوى عن بعد من أي مكان في العالم.

وعليه فإن التقاضي الالكتروني والمحكمة الالكترونية تُعد نقلة مهمة ينتفع بها الجميع، ليس فقط المحامين أو المواطنين أو القضاة والعاملين بالجهاز القضائي، بل ينتفع بها أيضاً أجهزة الدولة وجميع المنظمات الحكومية والمدنية وغيرها.

ثانياً: أهمية البحث:

تكمن أهمية موضوع التقاضي من خلال محكمة الكترونية متطورة بأحدث الأنظمة الحديثة، في أن هذا البحث يتعلق بمرفق هام من مرافق الدولة يتمثل في القضاء الذي يمس حياة الكثير من الأفراد ويختص في فصل المنازعات بينهم، وأن هذا الأسلوب في التقاضي على الرغم من أنه يساهم في توفير الوقت وسرعة التنفيذ وغيرها من الإيجابيات التي ستعود بالفائدة على مجال العمل القضائي، إلا إنه قد يوجد بعض المعوقات والسلبيات لهذا النظام الذي يحتاج إلى

---

(١) صلاح المنزلاوي – القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الالكترونية – دار الجامعة الجديدة للنشر – الإسكندرية ط ٢٠٠٧ – ص ١٦٣: ١٦٤.

M. Abrantes, Camara Corporativa: “Tribunal XXI” Retrieved May 8 – 2012 – From UK.4

دراسته جيداً والبحث عن سلبياته قبل إيجابياته لما فيه خطورة على مصالح الأفراد وأمن المعلومات وقواعد البيانات وغيرها من الأمور التي يجب الانتباه لها، ودراسة تجارب الدول التي طبقت هذا النظام بالفعل وما هي النتائج التي توصلوا إليها عند تطبيق هذا النظام.

ثالثاً: أسباب اختيار البحث:

إننا أمام بدايات لتطبيق نظام قضائي جديد يشهده العالم قائم على أسس وتشريعات وقواعد، في ظل التطور التكنولوجي وعصر المعلوماتية والتحول الرقمي، وهذا يُعد من أهم أوليات أي مجتمع يسعى للتخلص من سلبيات النظام التقليدي وانعكاساته الخطيرة التي سببها بطء الإجراءات القضائية من تراكم القضايا وتأخر الفصل فيها وتعطل مصالح الأفراد.

لذا من أهم أسباب اختياري لهذا الموضوع:

إننا أمام نظام حديث له أهمية بالغة في التحويل من نظام تقليدي روتيني جامد وبطئ إلى نظام عصري يواكب الثورة الرقمية ويتميز بالمرونة والسرعة والشفافية وتبسيط وتسهيل الإجراءات ويحقق العدالة الناجزة المرجوة منه.

وأيضاً نحن أمام إشكالية خطيرة قد تواجه صعوبات عند تطبيقها، وتجعلنا نطرح كثير من التساؤلات حول هل سيتم استيعاب فكرة إنجاز المتقاضين ومحاميهم لجميع الإجراءات بوسائل الكترونية؟ وهل يستطيع المواطن التعامل مع هذه التقنية بسهولة سواء كان في داخل الدولة أو مقيم في الخارج؟

لذا وجدت أن هذا الموضوع يُعد من المواضيع الهامة والحديثة في هذا العصر وستحتاج إلى الكثير والكثير من الأبحاث والدراسات كأي ظاهرة أو نظام حديث يدخل على المجتمع لمتابعة إيجابيات وسلبيات هذا النظام.

رابعاً: إشكالية البحث:

تكمن إشكالية الدراسة لهذا البحث حول مدى إمكانية استيعاب وجود تقاضي الكتروني شامل ومكتمل من خلال محكمة الكترونية حديثة، تواجه إمكانية مدى استيعاب فكرة انجاز المتقاضين ومحاميهم لجميع إجراءات التقاضي بوسائل الكترونية؟

ومدى تقبلهم لفكرة عدم الحضور الشخصي للمحاكم من قبل الأطراف والاستعاضة عن ذلك بتقديم المرافعات ومناقشة الحضور والشهود والخبراء عن بعد؟

ومدى إمكانية استحداث وسيلة المراسلات والإعلانات والتوثيقات بالوسائل الالكترونية الحديثة؟

وأيضاً مدى إمكانية تدريب العاملين في المجال القضائي بمفهومها التقليدي وإجراءاتها الورقية على استخدام تلك الوسائل والأنظمة الحديثة ومواكبة هذا التطور؟.

خامساً: منهجية البحث:

قد أُعتمد البحث على المنهج التحليلي من خلال دراسة الموضوع وتحليل النصوص القانونية وتتبع آثارها من خلال البحث عن الحلول التي تسهم في معالجة إشكالية الموضوع من خلال التطبيقات العملية الفعلية التي قامت بها دول أخرى وتعمقت في دراسة الموضوع وتجربته للحصول على أفضل النتائج التي توصلوا إليها إلى الآن.

وبناء على ذلك سوف يتم تقسيم الخطة البحثية إلى مبحثين سوف نتطرق في البحث الأول إلى أهمية التقاضي الالكتروني من خلال توضيح دوره كمعاون للقضاء وبيان خصائصه، كما سنتعرض إلى كيفية تنظيم إجراءات الدعوى الإلكترونية في المبحث الثاني من خلال توضيح أهم إجراءات التقاضي الالكتروني وتطبيقات المحكمة الالكترونية على المستوى الدولي.

المبحث الأول

التقاضي الالكتروني

هناك العديد من القضايا التي تُنظر أمام المحاكم لعقود طويلة من الزمن، ومنها إجراءات عقيمة صدرت منذ عهود نتيجة قوانين لم ينالها أية تعديلات. لذا لم تعد تلك الإجراءات كافية لمجاراة التقدم التقني والعصري الذي فرض نفسه على كافة مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية مما يستلزم معه ضرورة تطوير تلك القوانين لتواكب التطور التشريعي والتقني والتكنولوجي الذي أخذ به العديد من محاكم التشريعات القضائية بالدول المحيطة.

إذن عدم تحقيق العدالة الناجزة بسبب بطء إجراءات التقاضي تُعد من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تراجع مرتبة القضاء بين الدول، فكان ولابد من سرعة البحث عن كيفية اختصار إجراءات التقاضي وعدم إطالتها ووضع حلول سريعة لتحقيق عدالة ناجزة من خلال دراسة مستفيضة لإيجاد حلول تعمل على الحفاظ على التوازن بين فئات المجتمع للحصول على حقهم القانوني.

ولكن يثور تساؤل هام هنا عن سرعة الفصل في القضايا من خلال تسريع إجراءات التقاضي وهو الأساس الذي نعتمد عليه في بحثنا، هل لنحقق ونصل إلى ذلك الهدف يجب علينا أن نهتم أولاً بسرعة الفصل في القضايا حتى ولو جاء ذلك على حساب الأفراد والمجتمع وتحقيق العدالة التي قد تحتاج في بعض الأحيان إلى نضال متكافئ ما بين الخصوم لكي يثبت كلاً منهما ادعاءاته وإثباتاته أمام القانون، ليضمن القاضي أنه حقق العدالة والإنصاف بين جميع الأطراف؟

أم من الممكن تحقيق العدالة الناجزة دون أن ينال ذلك من المبادئ الأساسية للنظام القضائي، ودون المساس بحقوق الأفراد والمجتمع وتحقيق العدالة المرجو منها؟

لذا سوف نتناول في هذا المبحث مطلبين:

المطلب الأول: دور التقاضي الإلكتروني المعاون للقضاء.

المطلب الثاني: كيفية تنظيم إجراءات الدعوى الإلكترونية.

المطلب الأول

دور التقاضي الإلكتروني كمعاون للقضاء

القضاء الالكتروني مصطلح جديد على مسامعنا ولكنه أسلوب راقي ومتحضر ومتبع في كافة الدول المتقدمة، التي عرفت كيف تستغل سرعة وإنجاز التكنولوجيا في تسهيل الإجراءات القضائية، وبالفعل قامت بتطبيق نظام القضاء الإلكتروني، ومن هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا، أستراليا، سنغافورة، النمسا، ودولة الإمارات، وأخيراً تتجه المملكة العربية السعودية حالياً إلى تطبيقه، للاستفادة من تلك التقنيات الحديثة(١).

وهذه التجربة بالفعل ساهمت في تحقيق تغيير جذري لجميع إجراءات المحاكم بشكل عام، واستطاعت تحويل المحاكم التقليدية المتكدسة والمكتظة بالناس، والمتباطئة في الإجراءات إلى محاكم إلكترونية توفر وقت وجهد من خلال وسائل رقمية متقدمة، عبر شبكة الإنترنت بواسطة بوابات إلكترونية تفاعلية(٢).

فالتطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة التي رافقت الثورة المعلوماتية والاتصالات وصلت إلى حدود متطورة وقياسية، فأجهزة الحاسوب والهواتف الذكية جعلت من العالم قرية صغيرة واسقطت بين جوانبها حواجز الزمان والمكان واللغة، وإن هذا التطور الحاصل في التكنولوجيا يجب أن يشمل جميع نواحي الحياة(٣).

وكان للعمل القضائي النصيب من هذا التطور فطرحت في مجال الدراسات القانونية مصطلحات حديثة خاصة في مجال العمل القضائي ومنها التقاضي الالكتروني، إذ ساهمت

---

(١) التقاضي الالكتروني .... الحل لأزمات المحاكم – مقال منشور على " المنصة القانونية" – http://www.sajplus.com/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D9%86%D8%A9 – %D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8/i1974p1.htm – بتاريخ ١٨/ ٦/ ٢٠١٩.

(٢) بتصرف: صلاح المنزلاوي – المرجع السابق.

(٣) انطونيس كرم – العرب أمام تحديات التكنولوجيا – عالم المعرفة – الكويت – ط ٢٠١١ – ص ١١: ١٢.

الوسائل التكنولوجية الحديثة في تحقيق تغيير جذري لجميع إجراءات المحاكم بشكل عام واستطاعت تحويل المحاكم التقليدية إلى محاكم إلكترونية عن طريق إدخال وسائل رقمية متقدمة كنشر المعلومات والقرارات القضائية للجميع والاطلاع على الوثائق والمستندات عبر شبكة الانترنت ومن خلال بوابات الكترونية(١).

أما إنشاء المحاكم الالكترونية هو موضوع يفرضه الواقع وطبيعة التطور المتسارع الذي يشهده المجتمع في جميع المجالات، إضافة إلى ظهور جرائم جديدة لم تكن معروفة في السابق مثل جرائم السايبر والجرائم الالكترونية الأمر الذى أدى إلى تسريع الاهتمام بالمحاكم الالكترونية(٢).

ولكي تتم عملية التقاضي الالكتروني لابد من إنشاء محاكم إلكترونية تواكب المتغيرات التي يشهدها العالم من خلال الوسائل التكنولوجية الحديثة، التي قد تساعد المتداعين أن يقدموا طلباتهم ودفوعهم عن طريق الكمبيوتر أو وسائل الاتصال التكنولوجي تمهيداً لصدور الأحكام وتنفيذها دون الحاجة إلى حضور أطراف الدعوى.

وبناء على ذلك يتبين علينا توضيح ذلك من خلال فرعين، حيث سنتعرف في الفرع الأول على مفهوم التقاضي الالكتروني وأهميته في معاونة المحاكم، والفرع الثاني سنبين أهم أهداف التقاضي الالكتروني.

(١) رباب محمود عامر – التقاضي في المحكمة الالكترونية – بحث تم نشره في مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية – العدد ٢٥ السنة الثالثة عشر ٢٠١٩ – ص ٣٩٣.

(٢) رباب محمود عامر – التقاضي في المحكمة الالكترونية – مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية – العدد ٢٥ السنة الثالثة عشر ٢٠١٩ – ص ٤٠٢.

الفرع الأول

مفهوم التقاضي الإلكتروني

اختلف الفقهاء في تعريف التقاضي الالكتروني، فجانب من الفقه عرفه بأنه:

"عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونياً إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني، حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف التقني المختص، وإصدار قرار بشأنها سواء بالقبول أو الرفض، وإرسال إشعار إلى كافة أطراف الدعوى لإحاطتهم علماً بكافة إجراءاتها وبما تم بشأن هذه المستندات"(١).

ويتضح من هذا التعريف أن التقاضي الالكتروني يُسّهلْ على أطراف الدعوى متابعة الدعاوى إلكترونياً دون اتباع الوسائل التقليدية، ويتم ذلك عن طريق إرسال صحيفة الدعوى عبر البريد الالكتروني الخاص بالمحكمة من خلال موقع إلكتروني مخصص لهذا الغرض، حيث من المفترض أن يتواجد موظف مختص مهمته استقبال هذه المستندات ثم تحويلها إلى الجهات المختصة لإبداء الرأي بالقبول أو بالرفض.

وعلى الرغم من ذلك إلا ان هذا التعريف تم انتقاده، على اعتبار إنه جاء قاصراً وغير شامل كونه اختزل التقاضي الالكتروني في مفهوم ضيق، من خلال نقل أو تقديم المستندات إلى المحكمة عبر البريد الالكتروني، ولم يشير إلى باقي الإجراءات القضائية التي تتم من بعد.

---

(١) خالد حسن أحمد – التقاضي الالكتروني كنظام قضائي معلوماتي – دار الفكر الجامعي – الإسكندرية ط ٢٠٢٠ – ص ١٢ وما يليها. محمد عصام الترساوي – تداول والدعوى القضائية أمام المحاكم الإلكترونية – دار النهضة العربية – القاهرة ٢٠١٣ – ص٦٦. خالد ممدوح إبراهيم – التقاضي الالكتروني في الدعوى الالكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم – دار الفكر الجامعي – الإسكندرية ط ٢٠٠٨ – ص ١٢. أحمد محمد عصام – إجراءات التقاضي الالكتروني في المحاكم الاقتصادية "وفقاً لآخر تعديلات قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩" – المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية) – ص ١٩٣.

وتم تعريف التقاضي الالكتروني أيضاً بأنه: "سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة، ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الانترنت) وبرامج الملفات الحاسوبية الالكترونية بنظر الدعاوى والفصل بها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل"(١).

والمقصود بالوسائل الإلكترونية هي الوسائل المعتمدة على منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الإنترنت وبرنامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية) المختصة بالنظر في الدعاوى والفصل بها وتنفيذ الأحكام بقصد تحقيق عدالة ناجزة من خلال الفصل في الدعوى في أسرع وقت والتسهيل على المتقاضين. لذلك يُعد هذا التعريف يشمل كافة إجراءات التقاضي بما فيها تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم الإلكترونية.

وعُرّف التقاضي الإلكتروني أيضاً بأنه: "الأسلوب الحديث للجوء إلى القضاء عبر الوسائل الإلكترونية وباستخدام الحاسوب والإنترنت، لغرض تحديث العدالة وإدارة مرفق القضاء، عن طريق نقل بيانات عريضة الدعوى من حاسوب آلي إلى آخر عبر الشبكة بدلاً من الاعتماد على الأوراق لتسهيل الإجراءات وتقليل التكاليف والنفقات وتحقيق التقاضي المعصرن المتسم بسنة العصر الحالي، إلى عصر تكنولوجيا المعلومات"(٢).

يركز التعريف هنا على أهمية التكنولوجيا في العصر الحالي وخاصة في مجال القضاء بما يتفق مع التطور التكنولوجي في جميع المجالات، إلا إنه في هذا التعريف بالغ في اللجوء إلى التقاضي الإلكتروني كبديل بشكل كامل عن التقاضي المعتاد عليه في المحاكم والذي سيتضح لنا أنه أيضاً له أهمية ولا غنى عنه مهما وصلنا من تطور في التكنولوجيا.

---

(١) حازم محمد الشرعة – التقاضي الالكتروني والمحاكم الإلكترونية كنظام قضائي معلوماتي عالي التقنية وكفرع من فروع القانون بين النظرية والتطبيق – دار الثقافة للنشر والتوزيع – عمان ط ٢٠١٠ – ص ٥٧.

(٢) قصي مجبل شنون الساعدي – التقاضي الالكتروني – بحث منشور في مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية – العراق ٢٠١٩ – ص ٣٨٤. داديار حميد سليمان – الإطار القانوني للتقاضي المدني عبر الإنترنت دراسة تحليلية مقارنة – الطبعة الأولى دار الثقافة للنشر والتوزيع – عمان ط ٢٠١٥ – ص ١٣٣.

وتم تعريفه على أنه: "هي طريقة الحصول على صور الحماية القضائية عبر استخدام الوسائل الالكترونية المساعدة للعنصر البشري من خلال إجراءات تقنية حديثة تضمن تحقيق مبادئ وضمانات التقاضي في ظل حماية تشريعية لتلك الإجراءات التي تتفق مع القواعد والمبادئ العامة في قانون المرافعات، مع مراعاة الطبيعة الخاصة للوسائل التكنولوجية"(١).

ويُعد هذا التعريف عكس التعريف السابق، حيث يبين أهمية استخدام الوسائل لتطوير أداء النظام القضائي وتيسير التقاضي على المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا طويلة الأمد، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة تلك الوسائل وما تواجه من مشاكل تقنية في بعض الأحيان.

وعُرف أيضاً على أنه يعتبر: "نظام قضائي معلوماتي مستحدث يتم بموجبه تطبيق كافة إجراءات التقاضي عن طريق المحكمة الإلكترونية بواسطة أجهزة الكمبيوتر المرتبطة بشبكة الإنترنت، وعبر البريد الإلكتروني من أجل سرعة الفصل في الدعاوى وتسهيل إجراءاتها على المتقاضيين، وتنفيذ الأحكام إلكترونياً"(٢).

وتم تعريفها من جهة أخرى على إنها: "هي نظام قضائي يقوم على استخدام وسائل الاتصالات الحديثة في التقاضي للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تيسير وتسهيل التقاضي على جميع أطراف الدعوى، وأن هذه الوسيلة قد تكون الاستفادة منها جزئية وهو ما يطلق عليها (التقاضي بالوسائل الإلكترونية) أو (المحكمة بوسائل إلكترونية) أو بما هو يعرف الآن (بالتقاضي عن بعد)، أما إذا كانت الاستفادة كاملة فقد يطلق عليها (القضاء الإلكتروني) أو (المحكمة الإلكترونية) أو (المحكمة الافتراضية) وتعني بهذا المعنى الأخير هو

(١) يوسف سيد عوض– خصوصية القضاء عبر الوسائل الإلكترونية – رسالة دكتوراه في جامعة عين شمس – القاهرة ط٢٠١٢ – ص ٢٩٠.

(٢) هادي حسين عيد علي ونصيف جاسم الكرعاوي – مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته – بحث تم نشره في مجلة المحقق للعلوم القانونية والسياسية – مجلد ٨ العدد الأول السنة الثامنة – ط ٢٠١٦ – ص ٢٨٣.

الانتقال من تقديم خدمات التقاضي والمعاملات بشكلها الروتيني الورقي إلى الشكل الإلكتروني عبر الانترنت ومختلف الوسائط الإلكترونية ذات الصلة"(١).

أما هذا التعريف يمتاز بالدقة في توضيح أهمية استخدام النظام الإلكتروني كوسيلة لتيسير وتسهيل التقاضي على جميع الأطراف، ثم فرق بين الاستفادة الجزئية من الوسائل الإلكترونية وبين إلغاء أي وسيلة أخرى كانت تستخدم بشكل روتيني مع الاعتماد الكامل على النظام الإلكتروني.

ومن جهة أخرى تم تعريفها أيضاً بأنها عبارة عن: "توفير نظام معلومات كامل مقنن ومؤمن من خلال اتصالها بشبكة الإنترنت، والتي تُمّكن المحكمة المختصة من قضاة ونيابة عامة ودفاع النظر إلى الدعوى وإجراء تصرفات ذات أثر قانوني لإثبات صحتها، ومن ثم تسجيلها وإيداعها والاطلاع عليها من خلال أشخاص مختصين"(٢).

كما تم تعريفه على أنه: "هو سلطة لفئة معينة مختصة من القضاة، لنظر الدعوى والقيام بإجراءاتها بطرق إلكترونية جديدة تعتمد على شبكة الإنترنت، بهدف تحقيق السرعة والسهولة والإنجاز، فهو عملية تقنية إلكترونية يتم فيها إرسال واستقبال المستندات والوثائق بشكل إلكتروني"(٣).

ويتميز التعريفين السابقين بأنهم يبينوا أهمية الخدمات التكنولوجية بالنسبة للمتخصصين من قضاة ومحامين وموظفين وغيرهم، مما سيوفر عليهم الكثير من الوقت والمشقة، ويمكن أن تساعد في البت في القضايا والدعاوى وإنجاز إجراءات التقاضي في أقل وقت وجهد.

ومن خلال تلك التعريفات يمكننا أن نعرّف التقاضي الإلكتروني على أنه هو: "إجراءات قضائية بواسطة وسائل إلكترونية مستحدثة غرضها تيسير وتسريع إجراءات التقاضي

(١) أحمد هندي – التقاضي الالكتروني– دار الجامعة الجديدة – الإسكندرية ط ٢٠١٤ – ص ١٧.
(٢) أسعد فاضل منديل – التقاضي عن بعد – بحث منشور بمجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية – المجلد ١٠ – العدد ٢١ لسنة ٢٠١٤ – ص ٢١٨.
(٣) نادية جمال أبو طالب – المحاكم الإلكترونية – الأردن، عمان لسنة ٢٠١٨ – ص ١٦.

عن طريق ربط البيانات وسرعة تداولها من بداية تسجيل الدعاوى إلى أن يتم الفصل فيها للوصول إلى العدالة الناجزة المرجو منها، عن طريق سلطة مختصة من القضاة".

ويتضح لنا من خلال تلك التعريفات أن الهدف الرئيسي من التقاضي الإلكتروني أو كما يسمى بالتقاضي عن بعد قيام الأشخاص بتقديم البيانات والمعلومات إلى المحاكم المختصة وبذلك ننتقل من استخدام الشكل الورقي التقليدي إلى الشكل الإلكتروني عن طريق استخدام شبكة الانترنت، فهي وسيلة تستخدم لتطوير أداء نظام القضاء، وهي بلا شك وسيلة فاعلة في تطوير المجال القضائي من خلال انتصار الزمن ضمن الاستراتيجيات الجديدة للتعامل مع الوقت، لأن التأجيل وإجراءات التقاضي الطويلة تُعد آفة القضاء إلى هذا اليوم(١). أن المتقاضي أو المحامي عند رغبته في إقامة الدعوى بطريقة إلكترونية يقوم بإرسال عريضة الدعوى عبر البريد الإلكتروني من خلال موقع إلكتروني مخصص لهذا الغرض، بحيث يكون هذا الموقع متاح ٢٤ ساعة يومياً وطيلة أيام الأسبوع، حيث يتم استلام هذه المستندات إلى المحكمة المختصة، ويتسلمه الموظف المختص بقلم المحكمة، ليقوم بفحص المستندات والتأكد من هوية المستخدم ثم يقرر قبول هذه المستندات أو عدم قبولها، ويرسل للمتقاضي رسالة إلكترونية يعلمه من خلالها استلام المستندات والقرار الصادر بشأنها(٢).

ووفقاً لذلك يتبين أن اللجوء إلى تلك الوسائل التكنولوجية كبديل عن الطرق المألوفة والمعتادة لمباشرة الدعاوى من بداية التسجيل، وصولاً للفصل فيها، يُعدّ مرحلة المحكمة اللاورقية(٣)، أي إننا أمام تنظيم تقني معلوماتي وظيفته مساعدة الخصوم على تحريك دعواهم وتقديم أدلتهم إلى حضور الجلسات إلى أن تصل الدعوى إلى المرحلة النهائية وهي الحكم

(١) بتصرف – صفاء اوتاتي – المحكمة الالكترونية (المفهوم والتطبيق) – بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– كلية الحقوق – جامعة دمشق – المجلد ٢٨ – العدد الأول لسنة ٢٠١٧ – ص ١٧٠.

(٢) الكرعاوي نصيف جاسم محمد، الكعبي هادي حسين عبدالي – مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته – بحث منشور بمجلة المحقق الحلبي للعلوم القانونية والسياسية – العدد الأول – كلية القانون – جامعة بابل، العراق لسنة ٢٠١٦ – ص ٢٨٣.

(٣) محمود مختار عبد المغيث محمد – استخدام تكنولوجيا المعلومات لتيسير إجراءات التقاضي المدني – دار النهضة العربية لسنة ٢٠١٣ – ص ١٦.

النهائي، كل هذه الإجراءات عن طريق وسائل الاتصال الإلكتروني، التي ستساعد في التيسير على القضاة الاتصال بالخصوم دون حضورهم الشخصي لمقر المحكمة لمباشرة إجراءات التقاضي(١).

لذا أصبح استخدام نظام التحول الرقمي والمعاملات الإلكترونية ضرورة من ضرورات التطور التقني والعملي والعلمي حيث أُدخل في الكثير من المجالات والمعاملات حتى مرافق الدولة التي بات استخدامها وسيلة من وسائل التقنية العالمية، ولكي تنجح عملية التحول إلى نظام التقاضي الإلكتروني لابد من وجود نظام معلوماتي يتصل بكافة مرافق العدالة لكي تكون المحاكم مواكبة للتطور التكنولوجي الحديث.

الفرع الثاني

أهداف التقاضي الإلكتروني

في ظل التطورات العلمية والتقنية الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي أدت إلى انتشار الوسائل التكنولوجية وشبكة الانترنت وساعدت على دخول العالم إلى عصر المعلوماتية، أصبح استخدام الإنترنت عاملاً محفزاً في جميع مجالات العمل في السنوات الأخيرة، ولم يعد أمام أي دولة تريد أن تواكب العصر ولا تتخلف عنه سوى الاتجاه نحو المجتمع الإلكتروني والتكنولوجيا الرقمية، والدولة التي تفكر في تجاهل ذلك تشبه تلك التي تفكر في رفض الطيران كوسيلة للمواصلات.

وقد كان للقطاع الخاص فضل السبق في إتباع نظام الإدارة الإلكترونية فكل شركة تجارية تريد النجاح وإن صغر حجمها اتخذت موقعًا لها على شبكة الإنترنت تنجز عن طريقه أغلب معاملاتها فازدهر نشاطها؛ وهو ما دفع الحكومات على تبنى هذا الأسلوب الجديد في الإدارة للاستفادة مما يحققه من مزايا تؤدي إلى تحسين جودة الخدمة المقدمة للمجتمع ككل، مما أدى إلى ظهور فكرة الحكومة الالكترونية.

(١) محمود مختار عبد المغيث محمد – المرجع السابق – ص ١٧.

وتعتبر الحكومة الالكترونية (Government Electronic) هي فكرة سابقة على ظهور التقاضي الالكتروني، بل إنها نتيجة فرضت نفسها على قطاع العدالة، وذلك لما يشهده العالم اليوم من تسارع نحو تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مختلف المجالات(١).

وقد نادى بفكرة الحكومة الالكترونية آل جور (Gore "Al" Albert Arnold) وهو نائب رئيس الولايات المتحدة الامريكية في عهد الرئيس بيل كلينتون في الفترة بين عام ١٩٩٣ حتى عام ٢٠٠١، حيث أراد "آل جور" بفكرة عمل الحكومة الالكترونية ربط المواطن بمختلف أجهزة الحكومة ومؤسساتها والحصول على الخدمات الحكومية المختلفة بشكل آلي منظم، وأيضاً لتبسيط عمل الحكومة ذاتها وتخفيف العبء عنها باعتماد شبكات الاتصال والمعلومات، إضافة إلى ذلك فهي وسيلة لخفض التكاليف وسرعة الأداء وفعالية التنفيذ(٢).

وقد لا تكتفي الحكومة الالكترونية بتقديم المعلومات عبر موقعها على الانترنت أو إتاحة إمكانية البحث في مواقعها، وإنما تكون أكثر تفاعلاً مع المواطنين أو العملاء وتتبادل معهم المعلومات، فتقوم بدور المرسل والمستقبل. وقد يسمح الموقع بإمكانية طبع النماذج، بدلاً من الحصول عليها من الإدارة(٣).

أما بالنسبة للتقاضي الالكتروني فإن إنشاء محكمة الكترونية في هذا العصر يُعد خطوة مهمة في عملية تطوير المنظومة القضائية وما يفرضه الواقع وطبيعة التطور السريع الذي يشهده العالم في جميع المجالات، خاصة أن الهدف من إنشاء محاكم بإمكانيات تكنولوجية سيؤدي إلى التخلص من سلبيات العمل القضائي الذي يعتمد على الدعامات الورقية، ويحقق

(١) عرشوش سفيان – التقاضي الالكتروني ودوره في ضمان سير مرفق العدالة خلال جائحة كوفيد ١٩ – بحث منشور بمجلة العلوم القانونية والاجتماعية – جامعة زيان عاشور بالجلفة الجزائر – تاريخ النشر ٢٠٢١ – ص ٤٨٧.

(٢) بتصرف – عرشوش سفيان – المرجع السابق – ص ٤٨٨. محمد مدحت محمد – الحكومة الالكترونية – المجموعة العربية – القاهرة ٢٠١٦ – ص ٢٧.

(٣) المرجع السابق – ص ٤٨٨. صفوان المبيضين – الحكومة الالكترونية النماذج والتطبيقات والتجارب الدولية – دار اليازوري – عمان ٢٠١١ – ص٢٣.

السرعة والربط والتنسيق والأداء بين مختلف أطراف الدعوى مما يسهل عليهم متابعة الدعوى دون اتباع الوسائل التقليدية.

وقد ساهمت مصر في تقديم خدمات حكومية الكترونية تواكب التطور التكنولوجي وبما يخدم مصلحة المواطن ويسهل عليهم الإجراءات المتبعة الروتينية في الجهات الحكومية والغير حكومية، مما يزيد من دقة البيانات وسهولة تحريكها وإعادة استخدامها إلكترونياً من مكان إلى أي مكان آخر، نظراً لتوافر إمكانية الحصول على المعلومات بشكل رقمي، هذا الأمر سيؤدي إلى توجيه الطاقات البشرية للعمل في وظائف وأعمال يكون انتاجها مرتفع.

ومن أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية هو تفعيل:

- **ميكنة المحاكم الكترونياً:**

المحكمة الالكترونية يُعد من المصطلحات والمفاهيم الحديثة، حيث لم يظهر إلا قبيل سنوات بعد انتشار مصطلح الحكومة الالكترونية الذي يعني بالخدمات الحكومية كافة، فإن المحكمة الالكترونية تختص بخدمات المحاكم فقط، ولهذا السبب فإن تعريف المحكمة الالكترونية لم يتناوله العديد من الفقهاء(١).

قد تم تعريفها على أنها عبارة عن: "حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود (شبكة الربط الدولية + مبنى المحكمة) يعكس الظهور المكاني الإلكتروني للأجهزة، وتعمل هذه الأجهزة على استقبال الطلبات القضائية ولوائح الدعوى وتجهيز برامج الملفات الالكترونية، وتوفير متجدد للمعلومات حول مستجدات الدعوى وقرارات الأحكام بما تمثل تواصلاً دائماً مع جمهور المواطنين والمحامين كما تمكن هذه المحكمة أصحاب العلاقة المتقاضين ووكلائهم من الترافع وتحضير الشهود وتقديم البيانات والاتصال المباشر مع العاملين في المحكمة في كل وقت ومن

(١) خالد حسن أحمد لطفي – التقاضي الالكتروني كنظام قضائي معلوماتي بين النظرية والتطبيق – دار الفكر الجامعي – الإسكندرية ط ٢٠٢٠ – ص ٦٠.

أي مكان، كما توفر المحكمة آليات جديدة ومتطورة لمتابعة الدعاوى والاطلاع على مجريات الجلسات وقرارات الأحكام بكل يسر وسهولة(١).

وقد عرفه البعض بأنه: "عبارة عن موقع الكتروني للمحكمة على شبكة الانترنت تعمل بنظام إرسال وقبول المستندات الالكترونية، وهو نظام الكتروني خاص يسمح بفتح قنوات اتصال بين المتقاضين والمحكمة من خلال النافذة الالكترونية، حيث يتم قبول مستندات القضية بطريقة الكترونية وسداد الرسوم القضائية وقبولها بواسطة موظف المحكمة المختص عبر النافذة الالكترونية، وهذه النافذة الالكترونية الموجودة بالموقع الالكتروني للمحكمة تؤدي بصفة أساسية ذات الوظائف التي كانت تؤدي في نظام التقاضي التقليدي، مع اختلاف أن المعلومات المخزنة على دعامة ورقية يتم تخزينها على دعائم الكترونية، وكذلك إحلال نظام التصديق الالكتروني في محل الطرق التقليدية في توثيق المستندات(٢).

وتم تعريفه باختصار على أن المحكمة الالكترونية هي : "سلطة المحكمة القضائية المتخصصة للفصل الكترونياً بالنزاع المعروض أمامها من خلال شبكة الربط الدولية (الانترنت) وبالاعتماد على أنظمة الكترونية وآليات تقنية فائقة الحداثة بهدف سرعة الفصل في الخصومات والتسهيل على المتخاصمين(٣).

أما التعريف الأكثر انتشاراً، فقد عرف المحكمة الالكترونية بأنها: "حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود يسمح ببرمجة الدعوى الالكترونية، ويتألف من شبكة الربط الدولية، إضافة إلى مبنى المحكمة، بحيث يتيح الظهور المكاني الإلكتروني لأجهزة الوحدات القضائية والإدارية على الشبكة، ويباشر من خلاله مجموعة من القضاة مهمة النظر في الدعوى، والفصل فيها،

---

(١) رباب محمود عامر – المرجع السابق – ص ٤٠٣. عايض راشد المري – مدى حجية الوسائل التكنولوجية الحديثة في إثبات العقود التجارية – أطروحة دكتوراه – حقوق القاهرة ١٩٩٨ – ص ٤٣.

(٢) خالد ممدوح إبراهيم – التقاضي الالكتروني في الدعوى الالكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم – دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ط ٢٠٠٨ – ص ٣١.

(٣) اسعد فاضل منديل – بحث بعنوان: التقاضي عن بُعد "دراسة قانونية" – كلية القانون – جامعة القادسية ٢٠١٤ – ص٣. رباب محمود عامر – المرجع السابق – ص ٤٠٤.

بموجب تشريعات تخولهم مباشرة الإجراءات القضائية مع اعتماد آلية تقنية فائقة الحداثة لتدوين الإجراءات القضائية وحفظ وتداول ملفات الدعاوى"(١).

تُعد ميكنة المحاكم الكترونياً من الأهداف الهامة التي تسعى إليها العديد من الدول في الوقت الحالي لاستكمال منظومة إجراءات التقاضي الإلكتروني، ولما يفرضه الواقع العملي من خلال طبيعة التطور المتسارع الذي يشهده المجتمع في جميع المجالات للتخلص من سلبيات العمل القضائي الذي ما زال يعتمد في بعض المحاكم على الدعامات الورقية، وذلك من خلال انشاء مواقع الكترونية تساعد على في حل مشكلة بطء إجراءات التقاضي والتوصل إلى حل سريع للمنازعات توفيراً للجهد والوقت، تمكن جميع أطراف الدعوى من الاطلاع على حيثيات الدعوى عن بعد، مما يؤدي إلى إعفاء المتقاضي والمحامي من التنقل بين المحاكم الأمر الذي سيخفف من امتلاء المحاكم بالجمهور كما هو يطبق الآن في دول عديدة.

لذا نجد أن انشاء محكمة الكترونية تعمل بآليات جديدة ومتطورة من خلال تفعيل تقنية المعلومات الكترونياً، سيساعد على جودة الخدمات وسرعة إنجاز المعاملات والقضايا وتوحيد إجراءات العمل خاصة للخدمات المقدمة للمواطنين ، وللجهات الحكومية، وللقطاع التجاري، وأيضاً لموظفي المحكمة، وغيرهم مما يساهم في حفظ أمن المعلومات وإتاحة الاطلاع عليها للمصرح لهم، وهذا يُعد من الأهداف الهامة لإنشاء محكمة متطورة الكترونياً تواكب العصر المتطور تكنولوجياً.

ففكرة المحاكم الإلكترونية تقوم على أساس ربط الأجهزة القضائية كلها ببعضها البعض، وذلك ضمن اطار تفاعلي واحد يستلزم ابتداءً إتمام عمل كل دائرة قضائية على حدة وربطها معاً لتؤدي عملها عبر الوسائل الالكترونية، ويتم التواصل بين المؤسسات القضائية ذاتها مع جعل قواعد البيانات تقوم مقام الوثائق الورقية والملفات والأرشيف وغيرها...، مما يتيح سرعة الوصول إلى المعلومات وسرعة استرجاعها والربط فيما بينها.

(١) نهى الحلا – المحكمة الالكترونية – بحث تم نشره في المجلة المعلوماتية – السنة الخامسة – العدد ٤٧ – نشر في ٢٠١٠ – ص ٥٠. خالد حسن أحمد لطفي – المرجع السابق – ص ٦١.

فالأجهزة الإلكترونية كالفاكس أو التلكس أو الكمبيوتر تقوم من خلال الإنترنت بدور معاون للقضاء من خلال القيام بأعمال مادية كتجميع وتخزين (التشريعات واللوائح والقرارات والأحكام القضائية ومبادئها والآراء الفقهية) ثم حفظ (القضايا من بدايتها حتى نهايتها وتنفيذ أحكامها وحفظ فحوى الأوراق "الإعلانات والإخطارات والإنذارات" والمذكرات والمستندات)[١].

ومن متطلبات إدخال الحاسب الآلي كجهاز معاون للقضاء، في تنمية الوعي الإلكتروني لدى القائمين على إدارة مرفق القضاء (من قضاة أو معاونيهم)، وتعميم الأجهزة الإلكترونية على كافة الإدارات القانونية بالدولة وأجهزتها، وتخصيص جهاز لمتابعة القضية أمام المحاكم أي توثيق ومتابعة القضية وتاريخها منذ بدايتها حتى نهايتها من خلال الكمبيوتر، وربط شبكة المعلومات القانونية التابعة لوزارة العدل بالشبكات المتماثلة الأخرى المحلية (كالشرطة، النيابة العامة، الطب الشرعي، هيئة قضايا الدولة، وغيرها من الإدارات) وربطها بالشبكات الإقليمية الدولية (خاصة التي تطبق على المنازعات ذات العنصر الأجنبي) للاستفادة المتبادلة من هذه المعلومات[٢].

- **التقاضي عن بُعد:**

شهدت مصر في الآونة الأخيرة خطوات على أصعدة مختلفة في سبيل تطوير منظومة التقاضي وتيسيره على المتقاضين، وبالأخص التحول الرقمي لهذه المنظومة، باعتبار أن رقمنه إجراءات ومخرجات التقاضي بشكل عام من العوامل الأساسية لاستراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠.

(١) سيد أحمد محمود – دور الحاسوب الإلكتروني (الكمبيوتر) أمام القضاء المصري والكويتي (نحو الكترونية القضاء والقضاء الإلكتروني) – دار النهضة العربية – ط ٢٠١١/ ٢٠١٢ – ص ٧٤. داليا محمد صالح سويدان – تنفيذ القرارات الصادرة من محكمة الأسرة (الأحكام والأوامر) – رسالة دكتوراه – جامعة عين شمس ٢٠٢٠ – ص ١٠٤ : ١٠٥.

(٢) بتصرف، سيد أحمد محمود – المرجع السابق – ص ٢٠ : ٢٢. داليا سويدان – المرجع السابق.

وقد بدأت فكرة الاعتماد على استخدام التقاضي عن بعد تزداد أكثر عند العديد من الدول الأوروبية والعربية في ظل تفشي جائحة كوفيد-١٩. وذلك من خلال أن يتم عقد جلسات التقاضي عن بعد باستخدام نظام المحاكمة المرئية.

وقد أعلنت وزارة العدل المصرية في أكتوبر ٢٠٢٠ مشروعاً لنظر جلسات تجديد الحبس عن بعد، بآلية "الفيديو كونفرانس" والتي تُمكّن القاضي ومعه المحامي من مشاهدة المتهم في محبسه عن بعد ومباشرة إجراءات تجديد الحبس بدون نقله من مقر محبسه، وأعلنت الوزارة في مارس ٢٠٢١ أن هذا المشروع سيتم تعميمه في جميع المحافظات تباعاً بعد البدء به في عدد محدود من المحاكم في القاهرة والإسكندرية ببعض السجون العمومية والمركزية، وأنه سيكون نواة لمشروع أوسع لعقد جلسات القضايا الجنائية عن بعد(١).

كما أطلقت وزارة العدل في أكتوبر ٢٠٢٠ خدمة إقامة الدعاوى المدنية عن بعد في ٦ محاكم ابتدائية على مستوى الجمهورية، بحيث تتم إجراءات رفع الدعوى ودفع الرسوم وتحديد الجلسات والإخطار بالمواعيد عن بعد.

ولكي تطبق هذه الفكرة كان ولابد من تدخل المشرع المصري بنصوص قانونية مُلزمة تمنح القضاة سلطة النظر بالدعاوى وإصدار الأحكام القضائية بناءً على إجراءات التقاضي إلكترونياً، وذلك لأن التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية يتطلب انشاء وتصميم برمجة نظام قضائي معلوماتي يشمل مواقع الكترونية تقدم خدمات إدارية وقضائية، تمكّن القضاة من نظر الدعاوى وإعلام الخصوم بأحكامهم القضائية.

فمثلاً في المجال الجنائي قد تم الاتفاق على عدد من المبادئ القضائية الخاصة بالتقاضي عن بعد في، والصادرة حديثا من المحاكم العليا في فرنسا وألمانيا، والتي تؤكد على أحقية الدولة والجهات القضائية في التحول إلى المحاكمة عن بعد حفاظاً على الصحة العامة، بشرط مراعاة الضمانات الدستورية للمتقاضين وتحديدا للمتهمين ووكلائهم من المحامين.

(١) مقالة منشورة في موقع (منشورات قانونية) – بعنوان: رقمنه منظومة التقاضي وعقد الجلسات عن بعد: توصيات للتطوير ومراعاة الضمانات الدستورية – تم نشرها ١٠ يناير ٢٠٢٢ – https://manshurat.org/node/75051.

لذا عند استخدام التقاضي عن بعد يفرض على أي دولة التقيد ببعض من الشروط[١]، أهمها[٢]:

١- عدم تعارض استخدام تقنية التقاضي عن بعد مع قانون الدولة المطلوب منها التنفيذ:

الفقرة الثانية من أحكام المادة ٠٩ من البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأوروبية للمساعدة القضائية المتبادلة في المسائل الجزائية اشترطت: على ألا تتعارض هذه التقنية تعارضاً مع المبادئ الأساسية لقانون الدولة المنفذة، ومن ثم فإن لهذه الأخيرة رفض هذا الاستخدام، إذا قدرت أنه يؤدي إلى إهدار المبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، على اعتبار أن الاختصاص القضائي لا يعود لهذه الدولة.

٢- توافر الوسائل والإمكانيات التي تساعد الدولة المعنية بالتنفيذ من استخدام آلية التقاضي عن بعد:

أقرت الاتفاقية الأوروبية سالفة الذكر في الفقرة الثانية من أحكام المادة ٠٩ من البروتوكول الإضافي الثاني، على ضرورة توافر الإمكانيات والوسائل الفنية التي تمكن الدولة المنفذة من إجراء ذلك، كما أجازت لها إمكانية الرفض لاستخدام هذه التقنية، في حال عدم حيازتها لهذه التجهيزات، مراعاة للجانب المالي لتلك الدولة، كما يمكن أن تعرض عليها الدولة الطالبة للتحقيق عن بعد عبر الوسائل الالكترونية، المساعدة لتوفير ما يلزمها من معدات أو خبرات لاستخدام هذه التقنية، سواء على سبيل الإعارة أو الهبة[٣].

---

(١) هذه بعض الشروط المدونة في بنود البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأوروبية للمساعدة القضائية المتبادلة في المسائل الجزائية، التي تم التوقيع عليه في ستراسبورغ في ٠٨/ ١١/ ٢٠٠١، ودخلت حيز التنفيذ ٠١/ ٠٢/ ٢٠٠٤، على اعتبار أن هذه التقنية وليدة مكافحة الفساد والجرائم على المستوى الدولي، والتي اعتنقتها الدول من أجل تسهيل عملية التحقيق والتقاضي على المستوى الدولي.

(٢) حمده محمد صالح الحمادي – فكرة التقاضي عن بعد – بحث منشور في كلية الدراسات العليا والبحث العلمي بكلية القانون – جامعة الشارقة عام ٢٠١٨/ ٢٠١٩ – ص ٩، ١٠.

(٣) سالم عمر – الإنابة القضائية الدولية في المسائل الجنائية "دراسة مقارنة" – دار النهضة العربية مصر ط ٢٠٠١ – ص١٩٧.

ونظرا لأهمية هذه الخطوات، التي تشكل طريقاً يبدو حتمياً إلى التحول الرقمي الكامل عاجلاً أم آجلاً، عقدت وحدة أبحاث القانون والمجتمع بالجامعة الأمريكية بالقاهرة مائدة مستديرة في ديسمبر ٢٠٢١ بحضور مجموعة من المحامين والباحثين القانونيين، بهدف تقييم التجارب التي تم تطبيقها في بعض القضايا، وتحديداً الحبس عن بعد وإقامة الدعاوى المدنية والاقتصادية رقمياً، ومناقشة مدى الحاجة لإصدار تشريع أو مدونة لتحديد معايير وشروط وضمانات التقاضي عن بعد، وجمع التوصيات والمقترحات العملية لتحسين أداء النظام الجديد والإعانة على أداء وظيفته على أكمل وجه(١).

اتفق الحضور على أن رقمنه منظومة التقاضي بشكل عام ليست غاية، بل وسيلة لتحسين الأوضاع وتحقيق العدالة الناجزة وتخفيض النفقات غير المبررة، وأن هناك مشاكل بنيوية ومرفقية كبيرة في الواقع الرقمي المصري يكون حلها فقط من خلال توفير الاعتمادات المالية اللازمة لاستمرارية مشاريع الرقمنة المختلفة مع وضع الضمانات الدستورية على رأس الأولويات، وليس بمجرد سن قانون خاص أو إدخال تعديلات على قانون، من دون التأكد من صلاحيته للتطبيق(٢).

وبالنسبة لتجارب رقمنه الإجراءات في المحاكم الاقتصادية وبعض المحاكم المدنية، أوضح الحضور ترحيبهم بهذا التحول الذي أثمر عدداً من المستجدات الإيجابية مثل سرعة إتمام الإجراءات وسهولة الاطلاع على أوراق ومجريات الدعوى والإخطار بالمواعيد عبر الرسائل النصية القصيرة والبريد الإلكتروني، مع وجود سلبيات منها:

١- الحاجة إلى الحضور الشخصي لإتمام بعض الإجراءات.
٢- الإلزام بسداد مصروفات بسيطة بواسطة بطاقات الدفع الإلكتروني عند الحضور وليس عن بعد.
٣- وجود أعطال في ماكينات الدفع أحيانا بسبب ضعف الشبكات.

(١) مقالة منشورة في موقع (منشورات قانونية) – المرجع السابق.
(٢) المرجع السابق.

٤- وجود أعطال في الخوادم (السيرفر) ببعض الجهات بشكل دائم.

٥- وجود إشكاليات في استيعاب الأدلة الرقمية والتعامل معها حتى في المحاكم الاقتصادية المختصة بنظر أنواع القضايا المرتكزة على تلك الأدلة.

٦- عدم انعكاس الرقمنة بالإيجاب على ازدحام الجلسات بالدعاوى.

٧- اقتصار الخدمات الرقمية على الاطلاع على موقف الدعوى فقط في محكمة النقض والمحكمة الدستورية العليا.

٨- استمرار وجود صعوبة في الحصول على الأحكام من جميع الجهات القضائية بعد صدورها رغم رقمنتها[١].

- **التوقيع الالكتروني:**

قد عرفت تشريعات الدول التوقيع الالكتروني في العديد من تشريعاتها، ومنها التعريف الوارد في تشريعات الفدرالية الامريكية، حيث ورد تعريفان: الأول في القانون الفدرالي الأمريكي للتوقيع الالكتروني لعام ٢٠٠٠ في المادة ١٠٢/ ٨ بأنه: "هو التوقيع الذي يصدر في شكل الكتروني ويرتبط بسجل الكتروني[٢]. أما الثاني تم تعريفه بأنه هو: "صوت أو رمز أو إجراء يقع في شكل الكتروني يلحق (يرتبط منطقياً) بعقد أو سجل آخر (وثيقة) ينفذ أو يصدر من شخص بقصد التوقيع على السجل"[٣].

أما المشرع المصري فقد أصدر قانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم التوقيع[٤] الالكتروني[١] (وبإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات) في إبريل سنة ٢٠٠٤ والذي

---

(١) المرجع السابق.

(٢) عرشوش سفيان – التقاضي الالكتروني ودوره في ضمان سير مرفق العدالة خلال جائحة كوفيد ١٩ – بحث تم نشره في مجلة العلوم القانونية والاجتماعية – جامعة زيان عاشور بالجلفة الجزائر – تاريخ النشر ٢٠٢١ – ص ٤٨٧.

(٣) رباب محمود عامر – المرجع السابق – ص ٣٩٩. محمد أمين الرومي – المستند الالكتروني – دار الكتب القانونية – ٢٠٠٨.

(٤) التوقيع: هو التعبير عن الرضاء بالتصرف القانوني ودلالته هي علاقة التراضي، وبالتالي فهو جوهرة الورقة العرفية فالتوقيع الصحيح دليل قاطع على الرضاء بمضمون المحرر الذي ذيل بالتوقيع لأنه حجيته

يعمل به اعتباراً من اليوم التالي لنشره، وتضمن هذا القانون ثلاثين مادة، نكتفي فيه بسرد المواد المتعلقة بحجية التوقيع والكتابة والمحررات الالكترونية، وهي خمس مواد كالتالي:

مادة (١٤) للتوقيع الإلكتروني في نطاق المعاملات المدنية والتجارية والإدارية ذات الحجية المقررة للتوقيعات في أحكام قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية، إذا روعي في إنشائه وإتمامه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون والضوابط الفنية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

مادة (١٥) للكتابة الإلكترونية والمحررات الإلكترونية في نطاق المعلومات المدنية والتجارية والإدارية ذات الحجية المقررة للكتابة والمحررات الرسمية والعرفية في أحكام قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية، متى استوفت الشروط المنصوص عليها في هذا القانون ووفقاً للضوابط الفنية والتقنية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

مادة (١٦) الصورة المنسوخة على الورق من المحرر الإلكتروني الرسمي حُجَة على الكافة بالقدر الذي تكون فيها مطابقة لأصل هذا المحرر، وذلك مادام المحرر الإلكتروني الرسمي والتوقيع الإلكتروني موجودين على الدعامة الإلكترونية.

تستمد من هذا التوقيع ولا يهم أن تكون الكتابة بخط موقعها أو مطبوعة وبأية طريقة أخرى. سيد أحمد محمود – دور الحاسوب الالكتروني – دار النهضة العربية ط ٢٠١٢/٢٠١١ – ص ٤٢.

(١) سيد أحمد محمود – المرجع السابق – ص ٢٤. حسام الدين كامل الأهواني – إثبات عقود التجارة الالكترونية – بحث مقدم إلى مؤتمر القانون وتحديات المستقبل في العالم العربي – الكويت – أكتوبر ١٩٩٩ – منشور في مؤلف المؤتمر الصادر عن جامعة الكويت – كلية الحقوق ومركز البحوث العربية – ٢٥ – ٢٧ أكتوبر ١٩٩٩، الجزء الأول، ص ٤٣٥: ٤٤٢، وأعمال مؤتمر حول الكمبيوتر والقانون، ضفاف بحيرة قارون بالفيوم من ٢٩ يناير إلى أول فبراير ١٩٩٤، ط ١٩٩٤، رئيس المؤتمر أحمد جامع وإشراف إبراهيم أحمد ومحمد المرسى زهرة، إبراهيم أحمد إبراهيم، الحماية الدولية لبرامج الكمبيوتر، مؤتمر حول الكمبيوتر والقانون، مرجع سابق، ص ٩: ٤٥، محمد المرسى زهرة، مدى حجية التوقيع الالكتروني في الإثبات في المسائل المدنية والتجارية، مؤتمر حول الكمبيوتر والقانون، مرجع سابق، ص ٤٧ : ١١١، ومنشور أيضاً في مؤتمر الحاسب الالكتروني، القاهرة، ١٩٩٩: "حجية التوقيع الالكتروني في الإثبات"، وعن القانون الكويتي في مؤتمر الكويت الأول للقانون والحاسب الآلي، نوفمبر ١٩٨٩، ط ١٩٩٤، جامعة الكويت – كلية الحقوق ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ص ٤٢٩ : ٤٧٦.

مادة (١٧) تسري في شأن إثبات حجية المحررات الإلكترونية الرسمية والعرفية والتوقيع الإلكتروني والكتابة الإلكترونية فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القانون أو في لائحته التنفيذية الأحكام المنصوص عليها في قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية.

مادة (١٨) يتمتع التوقيع الإلكتروني والكتابة الإلكترونية والمحررات الإلكترونية بالحجية في الإثبات إذا ما توافرت فيها الشروط الآتية: ١- ارتباط التوقيع الإلكتروني بالتوقيع وحده دون غيره. ٢- سيطرة الموقع وحده دون غيره على الوسيط الإلكتروني. ٣- إمكانية كشف أو تعديل أو تبديل في بيانات المحرر الإلكتروني أو التوقيع الإلكتروني.

إذن يتضح من ذلك أن التوقيع الالكتروني يعتبر وسيلة حديثة لتحديد هوية صاحب التوقيع ورضائه بالتصرف القانوني الموقع عليه، وهي تُعد الوظيفة ذاتها التي يقوم بها التوقيع العادي من حيث تحديد هوية موقعه وتميزه عن غيره، كل ما هنالك إنه ينشأ عبر وسيط الكتروني طبقاً لنوعية المعاملات التي تتم بطريقة الكترونية كإبرام العقود والصفقات الالكترونية، إلا أنه على الرغم من ذلك لم يكن الاعتراف به ومنحه الحجية القانونية في الإثبات أمراً سهلاً ويرجع ذلك إلى عامل الثقة والأمان في هذا التوقيع لكونه يتم عن بعد مما يجعله عرضه للتقليد وللتزوير.

وعلى الرغم أن هذا التوقيع لم يكن مألوفاً من قبل، لكن أصبح العمل به الآم أمراً واقعاً تتزايد أهميته يوماً بعد يوم في الكثير من التصرفات القانونية التي تحتاج إلى سرعة في الإجراءات، خاصة أنه بالفعل بدأ تطبيقه في مجال المعاملات المصرفية من خلال انتشار استخدام بطاقات الائتمان، وازدهاره أيضاً في مجال التجارة الالكترونية.

المطلب الثاني

خصائص التقاضي الإلكتروني

تلعب الأجهزة الالكترونية دوراً قانونياً ضيقاً أو واسعاً بحسب ما إذا كان النظام القانوني السائد هو النظام الأنجلوسكسوني (نظام يقوم على القانون العرفي أو السوابق القضائية) وبالتالي تلعب الأجهزة الالكترونية دوراً واسعاً، أم النظام اللاتيني (نظام يقوم على القانون المكتوب ولا يتبنى نظام السوابق القضائية) وبالتالي تلعب الأجهزة الإلكترونية دوراً ضيقاً، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى قد يختلف دور الأجهزة الالكترونية قانوناً بحسب ما إذا كان النظام القضائي السائد يعتمد على مبدأ الشفوية (دور واسع للأجهزة) أم الكتابية (دور ضيق للأجهزة) في المرافعة(١).

وأياً كان النظام القانوني المستخدم للأجهزة الالكترونية، فإن التقاضي الالكتروني يتميز بخصائص وخدمات يمكن أن تساعد القضاء في تبسيط وتيسير إجراءات التقاضي، فهذه الوسيلة تختلف عن التقاضي بالطرق التقليدية من خلال مواكبة التطور في ظل الثورة التكنولوجية في الوقت المعاصر، خاصة بعدما وفرت المعاملات الالكترونية العديد من المزايا التي وفرت على المتقاضين مشقة الانتقال إلى المحكمة مما وفر المال والوقت.

وفكرة التقاضي الإلكتروني تبنتها العديد من الدول التي استعانت بها لما تتميز هذه الوسيلة بالكثير من الخصائص والمميزات بعدة وسائل مختلفة، لذا سنوضح ذلك من خلال فرعين: أولاً سنبين مميزات التقاضي الإلكتروني، وثانياً ثم سنوضح ما هي معوقات التقاضي الالكتروني.

(١) سيد أحمد محمود – دور الحاسوب الالكتروني – دار النهضة العربية ط ٢٠١١/٢٠١٢ – ص ٢٩.

الفرع الأول

مميزات التقاضي الإلكتروني

فرض الواقع الجديد والمتطور من التقدم العلمي والتكنولوجي الانتقال إلى مواكبة العصر الحديث في استخدام وسائل تكنولوجية تتفق مع المعطيات التي فرضتها مستلزمات التقدم وآلياته وقوانينه للتعامل معه من خلال استخدام شبكات الانترنت والاعتماد عليها في الكثير من متطلبات العمل، وهذه الوسيلة كما لها الكثير من الخصائص التي تميزها عن الطريقة التقليدية، فلها أيضاً من العيوب والمعوقات التي قد تقع فيها، ومن أهم خصائص ومميزات التقاضي الالكتروني:

أولاً: سرعة تنفيذ إجراءات التقاضي

تُعد هذه الخاصية من أهم مميزات التقاضي الالكتروني، فعندما يتم إرسال واستلام المستندات والوثائق عبر شبكة الانتقال دون حاجة لانتقال طرفي التقاضي فهذا الأمر سيؤدي بالتأكيد إلى سرعة الإجراءات.

ومن ضمن مميزات الوسائل الحديثة "إخطارات التنبيه بيوم ميعاد الجلسة" – كالإعلانات والإنذارات وغيرها – للخصوم أو لوكلائهم (المحامين) سواء من داخل أو خارج الوطن، وقد يكون ذلك عن طريق البريد الإلكتروني أو رسائل نصية عبر المحمول وغيرها من الوسائل الحديثة، وكذلك يتم إرسال خطة سير الدعوى من خلال تحديد تاريخ وميعاد الجلسة بيوم أو أكثر، وتحديد موقع المحكمة على أن تكون مزيلة بخريطة للموقع الجغرافي (GPS)، مع تحديد الدور والقاعة ورقم الدعوى في الرول للتيسير على جميع الأطراف.

وقد يؤدي اللجوء لتلك الوسائل إلى توفير في الوقت وتوفير في نفقات الانتقال للمحكمة وتقليل ازدحام مباني محاكم الأسرة، كما يجب أن يكون لكل محكمة موقع إلكتروني يتضمن كافة المعلومات والقوانين الهامة للمتقاضين وللمحامين في جميع المحاكم، لتيسير الحصول

على الأحكام والقرارات من خلال خدمة التوصيل والدفع الإلكتروني على غرار الأحوال المدنية(١).

ثانياً: جودة الخدمة المقدمة للمتقاضين وللمحامين وللقضاة

يمتاز التقاضي الالكتروني بجودة الخدمات المقدمة إلى جمهور المتعاملين معها، إذ من خلاله يتم رفع مستوى الأداء من خلال إمكانية تداول وانتقال البيانات والمعلومات والوثائق بكل انسيابية ودقة ومرونة بين طرق التقاضي الالكتروني، وبالشكل الذي يقضي على الازدواجية والتداخل في البيانات ويمنع التعامل مع بيانات وهمية لا وجود لها أصلاً، لأن الحاسب الآلي لا يزود إلا ببيانات ومعلومات صحيحة وفقاً للبرامج المتبعة وهو ما يؤدي حتماً إلى نتائج يقينية لا مجال للخطأ فيها(٢).

ثالثاً: الاعتماد على الوسائط الالكترونية في تنفيذ الإجراءات

من أهم خصائص التقاضي الإلكتروني هو استخدام الوسيط الالكتروني وهو الذي يقوم بتنفيذ إجراءات التقاضي الالكتروني عبر شبكة الانترنت أو الإكسترانت، ويعتبر الحاسوب المتصل بهذه الشبكة هو الوسيط بين طرفي التقاضي، حيث يمكن أن يكون معاوناً قضائياً والذي يقوم بتجميع وتخزين وحفظ الملفات الإلكترونية والقيام بالإعلانات والإخطار أو في

---

(١) داليا محمد صالح سويدان – المرجع السابق – ص ١٣١. استهدفت وزارة الداخلية التيسير على المواطنين للحصول على مستخرجات الأحوال المدنية وغيرها من خدمات المرور عن بعد، دون تحمل عناء الانتقال إلى مقر الجهاز الحكومي، توفيرًا للوقت والجهد.
ويتولى قطاع مصلحة الأحوال المدنية، تحديد الرقم القومي للمواطنين منذ مولدهم، وتقديم كافة الخدمات الخاصة المتعلقة بالحالة المدنية لهم من حيث الميلاد والزواج والطلاق والوفاة، وتسجيلها وإصدار الوثائق والمستندات الدالة عليها داخل وخارج البلاد. وتنفيذًا لتلك المنظومة الإلكترونية التى تعمل بها وزارة الداخلية، تم تطوير الأداء الشرطي والاستعانة بأحدث التقنيات العلمية، والوسائل الفنية المتاحة في جميع قطاعات الوزارة خاصة في مجال الخدمات المدنية.
مقالة تم نشرها في بوابة الأهرام الإلكترونية – بعنوان خدمات "الداخلية" الإلكترونية. كيف تستخرج الرقم القومي ووثائق الميلاد والزواج من منزلك؟ – تم نشره بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢١.
(٢) قصي مجبل شنون الساعدي – التقاضي الالكتروني – بحث منشور في مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية – العراق ٢٠١٩ – ص ٣٨٦. عبد الفتاح بيومي حجاز – النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية – دار الفكر الجامعي – الإسكندرية – ط٢٠٠٣ – ص٩٩.

الخُبرة والاستماع لأقوال الشهود، أو استجواب الخصوم أو سماع أقوالهم أو في تبادل المذكرات بين الخصوم أو ممثليهم(١).

إذن استخدام الوسائط الالكترونية ستؤدي إلى تيسير الإجراءات على كل الأطراف من خلال تبادل المعلومات أو المستندات أو المذكرات بين الخصوم والمحامين أو أية وسيلة أخرى في حال الاتفاق على ذلك من خلال توفير وسيط إلكتروني يسهل الإجراءات على جميع الأطراف، فنجد أن القانون قد نص على أن يتم إيداع الصحيفة بقلم الكتاب ولم يحدد المشرع بأية وسيلة يمكن أن يتم بها ذلك الإيداع أو طريقة الإعلان التي يكلف بها حضور المدعي أو المحامي، وبالتالي يجوز أن يتم تداول البيانات والمعلومات عن طرق تسهل سرعة الإجراءات. في ظل التطور التقني الذي طال كافة أوجه الحياة، فقد تطورت طرق الإيداع والسحب، وأصبحت وسائل الدفع الالكترونية بديلاً عن النقود التقليدية.

سيؤدي هذا الأمر بالتأكيد إلى توفير الوقت والجهد، ورفع المعاناة عن طرفي التقاضي، وتقليل مشكلة طول إجراءات التقاضي وتأجيل الدعاوى لاستيفاء الأوراق المطلوبة والتي تؤدي بدورها إلى تأخر تحقيق العدالة المرجوة وبالتالي تأثيرها السلبي على المنظومة الاجتماعية.

رابعاً: ميكنة المحاكم واستبدال الوثائق الالكترونية محل الوثائق الورقية

أغلب أنظمة الدول تسعى إلى ميكنة المحاكم والتخلص من النظام الورقي إلى نظام التقاضي الالكتروني حيث يعتمد ذلك النظام على استخدام تكنولوجيا المعلومات وسرعة تدفق المعلومات والبيانات عن طريق ربط شبكة المعلومات بين المحاكم التابعة لوزارة العدل وبين الشبكات المحلية والدولية.

ويترتب على استخدم الوثائق الالكترونية فوائد مهمة منها: سهولة الوصول إلى الوثائق والمستندات الالكترونية والاطلاع عليها بسهولة وأسرع مما هو عليه في الملفات الورقية، هذا

(١) سنان سليمان سنان الطياري – إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي – جامعة الشارقة – الإمارات العربية المتحدة ٢٠٢٠ – ص ٢٧. صورية غربي – نظام التقاضي الالكتروني في القانون الجزائري – بحث منشور في المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية – كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة تيزي وزو – المجلد ١٨ العدد ٠١ – ط ٢٠٢٣ – ص١٧٠.

الأمر سيؤدي إلى قلة فقد الملفات وارتفاع مستوى أمن سجلات المحكمة، وهذه الميزة ستساعد بسهولة في اكتشاف أي تغيير أو تبديل، سيترتب أيضاً عليها فائدة حلول الدعائم الالكترونية محل الدعائم الورقية بحيث تصبح الرسالة الالكترونية هي السند القانوني الذي يمكن طرفي النزاع من اعتماده في حالة نشوئه مما يثير موضوع أدلة الاثبات الالكترونية وأثرها باعتبارها من العوائق التي تتصدى لعملية نمو وتطور التقاضي الالكتروني.

ومن الملاحظ أن السلطات المصرية المختصة تعمل على تيسير التعاون مع نظيراتها بالبلاد الأجنبية في إطار الاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية المصدق عليها، أو تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل، بتبادل المعلومات بما من شأنه أن يكفل تفادي ارتكاب جرائم تقنية المعلومات، والمساعدة على التحقيق فيها، وتتبع مرتكبيها(١).

على أن يتم التعاون أيضاً بين وزارة العدل وبين النيابة العامة والشرطة والطب الشرعي أو أية جهة حكومية مختصة، وأن يتم توفير لمستخدمي تلك الخدمة الشكل والطريقة التي يمكن الوصول إليها بصورة ميسرة ومباشرة ومستمرة، مما سيؤدي ذلك إلى تخفيف الأعباء على جميع أطراف التقاضي في وقت قياسي ويساعد القضاة من متابعة الدعوى والوصول إلى دقة عالية في البيانات والمعلومات مع استجابة سريعة للاستفسارات والبلاغات مما يضمن مشروعية ما يقدم من بيانات عن ممثلي أطراف القضية وضمان احترام واحتفاظ سرية وخصوصية البيانات(٢).

خامساً: استخدام الوسائل الالكترونية لدفع رسوم ومصاريف الدعوى

(١) مادة (٤) من القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ – الصادر بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات – بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٤.

(٢) بتصرف، داليا محمد صالح سويدان – المرجع السابق – ص ١٢٩.

في الآونة الأخيرة حلت وسائل الدفع الإلكترونية محل النقود العادية، وذلك انسجاماً مع تطور التكنولوجيا الحديثة التي انتجت تلك الوسائط كبطاقات الاعتماد الفيزا كارت – الماستر كارد، والتي من خلالها يتم دفع المصاريف القضائية من رسوم ومصاريف الدعوى(١).

هذه الوسائل المبتكرة في المعاملات لسداد المدفوعات، أدى إلى تحقيق متقدم ملموس في سداد قيمة المعاملات الالكترونية عبر نظم الدفع الجديدة، والتي تُعد عنصراً حيوياً في رفع الدعوى أو قيدها إلكترونياً بما لها من علاقة في سداد رسوم ومصاريف الدعوى أو الغرامات أو المطالبات(٢).

سادساً: إثبات إجراءات التقاضي إلكترونياً

في المعاملات التقليدية (الورقية) تُعد الكتابة دليلاً للإثبات إذا كانت موقعة يدوياً. لكن في العصر الحالي يُعد الإثبات الالكتروني من أهم وسائل القضاء الالكتروني، إذ لا يقتصر استخدام الوسائل الالكترونية على إرسال واستقبال المستندات والاطلاع عليها وسداد الرسوم القضائية، وإنما تستخدم هذه الوسائل في إثبات الإجراءات أمام القضاء الالكتروني، ونتيجة تطور الوسائل التكنولوجية ظهرت أدلة إثبات جديدة حيث أصبح يُعتد بالكتابة الالكترونية والتوقيع والتصديق الالكترونيين في مجال الفضاء الالكتروني(٣). فالمستندات أو الدعامات أو المخرجات الإلكترونية (من حيث المحتوى والتوقيع) قد تشكل أدلة كاملة في الإثبات(٤).

---

(١) قصي مجبل شنون الساعدي – المرجع السابق– ص ٣٨٦. عمر لطيف كريم العبيدي – التقاضي الالكتروني وآلية التطبيق – دراسة مقارنة مجلة جامعة تكريت للحقوق – المجلد ١ العدد ٣ ط ٢٠١٧ – ص ٥١٤.

(٢) بتصرف – صورية غربي – المرجع السابق – ص ١٧١. رباب محمود عامر – التقاضي في المحكمة الالكترونية – مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية – العدد ٢٥ – ط ٢٠١٩ – ص ٤٠٥.

(٣) صورية غربي – المرجع السابق – ص ١٧٠.– حايطي فاطمة، هروال نبيلة هبة – نظام التقاضي الالكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات الفضاء الرقمي – مجلة الدراسات القانونية المقارنة – المجلد ٧ – العدد الأول – كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة حسيبة بن بو علي الشلف – الجزائر ط ٢٠٢١ – ص ١٣٩.

(٤) سيد أحمد محمود –المرجع السابق – ص ٣١.

إذن نحن بصدد الإثبات الالكتروني عن طريق الوثائق أو المستندات الالكترونية، فالمستندات الالكترونية هي المرجع لما اتفق عليه اطراف النزاع وتحديد التزاماتهم وحقوقهم، أما التوقيع الالكتروني هو الذي يضفي الحجية على هذا المستند(١).

سابعاً: تسليم المستندات والعرائض إلكترونياً عبر شبكة الاتصال

يطلق على تسليم الوثائق الكترونياً عبر الانترنت بالتسليم المعنوي أو بالتنزيل عن بعد "download" وهو نقل أو استقبال أو تنزيل أحد الرسائل أو البرامج أو البيانات عبر الانترنت إلى الحاسوب الخاص للمستخدم. إذ يمكن نقل المستندات والملفات على الخط دون اللجوء إلى العالم الخارجي.

لذلك نرى بأن الأجهزة الالكترونية كالفاكس أو التلكس أو الانترنيت لها دوراً قانونياً في تطبيق إجراءات التقاضي عن بعد بحيث يكون معاوناً للقضاء في التجميع والتخزين والحفظ أو في الإعلانات والإخطارات أو في تبادل الوثائق بين الخصوم أو ممثليهم(٢)، أو في الخبرة والاستماع لأقوال الشهود، أو استجواب الخصوم أو سماع أقوالهم(٣).

(١) قصي مجبل شنون الساعدي – المرجع السابق– ص ٣٨٦. عصماني ليلى – نظام التقاضي الالكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية – مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة وهران – العدد ١٣ – ط ٢٠١٣ – ص ٢١٧.

(٢) خالد ممدوح إبراهيم – التقاضي الالكتروني في الدعوى الالكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم – دار الفكر الجامعي – ط٢٠٠٨ – ص ٣٧. خالد حسن أحمد لطفي – التقاضي الالكتروني كنظام قضائي معلوماتي بين النظرية والتطبيق – دار الفكر الجامعي – الإسكندرية ط ٢٠٢٠ – ص ١٦.

(٣) صورية غربي – المرجع السابق – ص ١٧٠.– هادي عبدالي الكعبي نسايف – التقاضي عن بعد – مجلة المحقق الحلبي للعلوم القانونية والسياسية – العدد الأول – كلية القانون جامعة بابل – العراق ط ٢٠١٦ – ص ٢٨٥.

الفرع الثاني

معوقات التقاضي الإلكتروني

منظومة التقاضي الالكتروني بشكل عام ليست غاية، بل وسيلة لتحسين الأوضاع وتحقيق العدالة الناجزة وتخفيض النفقات غير المبررة كما ذكرنا سابقاً، وهناك مشاكل بنيوية ومرفقية كبيرة في الواقع يكون حلها فقط من خلال توفير الاعتمادات المالية اللازمة لاستمرارية مشاريع الرقمنة المختلفة مع وضع الضمانات الدستورية على رأس الأولويات، وليس بمجرد سن قانون خاص أو إدخال تعديلات على قانون، من دون التأكد من صلاحيته للتطبيق.

وكما أوضحنا سابقاً أيضاً بأن الأجهزة الالكترونية عموماً والحاسوب خصوصاً لا يمكن أن يقوم بدور أصلي بديلاً عن القضاء كقاعدة، ولكن من الجائز أن يقوم بدور بديلي على سبيل الاستثناء في بعض القضايا التي تستند إلى الحسابات المالية مثل القضايا البنكية والنفقة والميراث(١).

إذن الأمر يتضح لنا أنه لا يخلو من الصعوبات والمعوقات عند استخدام تكنولوجيا الانترنت والحاسوب لتنفيذ إجراءات التقاضي الالكتروني، ومن أهم المعوقات التي قد تواجه مستخدميها: معوقات فنية ومعوقات قانونية وإدارية.

١ – المعوقات الفنية:

- **الأمية المعلوماتية:**

(١) وقد يتصور وجود هذا الدور البديلي بالنسبة للتحكيم باعتباره قضاءً خاصاً وفقاً لوجهة نظر البعض خصوصاً في القضايا التي تعتمد على حسابات بنكية أو ضريبية شريطة أن تستند القضايا المطروحة على الكمبيوتر وعلى المذكرات والمستندات المكتوبة ومخزنة عليه، وتكون القواعد القانونية الحسابية مجمعة ومخزنة على الكمبيوتر لكي يعطي الحل القانوني للمشكلة الحسابية المطروحة عليه. سيد أحمد محمود –المرجع السابق – ص ٧٠.

ما زالت الأمية المعلوماتية واستخدام التكنولوجيا بالشكل الفني منتشرة بين كثير من الأفراد، لذا سنجد أن هناك تفاوت بين الدول المتقدمة والدول النامية في التعامل مع الوسائل الالكترونية.

حيث أن الأمية المعلوماتية (Information Illiteracy) تشير إلى عدم قدرة المتعلمين على استخدام الحاسب الآلي للوصول إلى معلوماتهم أو حتى التعامل مع المعلومات في ظل العمل المعلوماتي (Information Work) [١].

أصبح محو الأمية المعلوماتية أو الرقمية هدفاً يسعى إليه جميع الدول، حيث يمكننا أن نقضي على تلك الأمية من خلال بناء مجتمعات واقتصاد قائم على المعرفة، وذلك عن طريق اكتساب شعوبها المهارات الأساسية التي تمكنهم من الاستخدام والاستعمال الفعال لتقنيات الحاسوب في حياتهم اليومية، وتعرف محو الأمية المعلوماتية، هو مجموعة من القدرات التي تطلب من الأفراد معرفة مدى الحاجة للمعلومات والقدرة على تحديد وتقييم الاستخدام الفعال للمعلومات اللازمة[٢].

- **ضعف انتشار الانترنت:**

تعاني المناطق النائية خاصة في الدول النامية ضعف شديد في انتشار الانترنت، مما يكون من الصعب استخدام الوسائل التكنولوجية دون وجود انترنت. فهذه المشكلة نجد أن تأثيرها ليس فقط على استخدام الوسائل الالكترونية أو الرقمية، إنما يمتد أيضاً إلى جميع المجالات في الحياة، فالأنترنت أصبح أسلوب حياة في كثير من الاستخدامات اليومية لسهولة التواصل مع المجتمعات الأخرى التي تقدمت في هذا المجال بشكل سريع، مما أدى إلى مرونة

---

(١) قصي مجبل شنون الساعدي – المرجع السابق– ص ٣٩٠.

– Nciyna, Dan j, open access: Barries and opportunities for lower – income countries international seminar on open access for developing countries. Salvador, bahia – 2015, pp 21 – 22. 29.

(٢) American on library Association. Presidential committee on information literacy. Report (Chicago: American Library Association, 1989).

فـي التعـاملات وسرعة الإنجـاز والحصـول علـى المعلومـات، والـتخلص مـن الأعبـاء والأعمـال الروتينية.

- **اختراق المواقع الالكترونية وقرصنة أجهزة الحاسوب:**

القرصنة هي عملية تحديد الثغرات في نظام الكمبيوتر أو الشبكة ثم استغلالها، ويحدث ذلك عادة للحصول على وصول غير مصرح به إلى البيانات الشخصية أو التنظيمية. ولا تعد القرصنة دائمًا نشاطًا ضارًا، لكن المصطلح ينطوي على دلالات سلبية في الغالب بسبب ارتباطه بالجرائم الإلكتروني(١).

القرصنة الالكترونية أو المعلوماتية يراد بها عملية اختراق لأجهزة الحاسوب تتم عير شركة الانترنت غالباً، لأن حواسيب العالم مرتبطة عبر هذه الشبكة، أو حتى عبر شبكات داخلية يرتبط فيها أكثر من جهاز حاسوب، ويقوم بهذه العملية شخص أو عدة أشخاص متمكنين في برامج الحاسوب، وطرق إدارتها، أي أنهم مبرمجون كأصحاب خبرة كبيرة يستطيعون بواسطة برامج مساعدة اختراق أجهزة حاسوب معين والتعرف على محتوياته، ومن خلالها يتم اختراق كافة الأجهزة المرتبطة معها في نفس الشبكة(٢).

(١) قصي مجبل شنون الساعدي – المرجع السابق– ص ٣٩٠.

(٢) المرجع السابق.

– Nciyna, Dan j, open access: Barries and opportunities for lower – income countries international seminar on open access for developing countries. Salvador, Bahia – 2015, pp 21 – 22. 29.

المبحث الثاني

كيفية تنظيم إجراءات الدعوى الإلكترونية

يوماً بعد يوم يتزايد استخدام المحاكم الالكترونية خاصة في مصر بدأت وزارة العدل في تتبع التطور التقني من خلال هذا التطور التكنولوجي على عدد من الخدمات القضائية من الشهر العقاري والتوثيق وغيرها من الإجراءات(١).

ومن ضمن هذه الإجراءات التي اتخذتها وزارة العدل منها تقنين إجراءات التقاضي الالكتروني في التشريعات الأخيرة وخاصة في تعديلات قانون المحاكم الاقتصادية رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩، حيث نصت المادة (١٤) من القانون ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام القانون ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨، بشأن المحكمة الاقتصادية على أنه فيما عدا حالات الطعن بالنقض، يجوز إقامة الدعاوى التي تختص بها المحكمة الاقتصادية والطعن على الأحكام الصادر فيها من الأشخاص والجهات المقيدة بالسجل الالكتروني، وذلك بموجب صحيفة موقعة ومودعة الكترونياً بالموقع المخصص لقلم كتاب المحكمة الاقتصادية المختصة، وتقيد الدعوى بعد سداد المدعي الرسوم والدمغات المقررة قانناً الكترونياً، ورفع المستندات الكترونياً(٢).

أيضاً من التعديلات التي تم إصدارها بقرار من وزير العدل من خلال تحديد آلية لإجراءات التقاضي الكترونياً والتي شملت إقامة الدعاوى، وإعلانها، وسير الإجراءات، ثم إيداع الطلبات والدفوع وانتداب الخبراء، ثم حجز الدعوى للحكم وإصدارها، ثم يأتي إجراء الطعن على الحكم وتنفيذه، كل ذلك من خلال النافذة الالكترونية للمحاكم الاقتصادية، ويتبين لنا أن نظام

(١) اتجهت وزارة العدل إلى اتخاذ إجراءات في مشروع "عدالة مصر الرقمية من أجل الارتقاء بمنظومة القضاء"، ومن أهم المشروعات التي تبنتها الوزارة هو ميكنة المحاكم الكترونياً خاصة في محاكم الجنح وتجديد الحبس الاحتياطي عن بعد، وإطلاق خدمة التقاضي عن بعد في المحاكم المدنية والاقتصادية، والإصدارات المؤمنة لوثائق وزارة العدل ودور المحاكم، وخدمة الأرشيف الالكتروني، وتطبيق نظام إدارة المحاكم الكترونياً، وأيضاً تطبيق خدمة الهاتف الذكي (أرغب في عمل توكيل)، وخدمات الشهر العقاري والتوثيق عبر شبكة الانترنت، ومنظومة السجل العيني الكترونياً.

(٢) تم نشره بالجريدة الرسمية، العدد ٣١ مكرر (و)، بتاريخ ٧ أغسطس ٢٠١٩.

الإجراءات الالكترونية التي أصدرتها وزارة العدل للتقاضي أمام المحكمة الاقتصادية ينطبق عليها وصف المحكمة الالكترونية، وقد أتاح المشرع المحكمة الالكترونية كوسيلة للتقاضي من حيث أن تعمل جنباً إلى جنب مع النظام التقليدي خاصة في المحكمة الاقتصادية، وهو ما جعل المشرع يتخذ خطوات للتطوير واختبار مدى نجاح التجربة، مما يؤدي إلى سرعة إجراءات التقاضي وتسهيلها أمام المتقاضين، وفي الوقت نفسه حافظ على المبادئ الأساسية للتقاضي.

والجدير بالذكر أن وزارة العدل تخطو خطوات جادة في تطوير المنظومة القضائية بأكملها من خلال مشروع "عدالة مصر الرقمية" وكان من أهم مظاهره في ميدان المحاكم، السماح بإقامة الدعوى المدنية أمام المحكمة الابتدائية بالطريق الإلكتروني في عدد من المحاكم(١).

وتطبيقاً لذلك قامت وزارة العدل بإعداد مشروع مثول المتهمين المحبوسين احتياطياً بالسجون العمومية والمركزية عن بعد(٢)، من خلال استخدم التكنولوجيا الرقمية لتيسير إجراءات التقاضي من المشروعات التي تبنتها وزارة العدل، والذي من خلاله يمكن للقضاة داخل قاعة مجهزة بالمحكمة نظر تجديد حبس المتهمين الذين يتواجدون داخل السجون في قاعات أيضاً مجهزة بحضور المحامين من خلال تلك الشبكة التليفزيونية المغلقة والمؤمنة بين المحاكم والسجون، ويُعد ذلك تطبيقاً لفكرة تنفيذ الأحكام الالكترونية وتسهيلاً للإجراءات على المتقاضين دون الإخلال بضمانات المتهم المقررة في الدستور والقانون(٣).

---

(١) انظر الموقع الرسمي لوزارة العدل على الرابط: **(moj.gov.eg)**، وقد اتخذت وزارة العدل بعد تطبيقها لنظام المحاكم الالكترونية في المحاكم الاقتصادية، خطوات نحو العمل على تطبيق جزئي للتقاضي الالكتروني في المحاكم الابتدائية لبعض المحاكم في الجمهورية: كمحكمة القاهرة الجديدة، ومحكمة شمال وجنوب القاهرة، ومحكمة شمال وجنوب الجيزة، وأيضاً محكمة بورسعيد.

(٢) تم إصداره من خلال وزارة العدل – يوم الأحد الموافق ١٨ سبتمبر ٢٠٢٠.

(٣) بتصرف، أحمد محمد عصام – أثر التحول الرقمي على نظرية الاختصاص القضائي في منازعات التقاضي الالكتروني – بحث منشور في مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية – كلية الحقوق جامعة الإسكندرية – العدد الأول ٢٠٢١ – ص١٦.

ويهدف المشروع من ذلك إلى نظر تجديد حبس المتهمين دون الحاجة إلى نقل المتهمين من مقار حبسهم، بهدف الحد من المخاطر الأمنية أثناء نقل المتهمين وتوفيراً لنفقات النقل(١). وفي مصر بالتحديد في شهر أكتوبر ٢٠٢١ تم افتتاح مجمع للمحاكم داخل مركز الإصلاح والتأهيل بوزارة الداخلية والذي تم الاعتماد فيه على استخدام كافة الوسائل الالكترونية وأحدث الأساليب التقنية الحديثة بعد مراجعة كافة الدراسات الحديثة بشأن تطوير المحاكم، ونستنتج مما سبق ذكره أنه يمكن الاستغناء عن الأنظمة التقليدية والاعتماد على الأنظمة الحديثة عبر الموقع الالكتروني القضائي(٢).

وبناء على ذلك سوف يتم تقسيم المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول، سنوضح فيه إجراءات التقاضي الإلكتروني، والمطلب الثاني: سنوضح أهم تطبيقات التقاضي الالكتروني التي تمت في المحاكم الالكترونية.

المطلب الأول

إجراءات التقاضي الالكتروني

بدأت الأنظمة القضائية في العديد من دول العالم باستغلال ثورة الاتصالات التكنولوجية للبحث عن حلول لبعض إشكاليات التقاضي وخاصة مسألة بطء الإجراءات، التي يطال تأثيرها الحماية القضائية ذاتها، ولا ريب أن توفير هذه الحماية هو هدف مرفق القضاء الأساسي(٣). مع ملاحظة أنه يجب الوضع في الاعتبار أن الطريقة التي يتم بها إدخال المعلومات تختلف من دولة إلى أخرى لاختلاف الأنظمة القضائية(٤).

(١) تم إصداره من خلال وزارة العدل – يوم الثلاثاء الموافق ١٧ نوفمبر ٢٠٢٠.
(٢) زعزوعه نجاه – المحكمة الالكترونية بين المفهوم والتطبيق – بحث تم نشره في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية – كلية الحقوق جامعة تلمسان / الجزائر – المجلد ٤ العدد ٢ عام ٢٠٢١ – ص ٩٩.
(٣) أحمد محمد عصام – المرجع السابق – ص١٩٩.
(٤) أمل فوزي أحمد عوض – الإيداع الرقمي وأمن المعلومات – المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية المانيا – برلين ٢٠٢٢ – ص٨. والمرجع السابق.

وتُعد هذه التطورات الالكترونية خاصة في مجال الاتصالات الحديثة للأنظمة القضائية سبباً في اختصار الكثير من الجهد والوقت لجميع أطراف التقاضي دون أية قيود للزمان أو للمكان مما ساهم في تحقيق العدالة الإجرائية من خلال حل بطء إجراءات التقاضي.

وقد شجع الفقه القانوني مسار المشرع نحو إدخال التقنية الالكترونية في إجراءات التقاضي، انطلاقاً من أنه لا ينبغي أن تكون العدالة الإجرائية بعيدة عن وسائل التكنولوجيا الحديثة بل يجب أن تكون مسايرة لهذا التقدم(١).

فالمشرع المصري وضع تنظيم إجراءات التقاضي أمام القضاء في قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨، بل وجعل نصوصه وأحكامه هي الأصل في التطبيق(٢)، وذلك من خلال إجراءات يقوم بها أشخاص الخصومة والقاضي وأعوانه(٣).

وعلى هذا استقر العمل في المحاكم المصرية منذ إنشائها، فإجراءات رفع الدعوى المعتادة ومتابعتها في كافة مراحلها ينظمها نصوص هذا القانون ويتولى تسيرها أشخاص الخصومة بشكل مباشر سواء بأنفسهم أو من خلال من يمثلهم، يشمل ذلك المراحل الثلاثة للدعوى، المرحلة الأولى حيث افتتاح صحيفة الدعوى وقيدها ودفع الرسوم وإعلانها، والمرحلة الثانية حيث المرافعة والتحقيق القضائي، والمرحلة الثالثة حيث الحكم في الدعوى، أي أنه منذ رفع الدعوى وقيدها ودفع الرسوم وإعلانها ومباشرة سيرها والحكم في موضوعها، وما قد يلي ذلك من طعون عادية واستثنائية، وتمسك المشرع بشكل صارم بتطبيق مبادئ التقاضي الأساسية في كافة هذه المراحل وخاصة مبدأ المواجهة بين الخصوم(٤).

ونشيد بما حققه المشرع المصري باختياره المحاكم الاقتصادية كمقدمة لتنفيذ مشروع وزارة العدل المصرية "عدالة مصر الرقمية"، الذي استهدف نحو رقمنه العدالة في مصر

---

(١) أحمد هندي – الإعلان القضائي بين الواقع والمنطق في التنظيم القانوني لكل من مصر والكويت وفرنسا – دار الجامعة الجديدة ١٩٩٩ – ص٤٠٠. المرجع السابق – ص٢٠٠.

(٢) الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٧٢ قضائية الصادر بجلسة ٢١/ ١٢/ ٢٠٢٠ الموقع الرسمي لمحكمة النقض.

(٣) الطعن رقم ٤٦٤٤ لسنة ٩٠ قضائية الصادر بجلسة ٢٨/ ٣/ ٢٠٢١ الموقع الرسمي لمحكمة النقض.

(٤) الطعن رقم ١٠٣٧٩ لسنة ٨٩ قضائية الصادر بجلسة ٢٧/ ١/ ٢٠٢٠ الموقع الرسمي لمحكمة النقض.

للارتقاء بالمنظومة القضائية لتحقيق العدالة الناجزة، ولتحقيقها وضعت الوزارة تسعة مشروعات تكنولوجية تشمل ميكنة عملية التقاضي في محاكم الجنح، وتجديد الحبس الاحتياطي عن بعد، والتقاضي عن بُعد في المحاكم المدنية والاقتصادية، الإصدارات المؤمنة لوثائق وزارة العدل، خدمات الشهر العقاري والتوثيق عبر الانترنت، خدمة الأرشيف الالكتروني، تطبيق الهاتف الذكي، منظومة السجل العيني، نظام إدارة المحاكم الالكترونية.

ونناشد وزارة العدل أن تسرع في رقمنه التقاضي في المحاكم المصرية على مستوى الجمهورية، خاصة أنه تم تأهيل المناخ المناسب نحو التقاضي الالكتروني، وذلك يتضح لنا بعد نجاح تجربة المحاكم الاقتصادية.

فالهدف من الإسراع من تعميم التجربة على مستوى جميع المحاكم المصرية هو الارتقاء بخدمة العدالة للمتقاضين والتغلب على عيوب التقاضي العادي وخاصة بطء التقاضي، فالأمر أكبر من مجرد مسيرة التطور العالمي في التقاضي الالكتروني، فالعدالة تبقى أهم من عصرنة إجراءات التقاضي[١].

لذا بناء على ذلك سنبين ما هي إجراءات رفع الدعوى الالكترونية (كفرع أول)، ثم نوضح كيفية إثبات إجراءات التقاضي الالكتروني (كفرع ثاني).

الفرع الأول

إجراءات رفع الدعوى الالكترونية

العديد من التشريعات لم تضع تعريفاً للدعوى (مصر – فرنسا) في صلب التشريع، وإنما تركت ذلك إلى المصادر الأخرى وعلى رأسها الفقه، وذلك لصعوبة وضع تعريفاً يحيط بها ويكون ملماً بمفهومها[٢]، لذا لم يضع المشرع المصري تعريفاً لها نظراً لأهميتها في النظام

(١) الطعن رقم ١٧٠٥١ لسنة ٨٧ قضائية الصادر بجلسة ٢٨/ ٣/ ٢٠١٩ الموقع الرسمي لمحكمة النقض.
(٢) خالد حسن أحمد لطفي – المرجع السابق – ص ١١٥.

الإجرائي، حيث أنها تُعد الأداة الفنية التي أتاحها القانون للأفراد لحماية حقوقهم أو مراكزهم القانونية في حالة إذا تم الاعتداء عليها أو لمجرد التهديد بالاعتداء.

أن يتم رفع الدعوى تحريرياً، حيث لا يمكن تصوره شفاهة كونه يخضع لنظام وإجراءات تستلزم التنظيم ويبتغي حماية حقوقاً خاصة.

ومعنى الدعوى اصطلاحاً كما عرفتها النظريات الحديثة بأن: "الدعوى هي حق الالتجاء إلى القضاء الذي يثبت لكل شخص طبيعي (ذكراً أو انثى) أو معنوي (عام أو خاص) لذلك فلا يجوز التنازل عنها ولا تنقضي بمضي المدة، ولا تقبل الحوالة فهي سلطة عامة مجردة وليست حقاً ذاتياً، لذلك فهي تختلف عن الادعاء والحق الموضوعي(١).

وتم تعريفه أيضاً على أن الدعوى هي: "حق محدد لشخص في مواجهة شخص آخر مضمونه الحصول على حكم من خلال تطبيق القانون على حالة محددة مما يتيح للمدعى الحصول على الحماية القضائية"(٢).

وهناك أيضاً من عرفه على أن الدعوى هي: "ادعاء لتأكيد حق أو مركز قانوني بناء على وقائع أساسية مرفوعة أمام القضاء ولا يتوافر الادعاء إلا لمن كان ذا صفة بالنسبة للحق

---

(١) G. COUCHEZ, procedure civile, Sirey 1978 et 1980, p. 90. No. 149.
تم انتقاد هذا التعريف على اعتبار أن الرأي خلط بين الحق العام (وهي حق التقاضي) والحق الخاص (وهو حق الدعوى)، حيث أنه إذا كان الأول لا يقبل التنازل ولا التقادم، فإن الثاني يقبل التنازل والانقضاء بالتقادم. سيد أحمد محمود، أصول التقاضي وفقاً لقانون المرافعات وتعديلاته الحديثة (القانون رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٧) وأحكام القضاء وآراء الفقه – دار النهضة العربية ط ٢٠٠٩ – ص ١٦١. فتحي والي – الوسيط في قانون القضاء المدني – ط٨١ – ص ٦٠

(٢) فتحي والي – المرجع السابق، ص ٥٨. وتم انتقاد أيضاً هذا الرأي على اعتبار أنه يربط بين الدعوى والحق الموضوعي فيجعل من الأخير شرطاً لقبول الدعوى فلا يعترف بها إلا لصاحب الحق أو المركز القانوني. كما أن المدعي لن يكون محقاً في دعواه إلا بعد مباشرة الدعوى والحكم فيها وليس قبلها، وإلا فلا معنى لرفع الدعوى طالما أنه صاحب حق أو مركز من البداية. لذلك فهذا الرأي يخلط بين غاية الدعوى بصدور حكم لصالح رافعها، والوسيلة التي يقوم بها المدعي لتحقيق غايته (الخلط بين غاية المدعي ووسيلته). وجدى راغب – مبادئ الخصومة – ص ١١١، ١١٢. سيد أحمد محمود – المرجع السابق – ص١٦١ وما يليها.

أو المركز القانوني محل الادعاء وذلك من أجل الحصول على حكم في الموضوع سواء لصالح المدعى أو ضد مصلحته(١).

إذن يتضح مما سبق أن الدعوى ليست سلطة ولا حقاً ولكنها مركز قانوني(٢)، يُعد وسيلة نظامية لحماية الحق، يلجأ إليها صاحب الحق لحماية حقه، وهذا يختلق عن حق التقاضي الذي يُعد حقاً من الحقوق العامة اللصيقة بالشخصية ويمنحها النظام لكل الأشخاص دون تمييز بينهم. أما الدعوى فهي حق إجرائي قائم بذاته مصدره قانون المرافعات، فهي حق خاص لا يمنح إلا لمن تتوافر فيه شروط قبولها من مصلحة وصفة وعدم وجود عائق قانوني.

وللحفاظ على التوازن في المصالح بين فئات المجتمع من خلال حماية الحقوق والواجبات، لابد ان يتم تكثيف الجهود للاستشعار بتبسيط إجراءات التقاضي والحد من إطالته، للوصول إلى عدالة سريعة منجزة تخدم مصالح الجميع، ولكي يتحقق ذلك كما ذكرنا سابقاً أن لابد من استخدام الأساليب الحديثة عن طريق الوسائل الالكترونية، لغرض تحديث العدالة وإدارة مرافق القضاء، عن طريق نقل البيانات من حاسوب لآخر عبر الشبكة الالكترونية، بدلاً من الاعتماد على الأوراق. ومن ضمن هذه الوسائل الحديثة هو اللجوء إلى رفع الدعوى الكترونياً، ضماناً لتسهيل الإجراءات وتقليل التكاليف والنفقات.

وبناء على ذلك تم تعريف الدعوى الإلكترونية على أنها:

أ- تعريف الدعوى الالكترونية:

(١) ويرجع هذا الرأي إلى أن يبين أن حق الدعوى يستقل عن الحق أو المركز الموضوعي، وأن الدعوى هي سلطة الحصول على حكم في الموضوع تتوافر لكل ذي صفة بالنسبة للحق أو المركز المدعى به، ولا تكون مقبولة إلا إذا توافرت الشروط التي حددها قانون المرافعات والتي ليس من بينها الحق الموضوعي. وجدى راغب – النظرية العامة للعمل القضائي – رسالة عين شمس – ١٩٦٧ – ط ١٩٧٤ – ص ٤٧٥. محمود محمد هشام – قانون القضاء المدني – ط ١٩٩٠ – ص ٣٠. سيد أحمد محمود – المرجع السابق – ص ١٦٢.

(٢) ROUBIER, Droit subjectif et situation juridique. Paris, Dalloz 1963.

عرف بعض الفقهاء الدعوى الالكترونية على أنها: "سلطة الالتجاء إلى القضاء للحصول على تقرير حق موضوعي أو حمايته، ولكن تتم عبر وسائط إلكترونية ومن خلال الانترنت"(١).

وتم تعريفه أيضاً على أن الدعوى هي: "الأسلوب الحديث للجوء إلى القضاء عبر الوسائل الالكترونية، وباستخدام الحاسوب والانترنت، ..... لتحقيق التقاضي المعصرن المتسم بسمة العصر الحالي، أي عصر تكنولوجيا المعلومات".

وتم تعريف الدعوى الالكترونية على أنه: "سلطة الالتجاء إلى القضاء بقصد الوصول إلى حماية قاعدة مقررة في النظام، وتتم عبر وسائط الالكترونية من خلال كتابة بيانات تقديم صحيفة الدعوى الالكترونية للمحكمة المختصة عبر الانترنت"(٢).

١- أطراف الدعوى الالكترونية:

أطراف الدعوى هما من لهما صفة بالنسبة للحق أو المركز القانوني المدعي به، ولا يختلف أطراف الدعوى التقليدية عن الدعوى الالكترونية، فتتجسد أطراف الدعوى في شخصين هما:

المدعي: وهو الذي يتخذ زمام المبادة في القيام برفع الدعوى أمام القضاء، عن طريق مطالبة الغير بحق يدعيه، إما يقوم بذلك بنفسه أو بوساطة وكيله أو ممثله في رفعها.

المدعي عليه: هو ذلك الشخص الذي ترفع الدعوى ضده، ويتخذ موقف الدفاع عن نفسه عما أحدثه من اضرار أو سلب حق المدعي بوجه غير مشروع.

والعبرة في تحديد أطراف الدعوى هي بصفاتهم فيها وليس بمباشرتها لها.

٢- شروط قبول الدعوى:

(١) خالد ممدوح ابراهيم – أمن الحكومة الالكترونية – الإسكندرية – الدار الجامعية ط ٢٠١٠- ص ٢١.
خالد حسن أحمد لطفي – المرجع السابق – ص ١٢٤.
(٢) خالد حسن أحمد لطفي – المرجع السابق – ص ١٢٥.

في أي دعوى من الدعاوى المرفوعة أمام القضاء يجب أن تتوفر فيها شروط لقبولها، لكن هذه الشروط لم توضح بشكل صريح وقاطع في قانون المرافعات، لذلك أدى ذلك إلى وجود خلاف فقهي حول ماهية هذه الشروط، فيرى البعض أن هذه الشروط تكمن في شرط واحد وهو المصلحة[١] فقط، وهناك فريق آخر يرى أن لقبول الدعوى يجب أن يتوفر شرطي المصلحة والصفة[٢]، والبعض الآخر يرى أن لقبولها يجب أن يتوفر شرط المصلحة والصفة والأهلية[٣].

ونؤيد من جانبنا الرأي الثاني الذي يرى أن من أهم شروط قبول الدعوى يكمن في المصلحة والصفة. حيث أن وجود المصلحة يؤدي إلى التمسك بالحق في حالة الاعتداء أو التهديد عليه فينشئ للمدعي مركز يحميه القانون، أما الصفة تعني نسبة الحق أو المركز للمدعي به للشخص نفسه وليس لشخص آخر.

إجراءات رفع الدعوى:

١- إجراءات رفع الدعوى العادية:

أولاً: يتم تقديم صحيفة الدعوى بعد أن يتم تحريرها من محام مقيد أمام المحكمة المختصة بنظرها (بعد توقيعه على أصلها وإلا كانت باطلة) إلى قلم الكتاب.

ويجب أن تشتمل الصحيفة على ما يلي:.

- اسم المدعي ومحل إقامته_ وموطنه المختار.
- اسم المدعى عليه وعنوانه بدقة.

---

(١) حيث يرى بعض الفقهاء هنا أنه لا يوجد دعوى إلا بوجود مصلحة فيها، وأن بقية الشروط ماهي إلا خصائص أو أوصاف في المصلحة (قانونية – شخصية ومباشرة، قائمة وحالة). بتصرف، عبد المنعم الشرقاوي – نظرية المصلحة في الدعوى – رسالة – ص ٤١ وما يليها – بند ٣٨ وما يليه. سيد أحمد محمود – المرجع السابق – ص ١٩٥.

(٢) فيرى بعض من الفقهاء أن قبول الدعوى يشترط في وجود المصلحة والصفة، حيث أن المصلحة تمثل الجانب الواقعي والقانوني للدعوى، أما الصفة فتمثل الجانب الشخصي للدعوى. بتصرف، أحمد مسلم – أصول المرافعات – ص ٣٢٩ ، بند ٣٠٦. وجدى راغب – مبادئ القضاء – ط ١٩٨٦ – ص٩٤ وما يليها. محمود هاشم – قانون القضاء المدني – الجزء ثان – ط ٩٠، ٩١ – ص ٥٢٤. سيد أحمد محمود – المرجع السابق.

(٣) عبد الباسط جميعي – مبادئ المرافعات – ط ١٩٨٠ – ص ٣١٠. سيد أحمد محمود – المرجع السابق.

- شرح واف لوقائع الدعوى وسندها، ويجب أن يتم تصويرها بعدد كاف من الصور الضوئية توزع كالتالي: صورتين(للجدول) + صورتين لكل واحد من المدعى عليهم (يتم ايداعهم قلم المحضرين).
- على رافع الدعوى أن يرفق بصورة الصحيفة الخاصة قلم الكتاب "حافظة بالمستندات" المؤيدة لدعواه مع مذكرة شارحة كل ذلك قبل التحرك لرفعها.

ثانياً: ثم يتم تقديم صحيفة الدعوى إلى رئيس القلم المختص بالمحكمة أو للكاتب لتقدير الرسوم المستحقة عليها (أما صحيفة الاستئناف .. قبل هذه الخطوة .. تقدم صحيفة الاستئناف لأمين سر محكمة أول درجة لتحرير معلومات تلخيص ما تم فيها بالدرجة الأولى حتى منطوق الحكم ثم تُعتمد وتختم بمعرفة رئيس قلم أول درجة ثم تقدم الى رئيس قلم كتاب محكمة ثاني درجة لتقدير الرسوم المستحقة).

ثالثاً: يتم التوجه الى موظف التحصيل المختص لسداد الرسم بخزينة المحكمة حيث تختم بخاتم نصفي يفيد تمام السداد والذي يستخرج بقيمته إيصالان أحدهما أحمر تحتفظ به والآخر أزرق يلصق بصورة الصحيفة النسخة المعدة للجدول.

رابعاً: بعد ذلك يتم تسليم الأوراق للموظف المختص بالجدول لتحديد الدائرة ولقيدها برقم ويثبت بالأصل والصور وإيداع صورتين للعريضة مع ما يقدم من حوافظ المستندات أو مذكرات شارحة.

خامساً: يقوم الموظف بعد ذلك بتحديد جلسة لنظر الدعوى ثم تدون على الصحيفة وعلى جميع الصور لاعتمادها وختمها بخاتم شعار الجمهورية.

سادساً: نتوجه إلى قلم المحضرين للإعلان بالمحكمة الجزئية التي يقع موطن المعلن إليه في دائرتها ونسلمه أصل الصحيفة وصورتين لكل شخص من المعلن إليهم مقابل رقم يفيد الإيداع وتاريخه ويتم الإعلان.

بهذه الخطوات تكون الصحيفة جاهزة للتقديم للقاضي يوم الجلسة[١].

٢- إجراءات رفع الدعوى الالكترونية:

السؤال هنا – في حالات النزاع القضائي هل يستلزم الأمر حضور المدعي إلى مقر المحكمة لإقامة دعواه، أم أنه يمكنه إقامة دعواه من مقر إقامته دون الحاجة لحضوره، وذلك باستخدام وسائل الكترونية، خاصة أنه من الصعب نظر الدعوى في اليوم الذي تقام فيه؛ وذلك لكثرة عدد القضايا أمام القضاء، وامتناع بعض الخصوم من الحضور إلا بعد إبلاغهم بشكل رسمي، وعبر الجهات المختصة، وقد يكون الحضور للمحكمة فيه مشقة على المدعي؛ وذلك في حالات اختلاف مقر الإقامة عن المدعي عليه.

والإجابة على ذلك؛ حيث أنه مع انتشار استخدام الحاسبات الآلية في تعاملات الناس اليومية ومع ادخال الحاسب في عمل المحاكم، بدءاً من رفع الدعوى، حتى إصدار الحكم فيها إلكترونياً بما في ذلك الإبلاغ بمواعيد الجلسات، وكتابة محاضر الدعوى إلكترونياً، واستلام مذكرات الخصوم ودفوعهم، وبياناتهم المكتوبة الكترونياً، والتي لا مقابل ورقي لها؛ حيث إنه استدعى الأمر الحديث عن آلية حفظ هذه السجلات والوثائق الإلكترونية ومدى فعالية حفظها إلكترونياً، والفرق بين الحفظ الورقي للسجلات، والحفظ الإلكتروني، حيث أنه ظهر حديثاً مصطلح الأرشفة الإلكترونية، واعتبر البعض أن طرق الحفظ الإلكتروني أكثر أمناً للوثائق من الطرق التقليدية[٢].

(١) إجراءات رفع الدعوى أمام المحاكم الجزئية والابتدائية – الموقع الالكتروني: "https://lawyeregypt.net" – تم الدخول على الموقع بتاريخ ١٥/ ٨/ ٢٠٢٤.

(٢) بشار عباس – الوثيقة الالكترونية "أمن الوثائق وبنيتها وتقنيات الحفظ والاسترجاع" – بحث منشور في مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية – المجلد الثامن العدد الأول – ص ١٨٧.

ولا شك أن استخدام هذه الوسائل الإلكترونية – السابق الحديث عنها في مجال التقاضي الالكتروني – سوف يوفر الوقت والجهد والمال للمتقاضين، ومن الطبيعي أن أي شيء جديد عند تطبيقه يكون له مخاوفه وهذا من الأمور الطبيعية[١].

ومن ضمن الإجراءات التنظيمية، هو إجراء رفع الدعوى بطريقة الكترونية كوسيلة لتسهيل التقاضي على جميع الأطراف. لذا تتطلب الدعوى الالكترونية توافر بعض الإجراءات الفنية والأجهزة الحاسوبية لرفعها، حيث يستلزم لرفع المتقاضي دعواه أن يكون لديه جهاز كمبيوتر متصل بالأنترنت.

وأن يكون على الجهاز برنامج مستعرض للمواقع الالكترونية مثل برنامج إكسبلورر وبرامج قراءة الملفات، وبرنامج لقراءة الصور التي يتم إدخالها عبر الماسح الضوئي، بالإضافة إلى جهاز الماسح الضوئي[٢] الذي يحول الوثائق التي تكون أصلها ورقي إلى وثائق الكترونية عبر إدخالها إلى الحاسب بواسطة المساحات الضوئية (Scanner) بإحدى طريقتين:

الطريقة الأولى: تكون عبر مسح الوثيقة ضوئياً وتحويلها إلى شكل صورة في الحاسب[٣].

الطريقة الثانية: مسح الوثيقة باستخدام نظام التعرف على الحرف (OCR) [١].

---

(١) سحر عبد الستار إمام – جائحة كورونا وتداعيتها على المنظومة القضائية – دار النهضة العربية – ط ٢٠٢٠ – ص٩٠. إبراهيم حمدان أحمد محمود – التقاضي الالكتروني ودوره في تحقيق العدالة الناجزة – بحث تم نشره بالمجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية) – كلية الحقوق – جامعة أسيوط – ص ١٣٩.

(٢) خالد ممدوح ابراهيم – أمن الحكومة الالكترونية – ط ٢٠١٠ – ص ٩٧.

(٣) وقد اقترح الدليل الإرشادي للأرشيفين للوثائق الإلكترونية حفظ الصور على الشكل **(tiff)** باعتباره أفضل الاتساق لحفظ الوثائق. انظر: الدليل الإرشادي للأرشيفين للوثائق الإلكترونية، الصادر من المجلس الدولي للأرشيف والمترجم من قبل عبد الحكيم بجاجة، ص٤٩. مخال الدين عثمان جمان، محمود على العمري – التقاضي الالكتروني من خلال رفع الدعوى الالكترونية – بحث تم نشره في المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث – مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية – المجلد السادس – العدد العاشر – إبريل ٢٠٢٢ – ص ١٤٥.

ويلاحظ في ذلك أن الطريقة الثانية تتميز عن الطريقة الأولى بأنها قابلة للتحرير، ومن ثم يمكن استخدام خاصية البحث في محتواها، وحجمها أقل من الوثيقة المدخلة من خلال الطريقة الأولى، إلا أن هذه الأخيرة تتميز بانها تحافظ على شكل الوثيقة كما في شكلها الورقي مع الختام والأرقام، والملاحظات المكتوبة على هوامش الوثيقة، وهي الطريقة الأسهل والأسرع؛ لذلك نجد أن الجهات المختصة بحفظ الوثائق تعمل بالطريقة الأولى لكونها الأنسب مع مراعاة جوانب النقص فيها، وذلك من خلال فهرسة دقيقة بتحديد كلمات مفتاحية الهدف منها استرجاع الوثيقة المرادة بصورة ملائمة وموضوعية، وذلك بربط الوثائق المسموحة ضوئياً، بقائدة بيانات الفهرس أو الكشاف بما يسمح بالنفاذ مباشرة من الفهرس إلى صورة الوثيقة مباشرة، وكذلك استخدام برامج الضغط للمعلومات الإلكترونية؛ وذلك لحفظ الصورة بحيث لا تأخذ حيزاً كبيراً، مع المحافظة على دقة ووضوح الصورة(٢).

إذن يتضح مما سبق أن الدعوى الالكترونية قد تمر بعدد من الإجراءات القضائية بوسائل وطرق تكنولوجية على مراحل مختلفة، ومن ضمن هذه المراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة تسجيل الدعوى الكترونياً

يعتبر أول إجراء للتقاضي الالكتروني هو رفع الدعوى أمام المحكمة المختصة ودفع الرسوم القضائية، حيث أن تسجيل الدعوى القضائية الالكترونية يكون في سجل الكتروني مخصص لقيد صحف الدعاوى من خلال موقع على شبكة الانترنت يحمل عنوان معين،

---

(١) (**OCR**) اختصار لكلمة (**Optical character recognition**)، وهو نظام يتيح تحويل نصوص الوثائق المدخلة عبر المساحات إلى حروف، دون الحاجة إلى إعادة كتابة هذه الوثائق، عبر لوحة المفاتيح، مع نجاح هذا النظام في اللغة الإنجليزية إلا أنه لا يزال يعتريه النقص في تحويل النصوص العربية، حيث تكثر الأخطاء، والصواب في التحويل يصل إلى (٨٠%) إذا استخدمت مساحات ضوئية ذات دقة عالية وكانت الوثيقة سليمة، واضحة الخطوط. انظر عامر قديليجي – المعجم الموسوعي لتكنولوجيا المعلومات والانترنت – ص ٤٢٨. أحمد عبد الله الغرابي – الأرشفة الالكترونية في المملة العربية السعودية – ط١ ٢٠٠٨ – مكتبة الملك فهد الوطنية – ص ٢٥٩. مخال الدين عثمان – المرجع السابق.

(٢) نظم المعلومات الحديثة في المكتبات والأرشيف، من إعداد النادي العربي للمعلومات، منشور في بوابة موقع النادي الإلكتروني على الرابط التالي" Hutt: .//www.arabcin.net/modules.php?name=showpage&pid=252

يستطيع من خلاله الخصوم والمحامين الدخول إلى النظام لتسجيل الدعاوى القضائية وتسليم الوثائق والمستندات ودفع الرسوم القضائية. بحيث يقوم المدعي بإعداد عريضة الدعاوى القضائية على قرصين مدمجين يملكان السعة ذاتها، وكذلك المدعي عليه يقوم بإعداد لائحته، ويقوم بإدخالها على الموقع(١).

دخول المدعي والمدعي عليه إلى موقع المحكمة الالكترونية عبر بوابتها الالكترونية، ليتمكنوا من تقديم الدعوى في أي وقت على مدار الساعة في جميع أيام الأسبوع، من خلال دليل إرشادي يوضح كيفية استخدام الموقع، وعرض نماذج مختلفة حسب أنواع القضايا التي تنظرها المحكمة، والوثائق والمستندات المتاحة لتقديم الدعوى، مع إمكانية أن يتم الاستعانة بشركة مختصة بنقل المستندات الكترونياً كما هو الحال في أمريكا.

بعد إعداد العريضة في (صحيفة الكترونية) يقوم المدعي بتوكيل محامي للدفاع عنه بشكل الكتروني، عن طريق الربط الالكتروني مع موظف الشهر العقاري المختص بعد ادخال بياناته اللازمة المطلوبة، فيتم إصدار الوكالة بعد التأكد من هويته عن طريق الربط مع الإدارة المختصة للأحوال المدنية.

يرفق المحامي العريضة بعد أن يقوم بتوقيعها الكترونياً ببريده الالكتروني وإضافة بعض البيانات كرقم هاتفه لسرعة الوصول اليه ومراسلته، ثم يقوم الحاسوب الرقمي بالتحقق من صحة البيانات والتأكد من هوية المستخدم للموقع، والتأكد من تقديم جميع المستندات المطلوبة

---

(١) منديل أسعد فاضل – التقاضي عن بعد – دراسة قانونية – تم نشرها في مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية – المجلد الأول – العدد ٢١ – جامعة القادسية ٢٠١٤ – ص ٨. صورية غربي – المرجع السابق – ص ١٧٣. وفقاً للبرمجيات الحديثة للمدعي رفع الدعوى إلكترونياً من دون الحضور الجسدي إلى المحكمة، حيث يتم رفع الدعوى الكترونياً من خلال الانترنت، عبر نظام إرسال المستندات الالكترونية وقبولها (**EDAR**)، وهو يُعد نظام الكتروني خاص يسمح بفتح قنوات اتصال بين المتقاضين والمحكمة من خلال النافذة الالكترونية، حيث يتم قبول مستندات القضية بطريقة الكترونية، مع إمكانية سداد الرسوم القضائية وقبولها بواسطة موظف المحكمة المختص عبر نافذة الكترونية.
ثم يتم تبادل البيانات الكترونياً باستخدام لغة الكمبيوتر (**XML**) بمواصفات قانونية، من أجل إنشاء نظام رفع الدعوى إلكترونياً (**E – FILING STSTEM**) بحيث يؤدي إلى توحيد إدارة الدعوى بين المحاكم المختلفة. خالد ممدوح إبراهيم – المرجع السابق ص٩٦: ٩٧.

والمرفقة، وتسديد رسوم الدعوى عن طريق إحدى طرق وسائل الدفع الالكترونية، ثم يسمح له بالدخول وتسجيل الدعوى كمحرر الكتروني بالمحكمة المختصة.

بمجرد ارسال المستندات المطلوبة الكترونياً والتأكد من جميع البيانات، يتم تحويل تلك المستندات إلى الموقع الخاص بالمحكمة المختصة، ثم يقوم الموظف المختص بالمحكمة باعتماد تلك الأوراق في ذات اليوم والوقت الذي دخلت فيها إلى النظام المعلوماتي للمحكمة، ثم يقوم بإرسال رسالة بالبريد الالكتروني إلى المتقاضي أو إلى المحامي يفيد بالقبول، ومن هنا يتم احتساب المواعيد القانونية للدعوى.

وفي حالة عدم القبول فإن الموظف المختص يحدد له سبب ذلك وبيان الإجراء الصحيح الواجب الاتباع لقبول المستندات مرة أخرى، ومن أمثلة ذلك: عدم سداد الرسوم القضائية أو أن تكون الصحيفة محتوية على بيانات مخالفة للنظام العام والآداب(١).

ومن النماذج التي تم تطبيقها بالفعل على أرض الواقع في مصر وأثبتت نجاحها **(المحاكم الاقتصادية)**، حيث تم تعديل قانون المحاكم الاقتصادية رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ بغرض تطوير عمليات التقاضي وتسهيل الإجراءات وسرعتها لفض المنازعات.

ومن ضمن هذه التعديلات، هي الوسائل والإجراءات الالكترونية للدعاوى أمام هذه المحاكم، والتي يشكل مجموعة أحكامها محكمة الكترونية بالمعنى الدقيق للمصطلح، ولتعمل – إلى جانب المحكمة التقليدية – بمعنى أن رفع الدعوى يمكن أن يكون بالطريق التقليدي أو بالطريق الالكتروني، حيث أجازت التعديلات رفع جميع الدعاوى التي تقع في نطاق اختصاص المحكمة الاقتصادية بالطريق التقليدي أو الالكتروني، ما عدا حالات الطعن على الأحكام، فيجري الطعن فيها بالطرق العادية(٢).

---

(١) خالد ممدوح إبراهيم – حجية البريد الالكتروني في الاثبات – دار الفكر الجامعي – ط ٢٠٠٨ – ص ٣٣. خالد حسن أحمد لطفي – التقاضي الالكتروني كنظام قضائي معلوماتي بين النظرية والتطبيق – دار الفكر الجامعي – الإسكندرية ط٢٠٢٠ – ص ١٣١.

(٢) انظر المادة ١٤ من قانون المحكمة الاقتصادية رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩، والتي تنص على ما يلي: "فيما عدا حالات الطعن بالنقض، يجوز إقامة الدعاوى التي تختص بها المحكمة الاقتصادية والطعن على الأحكام

ويتم افتتاح الدعوى وقيدها وسداد الرسوم، وإعلان الدعوى – كذلك – إلكترونياً أمام المحكمة الاقتصادية، وذلك ما نصت عليه المادة ١٧ من قانون المحاكم الاقتصادية(١).

حيث نص المشرع في المادة ١٣ من قانون المحاكم الاقتصادية رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ بإنشاء السجل الالكتروني(٢) الموحد للمحاكم الاقتصادية، لقيد بيانات الأشخاص والجهات المنصوص عليها في المادة ١٧ من ذات القانون _ سابق بيانه – ووسيلة التواصل معهم التي تمكن راغب الإعلان من إخطار الخصوم بالدعوى أو بالطلبات العارضة أو بالأحكام التمهيدية الصادرة فيها.

الصادرة فيها من الأشخاص والجهات المقيدة بالسجل الالكتروني، وذلك بموجب صحيفة موقعة ومودعة الكترونياً بالموقع المخصص لقلم كتاب المحكمة الاقتصادية المختصة. وتقيد الدعوى بعد سداد المدعي الرسوم والدمغات المقررة قانوناً الكترونياً و....". إبراهيم حمدان أحمد – المرجع السابق – ص ١٨٨.

(١) تنص المادة ١٧ من قانون المحكمة الاقتصادية على ما يلي: "مع عدم الاخلال بأحكام أي قانون آخر، يلتزم المخاطبون بأحكام هذا القانون بتحديد عنوان الكتروني مختار يتم الإعلان من خلاله، ويُنشأ بالمحاكم الاقتصادية سجل الكتروني موحد يخصص لقيد العنوان الالكتروني المختار، ومنه البريد الالكتروني الخاص بالجهات والأشخاص الآتية:

الدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة.

الشركات المحلية والأجنبية أو أحد الأشخاص الاعتبارية الخاصة.

مكاتب المحامين.

وتوافي الجهات الأشخاص المشار إليها بالفقرة الأولى من هذه المادة المحاكم الاقتصادية بعنوانها الالكتروني المختار لقيده في ذلك السجل، كما يجوز للأشخاص الطبيعية القيد بهذا السجل، وبعد ذلك العنوان محلاً مختاراً لهم.

ومع ذلك يكون لذوي الشأن الاتفاق على أن يتم الإعلان على أي عنوان الكتروني مختار آخر، على أن يكون ذلك العنوان قابلاً لحفظه واستخراجه.

(٢) السجل الالكتروني: هو موقع افتراضي على شبكة الإنترنت مخصص لتسجيل بيانات الأشخاص المسموح لهم برفع الدعوى أمام المحاكم الاقتصادية، وظيفته تمكين الخصوم من القيام بالإخطارات وتقديم الطلبات العارضة وتسجيل الأحكام التمهيدية الصادرة في الخصومة، وتعتبر الدعوى مرفوعة أمام القضاء بمجرد إيداع صحيفتها قلم الكتاب. انظر الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٧٥ ق، الصادر بجلسة ١٩/ ٥/ ٢٠٢١ – الموقع الرسمي لمحكمة النقض.

وقد أصدر وزير العدل قرار رقم ٨٥٤٨ لسنة ٢٠٢٠ بتنظيم القيد في السجل الموحد للمحاكم الاقتصادية[١]، عن الجهات والأشخاص المعنية وإجراءات القيد في السجل الموحد للمحاكم الاقتصادية (المادة ٢، ٣، ٤، ٥، ٦ من القرار الوزاري). واتخذت إجراءات رفع الدعوى على المنصة الالكترونية في المحاكم الاقتصادية، كالآتي:

نصت المادة ٢ من قرار وزير العدل[٢]، بأن يتم رفع المستندات والشهادات على موقع التقاضي الالكتروني للمحاكم الاقتصادية، وإقرار المستخدم بمسئوليته عن صحة البيانات التي قام بذكرها على موقع المحكمة، وموافقته على الالتزام بالشروط والأحكام المتعلقة بالتسجيل على الموقع الالكتروني للمحكمة الاقتصادية.

ويجب أن يتم تقديم أصول المستندات والشهادات إلى الموظف المختص بإدارة السجل الالكتروني بالمحكمة الاقتصادية خلال مدة ١٥ يوماً من تقديم الطلب الالكتروني (المادة ٤ من قرار وزير العدل).

ويجوز تغيير العنوان الالكتروني المختار، باتباع ذات الطريق المقرر للقيد أول مرة بالسجل. وبتمام الإجراءات ورفع المستندات والتوقيع على صحة البيانات على الموقع الالكتروني، والقيام بإرسالها، يعتبر العنوان الالكتروني المحدد من قبل صاحب الشأن هو العنوان المختار للتقاضي أمام المحاكم الاقتصادية.

وفي اعتقادي أن المشرع المصري قد أحسن صنعاً باختيار المحكمة الاقتصادية كمقدمة لتنفيذ مشروع وزارة العدل المصرية " عدالة مصر الرقمية" التي أشرنا إليها سابقاً، لمعرفة مدى مواءمة التقاضي الالكتروني لمناخ التقاضي في مصر بكل عناصره: (المتقاضين، المحامين، القضاة وأعوانهم، المرافق، الخدمات اللوجستية الالكترونية المساندة)، وذلك للحكم على التجربة، إما بطرحها جانباً، وإما باتخاذ استراتيجية شامل لتعميمها في المحاكم المصرية،

(١) قرار وزير العدل رقم ٨٥٤٨ لسنة ٢٠٢٠، منشور في الوقائع المصرية، العدد ٢٧٩، بتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠٢٠.

(٢) قرار وزير العدل رقم ٨٥٤٨ لسنة ٢٠٢٠، منشور في الوقائع المصرية، العدد ٢٧٩، بتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠٢٠.

إذا نجحت المحاكم الاقتصادية في تحقيق الهدف من التقاضي الالكتروني، وبالفعل لم يمر وقت وبدأت وزارة العدل في المضي نحو إدخال التقاضي الالكتروني في محاكم أخرى، فتم ميكنة إجراءات الدعاوى المدنية في عدد من محاكم القاهرة والجيزة وبورسعيد(١).

المرحلة الثانية: التوقيع الالكتروني

لكي يتمكن المحامي من رفع الدعوى الكترونياً، يجب أن يكون لديه توقيع الكتروني معتمد وساري، وبدونه لن يتمكن من رفع الدعوى بالطريق الالكتروني.

- **فالتوقيع الالكتروني:**

هو عبارة عن ملف أو شهادة تصدرها إحدى الجهات المخصصة من الحكومة لهذ الغرض، لمدة قد تصل إلى سنة، ويحتوي اسم هذا الملف على اسم الموقع، ورقم التسلسل الخاص به، وتاريخ انتهاء الشهادة، ومصدرها، وعند استلام شهادة التوقيع الالكتروني يتم الحصول على مفتاحين رقميين، الأول الخاص من قبل الموقع، وذلك للتوقيع على المستند حيث يتم تشفيره وتخزينه داخل المستند، ويمكن مستخدم مختص/ موظف مختص في وقت لاحق الوصول إلى الملف، ورؤية التوقيع باستخدام المفتاح الثاني وهو المفتاح "العام"(٢).

ومن خلال منظومة التوقيع الالكتروني يستطيع الشخص الطبيعي او الاعتباري أن يحصل علي خدمة من الخدمات الآتية:

أ. خدمة التوقيع الالكتروني للشخص الطبيعي:

التوقيع الإلكتروني هو ما يوضع على محرر إلكتروني ويتخذ شكل حروف، أو أرقام، أو رموز، أو إشارات أو غيرها، ويكون له طابع متفرد يسمح بتحديد شخص المُوقع ويميزه عن غيره.

ب. خدمة الختم الالكتروني للشخص الاعتباري:

---

(١) إبراهيم حمدان أحمد – المرجع السابق – ص ١٩٠.

(٢) خالد على – التقاضي الكترونياً أمام المحاكم الاقتصادية المصرية "طبقاً للقانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ – ط ٢٠٢١ – ص ١٩: ٢٠.

الختم الإلكتروني هو توقيع إلكتروني يسمح بتحديد – الشخص الاعتباري – مُنشئ الختم ويميزه عن غيره.

ويتم الحصول على خدمات التوقيع الالكتروني/ الختم الإلكتروني من إحدى الجهات المُرخص لها لتقديم هذه الخدمات من الهيئة(١).

- **إجراءات الحصول على خدمات التوقيع الالكتروني:**

بداية يتقدم الشخص "الطبيعي أو الاعتباري" إلى إحدى الجهات المرخص لها تقديم خدمات التوقيع الالكتروني للحصول عليه بعد سداد الرسم المقرر، ثم يتم تقديم صورة من البطاقة الرقم القومي أو جواز السفر لغير المصريين (ذلك بالنسبة للشخص الطبيعي)، أما (الشخص الاعتباري) فيرفق مع طلبه اسم وسمته التجارية أو المهنية، صورة عقد تأسيس الشخصية الاعتبارية، صوره من السجل التجاري، الرخصة التجارية إن وجدت، البطاقة الضريبية، رخصة الاستيراد والتصدير إن وجدت، وغيرها من الإجراءات.

ثم يتم ملئ نموذج طلب إصدار الشهادة (شخصية أو بصفته موظف عام أو خاص أو صاحب شركة)، وذكر الوقائع وطلبات المدعي وأسانيده، ويجري ذلك من خلال المحامي (الذي له توقيع معتمد) عبر الموقع الالكتروني، وحتى يتمكن من رفع المستندات وصحيفة الدعوى يجب أن تكون الصحيفة مزيلة بالتوقيع الالكتروني المعتمد للمحامي، فإذا لم يكن لديه توقيع الكتروني أو لم يتم تجديده أو لم يتمكن من إثبات ملكيته للتوقيع الالكتروني، فلن يستطيع رفع الملفات، ولن تفتح الخصومة إلا برفع الصحيفة موقعة بالتوقيع الالكتروني على الموقع المخصص لقلم كتاب المحكمة.

وتقدم جميع الأوراق والمستندات المطلوبة حسب نوعية الشهادة المطلوب إصدارها، وبعد تقديم طلب إصدار الشهادة ومرفقاتها وسداد الرسوم أمام الجهة المختصة، يقوم الشخص باستلام شهادة باعتماد التوقيع الالكتروني (ملف اعتماد التوقيع الالكتروني)، وذلك للمدة

(١) انظر موقع "ايتيدا" – https://itida.gov.eg/Arabic/Pages/E-Signature.aspx – تم الدخول على الموقع يوم الأحد بتاريخ ١٨/ ٨/ ٢٠٢٤.

المحددة في العقد الذي يتم توقيعه ويسمى بعقد التوقيع الالكتروني، وغالباً تكون المدة عام واحد، ويجدد التوقيع كل عام بعد سداد الرسم، ثم يتسلم الشخص جهاز تطبيق رمز الأمان (Hardware token)، والظرف الخاص بالرقم السري (كود – رمز أمني)، وأصل عقد التوقيع الالكتروني، واسطوانة مدمجة من برنامج الدليل الذ يشرح ماهية التوقيع الالكتروني، وكيفية استخراجه وتغييره والتعامل له وإجراءات تسجيله.

فقد جعل المشرع الكتابة الإلكترونية والمحررات الإلكترونية في نطاق المعاملات المدنية والتجارية والإدارية، ذات الحجية المقررة للكتابة والمحررات الرسمية والعرفية في أحكام قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية، متى استوفت الشروط المنصوص عليها في قانون التوقيع الالكتروني المصري وفقاً للضوابط الفنية والتقنية التي تددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون(١).

كما جعل المشرع أيضاً الصورة المنسوخة على الورق من المحرر الإلكتروني الرسمي حُجَة على الكافة بالقدر الذي تكون فيها مطابقة لأصل هذا المحرر، وذلك مادام المحرر الإلكتروني الرسمي والتوقيع الإلكتروني موجودين على الدعامة الإلكترونية(٢).

وتسري في شأن إثبات حجية المحررات الإلكترونية الرسمية والعرفية والتوقيع الإلكتروني والكتابة الإلكترونية فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القانون أو في لائحته التنفيذية الأحكام المنصوص عليها في قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية(٣).

وأكد المشرع إلى أن التوقيع الإلكتروني يتمتع والكتابة الإلكترونية والمحررات الإلكترونية بالحجية في الإثبات إذا ما توافرت فيها الشروط الآتية:

١- ارتباط التوقيع الإلكتروني بالتوقيع وحده دون غيره.

٢- سيطرة الموقع وحده دون غيره على الوسيط الإلكتروني.

---

(١) راجع المادة ١٥ من قانون التوقيع الالكتروني المصري.

(٢) راجع المادة ١٦ من قانون التوقيع الالكتروني المصري.

(٣) راجع المادة ١٧ من قانون التوقيع الالكتروني المصري.

٣- إمكانية كشف أو تعديل أو تبديل في بيانات المحرر الإلكتروني أو التوقيع الإلكتروني.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الضوابط الفنية والتقنية اللازمة لذلك(١).

- **كيفية السداد الكترونياً**

حددت المحكمة الاقتصادية الوسيلة التي قد توفرها المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية لسداد جميع رسوم استخدم خدمة التقاضي الالكتروني بالمحاكم الاقتصادية، فلما كانت إجراءات رفع الدعوى ستكون الكترونية، فإن كل الرسوم والدمغات والضرائب اللازمة للدعوى سوف يتم سدادها أيضاً الكترونياً، وهو ما يستلزم أن يكون لدى المحامي الذي سيودع الدعوى البطاقات الالكترونية المدفوعة مسبقاً (بطاقات السحب والاتمان)، والحوالات المصرفية(٢).

جـ- التقاضي التقليدي أم التقاضي الالكتروني:

جعل المشرع اللجوء إلى رفع الدعاوى بالطرق الالكترونية خياراً أمام المتقاضين يمكن لهم الولوج إليه أو اللجوء إلى الطرق التقليدية المعروفة والمتبعة في المحاكم، وهذا الاتجاه سلكه المشرع أمام المحاكم الاقتصادية التي لم يجعل اللجوء إلى الدعوى الالكترونية هي الطريقة الوحيدة، وهذا المسلك منه يُعد منطقياً وضرورياً للتعامل مع أول تطبيق للدعوى الالكترونية في مصر باعتبارها نموذجاً تجريبياً، لتبيان ثمار التجربة وعثراتها، وبحث سبل كيفية التغلب على تحدياتها وتعظيم إيجابياتها، وبالتالي لم يتم فرض اللجوء إليها إجبارياً، ومن ناحية أخرى لم يتم إلغاء منظومة التقاضي الورقي التقليدي، ولكن المشرع وضع المجتمع أمام منظومة جديدة بنظام مختلف متطور وسريع في ظل التطورات الحالية في العالم الالكتروني، وجعل اللجوء إليها جوازياً جنباً إلى جنب مع النظام التقليدي.

(١) راجع المادة ١٨ من قانون التوقيع الالكتروني المصري.
(٢) راجع المادة ١٣ من قانون المحكمة الاقتصادية بالتعديل رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩.

فنجد أن المشرع أتاح للقضاة إمكانية انعقاد الجلسات بالشكل التقليدي عن طريق إلزام الخصوم بالحضور الجسدي إلى قاعة المحكمة، أو إمكانية عقد الجلسات الكترونياً على موقع المحكمة الالكتروني. وهنا المشرع نجد ان إرادته اتجهت إلى السماح باستخدام الوسائل التقنية للمعلومات في (عقد الجلسات المحاكمة – أو سماع الشهود – أو غيرها من إجراءات التقاضي) [١]. وأيضاً من جهة أخرى أتاح الطرق التقليدية متى رأى القاضي الحاجة لذلك[٢].

الفرع الثاني

إثبات إجراءات التقاضي الكترونياً

ترتبط أهمية الاثبات ارتباطاً وثيقاً بالقاعدة التي تقتضي بأنه لا يجوز للإنسان في المجتمعات المتحضرة أن يقضي حقه بيده، وإنما يتعين عليه الالتجاء إلى القضاء، وأن يقنع القاضي بوجود حقه الذي ينازعه فيه الغير، وإلا فإن الحق الذي يدعيه – مع التسليم بوجوده في الواقع – إنما يصبح هو والعدم سواء، طالما لم يتمكن من إقامة الدليل عليه، وإذا تمكن الشخص من إثبات حقه، استطاع أن يتمتع بثمار هذا الحق.

فمن المعروف أن التقاضي التقليدي يعتمد على الدعامة الورقية في إثبات الوجود المادي للمعاملات فيه، ولا تعد الكتابة دليلاً كاملاً للإثبات إلا إذا كانت موقعة بالتوقيع اليدوي، أما التقاضي الالكتروني فيتم إثباته عبر المستند الالكتروني، مدعوماً بالتوقيع الالكتروني[٣].

---

(١) راجع المادة ١٣ من قانون المحكمة الاقتصادية بالتعديل رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩. فقد كشفت المادة (١٣) من التعديل عن هذه الإرادة عندما أوضح المشرع في التعريفات أنه يقصد بسير الدعوى الكترونياً: أي مباشرة إجراءات التقاضي المقررة قانوناً عبر الموقع الالكتروني المخصص لهذا الغرض.

(٢) راجع المادة ١٥ من قانون المحكمة الاقتصادية بالتعديل رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩. وقد أوضحت المادة (١٥) أن المشرع قد أتاح الطرق التقليدية عندما نص على أن: "بعد إيداع الدعوى الكترونياً، يقوم قلم الكتاب بإرسال ملف الدعوى الكترونياً إلى هيئة التحضير بالمحكمة الاقتصادية، ويتولى قاضي التحضير مباشرة أعمال الحضير والوساطة المنصوص عليها في القانون، وله في سبيل ذلك تكليف أطراف الدعوى بالمثول أمامه متى رأى الحاجة لذلك).

(٣) خالد حسن أحمد – المرجع السابق – ص ١٤١.

ولدينا طرق متعددة للإثبات فيوجد طرق لها قوة قاطعة في الاثبات ولا تحتاج إلى دليل آخر مثل الكتابة – الشهادة – القرائن القانونية – اليمين – الإقرار وطرق ليست بوحدها كافية بذاتها مثل: اليمين المكملة – القرائن القضائية – والشهادة إذا لم يكتمل نصابها في الفقه الإسلامي.

ويعتبر الدليل الكتابي من أهم أدلة الإثبات في القانون، فهو يُعد الأصل في إثبات التصرفات القانونية، حيث إنه يمتاز عن غيره من الأدلة الأخرى بإمكانية إعداده منذ نشوء الحق أي قبل النزاع، كما أنه يوفر عدة ضمانات للأطراف من أهمها ضبط الحقوق القائمة والمتراض عليها سواء قبل النزاع أو بعده.

وغالبية علماء الفقه والقضاء المصري والفرنسي أتفقوا على أن يجوز الاتفاق على مخالفة القواعد الموضوعية للإثبات باعتبارها قواعد لا تتعلق بالنظام العام. لذا يجوز للأطراف الاتفاق على تعديل قواعد الإثبات كاستبعاد قاعدة الكتابة صراحة أو ضمننا واللجوء إلى مبدأ الإثبات الحر، فيجوز لأطراف النزاع أن يمنحوا حجية المستندات الإلكترونية أو حجية المحررات العرفية في الإثبات، بل قد يجوز لهم منحها حجية مساوية لحجية المحررات الرسمية في الإثبات ويستوي في ذلك أن يكون الاتفاق بين الأطراف قد تم قبل وقوع النزاع أو بعده.

فكل ما يتطلبه المشرع للإثبات هو ثبوت نسبة المحرر إلى صاحبه، فلا يوجد ارتباط قانوناً بين فكرة الكتابة والورق، لذا لا يُشترط أن تكون الكتابة على ورق بالمفهوم التقليدي ومذيلة بتوقيع بخط اليد – وهو ما يوجب قبول كل الدعامات الأخرى – ورقية كانت أو الكترونية أو أياً كانت مادة صنعها – في الإثبات.

فقد أدى التطور التكنولوجي إلى ظهور أساليب جديدة في المعاملات الإلكترونية لم تكن معروفة في السابق، ولما كان القانون مرآة الواقع كان لابد من استحداث التشريعات، مما أدى إلى استجاب المشرع المصري لتلك التطورات التشريعية التي احتثها التجارة الالكترونية والتي تهدف إلى المساواة بين الكتابة والتوقيع الالكتروني والكتابة والتوقيع التقليدي، إذا أصدر

القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم التوقيع الالكتروني وبإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٠٩ لسنة ٢٠٠٥م(١).

حيث أصبحنا أمام نوع جديد من المحررات المقبولة في الإثبات وهي المحررات الإلكترونية التي تعتمد على نوع جديد من الكتابة تختلف عن الكتابة الورقية التقليدية، والواقع أن نصوص قانون الإثبات لم تكن قبل سابق تهتم بهذا النوع الجديد من المحررات الإلكترونية وكان يهتم فقط بالمحرر الورقي التقليدي، ولذلك فإن قانون التوقيع الإلكتروني يشكل خطوة هامة جداً في مواكبة التطور التكنولوجي(٢).

ولهذا بادرت كثير من الدول إلى تنظيم المحرر الإلكتروني كدليل كتابي كامل، وإن اختلف هذا التنظيم من دولة إلى أخرى، حيث اكتفت بعض هذه الدول بتعديل قانون الإثبات والمرافعات كما هو الحال في:

- **حجية المحرر الالكتروني في أمريكا:**

تُعد أمريكا من أوائل الدول التي أصدرت تشريعات تعترف فيها بالتوقيع الإلكتروني، وتمنحه حجية كاملة في الإثبات شأنه في ذلك شأن التوقيع التقليدي، حيث أصدرت ولاية (توتا) في عام ١٩٩٥ قانون التوقيع الرقمي، بموجبه أضفت الحجية في الإثبات على التوقيع الإلكتروني طالما تم عن طريق شفرة المفتاح العام، وتم توثيقه بشهادة تصديق الكتروني، ثم تتبعتها ولايات أخرى، مثل : كاليفورنيا، إيلينوي، ميسوري، لكن السلطات الفيدرالية كانت راغبة في إطار قانوني عام، ينظم مسألة التوقيع الإلكتروني على المستوى الاتحادي، بما يسهم في تنويب الاختلاف في تشريعات الولايات المختلفة، ويحقق نوع من الانسجام والتناغم بينها، ويدعم الثقة في المعاملات الإلكترونية.

(١) سهى مصطفى محمد لطفي – حجية المحررات الإلكترونية في الإثبات المدني – بحث منشور في مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية – جامعة الزقازيق – ص ١٤٥٠.
(٢) المرجع السابق.

وقد عرف المشرع الأمريكي في القانون التجاري الموحد كلاً من **الكتابة** – إنها "تتضمن الطباعة كتابة بالآلة الكاتبة أو أي شكل مقصود به اختزال هذه الكتابة إلى شكل ملموس" – **والتوقيع** – "يتضمن أي رمز نفذه أو اتخذه الطرف بنية توثيق هذا المحرر المكتوب"، ويقصد بالتوثيق هنا أن الشخص الذي وقع يؤكد بأن الكتابة صادرة عنه وبخط يده – تعريفاً مرناً يمكن من خلاله أن تستوفى مخرجات الحاسب الإلكتروني لعناصر الدليل الكتابي المتطلب في بعض العقود(١).

وبالفعل تم إعداد مشروع قانون حول التوقيع الإلكتروني ، وافق عليه الكونجرس بمجلسيه ، أصدره الرئيس الأمريكي في ٣٠ يونيه ٢٠٠٠ ، وعليه تم إصدار التشريع الفيدرالي الذي اعترف بحجية المحرر الالكتروني والتوقيع الالكتروني في الإثبات دون أن يتطلب الحصول على شهادة تصديق الكتروني تثبت موافقة أو قبول جهة أخرى على هذا التوقيع(٢).

- **حجية المحرر الالكتروني في فرنسا:**

أقر المشرع الفرنسي حجية الكتابة الإلكترونية؛ حيث قرر في المادة (١٣١٦-٣) من القانون المدني(٣): أن الكتابة على دعامة إلكترونية لها نفس القوة في الإثبات للكتابة على دعامة ورقية. وقرر أيضًا في المادة (١٣١٩-١) من ذات القانون أن: الكتابة الإلكترونية مقبولةً في الإثبات كدليل كتابي على الورق، شريطة أن تكون منسوبةً إلى صاحبها، ودالة على شخصيته(٤).

---

(١) عايض راشد المري – التعاقد عن طريق الوسائل المعلوماتية – دراسة في قانون الإثبات – ص ٣٨ وما يليها. سيد أحمد محمود – دور الحاسوب الالكتروني (الكمبيوتر) أمام القضاء المصري والكويتي (نحو الكترونية القضاء والقضاء الالكتروني) – طبعة دار النهضة العربية ٢٠١١/ ٢٠١٢ – ص ٦٨.

(٢) ثروت عبد الحميد – القانون الأمريكي حول التوقيع الالكتروني – مقالة تم نشرها على موقع (المرجع الالكتروني للمعلوماتية) – لينك الموقع https://mail.almerja.com/more.php?idm – تم الدخول على الموقع يوم الأثنين بتاريخ ٩/ ٩/ ٢٠٢٤، الساعة ٣ مساءً.

(٣) Article 1316: "L'écrit sur support électronique a la même force probante que l'écrit sur support papier."

(٤) Article ١٣١٦ : "L'écrit sous forme électronique est admis en preuve au même titre que L'écrit sur support papier sous réserve que puisse être dûment identifiée،

ويشترط في حجية المحرر الإلكتروني للإثبات، **شرطين: أولهما:** تحديد هوية منشئ الكتابة، **وثانيهما:** نشأة وحفظ الكتابة المكونة للمحرر الإلكتروني في ظروف تكفل سلامته.

الشرط الأول: تحديد هوية منشئ الكتابة الإلكتروني:

تنص المادة (١٣١٦-١) من القانون المدني الفرنسي على أن: تُقبل الكتابة في الشكل الإلكتروني في الإثبات شأنها شأن الكتابة على دعامة ورقية، شريطة تحديد الشخص الذي صدرت عنه قدر الإمكان، وأن تنشأ وتحفظ في ظروف من طبيعتها ضمان سلامتها(١).

ويتضح من النص السابق؛ أن المشرع الفرنسي قد أوجب في حجية المحرر الإلكتروني للإثبات، شرطين: **أولهما:** تحديد هوية منشئ الكتابة، **وثانيهما:** نشأة وحفظ الكتابة المكونة للمحرر الإلكتروني في ظروف تكفل سلامته.

ويبدو أن الفقه الفرنسي، يرى أن هذا الشرط يُعد شرطاً بديهياً في المحرر الإلكتروني، وليس للمشرع حاجة في النص عليه، باعتباره من سمات التوقيع الإلكتروني، وأحد وظائفه التي يجمع عليها الفقه(٢)، فليست العبرة بتحديد هوية محرر الكتابة أو منشئها، وإنما العبرة بتحديد هوية الموقع الذي سيلتزم بما ورد في المحرر، وما هو مدون به(٣).

---

la personne dont il émane et qu'il soit établi et conservé dans des conditions de nature à en garantir l'intégrité."

(١) Article 1316-1: "L'écrit sous forme électronique est admis en preuve au même titre que l'écrit sur support papier، sous réserve que puisse être dûment identifiée la personne dont il émane et qu'il soit établi et conservé dans des conditions de nature à en garantir l'intégrité"

(٢) BLANCHETIE (J.-F.)، Les technologies de récrit électronique: Synthèse et évaluation critique، In Les actes authentiques électroniques: Réflexion juridique prospective، éd. Isabelle de Lambert Erie، Paris، La Documentation Françoise، ٢٠٠٢، **p**١٣٩.

(٣) محمد محمد سادات – الأحكام العامة للمحررات الإلكترونية الرسمية – بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية – كلية الحقوق، جامعة المنصورة – مصر ط ٢٠١٠ – ص٧٥٦. محمد طلعت يدك – الحجية القانونية لتوثيق المحررات الإلكترونية: دراسة مقارنة – بحث منشور في: مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة العدد ٥٠ – ص ٧١.

وفي ذلك الخصوص قضت محكمة النقض الفرنسية بأن: محكمة الاستئناف بعد أن أشارت إلى أن: "صحيفة الاستئناف تضمنت توقيع إلكتروني لمجلس الشركة، فإنها ذكرت أن هناك شكًا في تحديد هوية الشخص الذي قام بذلك الفعل، ولهذا فإن الحكم قد استظهر تمامًا أنه وفقًا للأحكام السابقة على قانون ١٣ مارس ٢٠٠٠ فإن صحة استخدام ذلك التوقيع والتعويل عليه تكون غير مقبولة، ومن ثمّ فإن الدعوى لا أساس لها من الصحة. ولهذه الأسباب رفضت الاستئناف"(١).

الشرط الثاني: إنشاء وحفظ الكتابة المحرر الإلكتروني في ظروف تكفل سلامته:

لضمان أصالة بيانات المحرر الإلكتروني وجهلها مطابقة للبيانات الأصلية التي ينشئها المرسل، ظهر مصطلح جديد على شبكة المعلومات الدولية، يسمى بـ "سلامة بيانات المحرر الإلكتروني"("inrégrité" ؛ ويقصد به" :خلو البيانات التي يتضمنها المحرر الإلكتروني من أي تعديل، أو تحريف سواء بالحذف أو بالإضافة، وذلك أثناء نشأته، أو نقله، أو إرساله، أو حفظه، أو استرجاعه، بصرف النظر عما إذا كان التعديل عمديًا، أو غير عمدي(٢).

وذلك؛ بهدف حماية إنشاء المحرر وعدم العبث بانتقاله بين أطراف المعاملة الإلكتروني من المتطفلين والمتلصصين الذين يقومون بأعمال القرصنة، وبما يثير نوعًا من التخويف والتساؤل حول ما إذا كان المحرر المرسل هو ذات المحرر المستقبل، ودون أي اختلاف فيما

(١) حكم مشار إليه، محمد سادات – الأحكام العامة للمحررات الإلكترونية الرسمية – المرجع السابق، ص٧٦٠. المرجع السابق.

(٢) يقع على عاتق الموثق :مسؤولية حفظ جميع العقود الإلكترونية التي تلقاها على دليل إلكتروني موقع من رئيس غرفة الكتاب العدل أو من ينوب عنه، وذلك عن طريق وسيلة إلكترونية آمنة، وفق المعايير التي حددها المرسوم الصادر بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠١، إضافة إلى ذلك، لا بد من حفظ النسخ الأصلية للعقود الرسمية وفق شروط تضمن سلامتها، وقراءتها وإمكانية الاستدلال عليها في دائرة المحفوظات المركزية المنشأة من قبل المجلس الأعلى للكتاب العدل والخاضعة لسلطته . جوليانا ميخائيل عبد الله وآخر – إثبات صحة العقد الإلكتروني في القانون الفرنسي – مجلة الفكر الشرطي، مركز بحوث الشرطة، القيادة العامة لشرطة الشارقة، الإمارات، مج٢٥، ٩٦، ٢٠١٥ – ص٢٦٢. المرجع السابق.

ورد في مضمونه[١]. كما يجب حفظ المحرر الإلكتروني في ظروف تضمن سلامته، وبقاءه فترة طويلة بالصورة التي نشأ عليها دون أي تغيير، حتى يقدم كدليل لإثبات الحق أمام القضاء حال حدوث أي نزاع قد ينشأ قضائي مستقبلًا[٢].

وقد ترك المشرع الفرنسي لمجلس الدولة الحق في إصدار القرارات التي تبين الشروط القانونية والضوابط الفنية والتقنية اللازمة لتمتع المحرر والتوقيع الالكتروني بالحجية في الإثبات.

وتطبيقاً لذلك فقد أصدر مجلس الدولة الفرنسي المرسوم رقم (٢٠٠٢/٥٣٥)، حيث حددت المادة الأولى منه بأن الإدارة المركزية لسلامة نظم المعلومات هي الجهة الأساسية للتصديق على التوقيع الإلكتروني، ولها أن تمنح التراخيص لمراكز التصديق الإلكتروني التي تعتمدها، وهي السلطة المختصة باعتماد الهيئات الأجنبية المختصة بإصدار شهادات التصديق الإلكتروني[٣].

---

(١) DE LAMBERTERIE (I.)، Le décret du 30 mars 2001 relatif a la signature électronique: lecture critique technique et juridique، La Semaine Juridique، Editions Affaires et Entreprises، No. 30، Juillet 2001، p.1269. BLANCHETTE (3.-F.)، La conservation de la signature électronique: Perspectives archivistiques، Rapport remis a la direction des archives de France Ministère de la Culture Septembre 2004. p.38

المرجع السابق.

(٢) CAPRIOLI (EA.)، Variations sur le thème du droit de l'archivage d'arts le commerce électronique، Petites Affiches، ١٨(T) PIETTE-COIJDOL ; aofit 1999 ، Conservation et archivage de Pétrit sous forme électronique، Revue Communication — Commerce Electronique، Mai 2002، p. 10

المرجع السابق.

(٣) ومن المعلوم أن جهات التصديق هي عبارة عن أفراد أو شركات أو جهات مستقلة ومحايدة تقوم بدور الوسيط بين المتعاملين لتوثيق تعاملاتهم الإلكترونية، وتقوم جهة التصديق الإلكتروني بدور هام في توفير الأمان والثقة بين المتعاملين بالوسائل الإلكترونية من خلال ما تقدمه من خدمات، حيث تقوم بالتحقق من هوية المتعاملين وصفاتهم المميزة، ومدى أهليتهم القانونية للتعاقد، كما تتحقق من مضمون التعاقد وسلامته وجديته وبعده عن الغش والاحتيال.

- **حجية المحرر الالكتروني في مصر:**

وتُعد مصر من الدول التي فضلت إصدار قانون مستقل خاص بالمحررات الإلكترونية ، فقد صدر القانون رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٤ بشأن المحررات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني ، وهذا القانون هو عبارة عن قانون مستقل عن القانون المدني وقانون الإثبات المصري ، وإن كان بالإمكان اعتبار نصوصه تعديلا للنصوص المتعلقة بالكتابة في قانون الإثبات المصري.

فقد نص المشرع المصري من قانون التوقيع الالكتروني في المادة ١٨ على أن: "يتمتع التوقيع الإلكتروني والكتابة الإلكترونية والمحررات الإلكترونية بالحجية في الإثبات؛ إذا ما توافرت فيها الشروط الآتية:

١- ارتباط التوقيع بالموقع وحده دون غيره.

٢- سيطرة الموقع وحده دون غيره على الوسيط الإلكتروني.

٣- إمكانية كشف أي تعديل أو تبديل في ارتباط المحرر الإلكتروني أو التوقيع الإلكتروني.

ويتضح من النص السابق؛ أن المشرع المصري لم ينص على شروط للحجية تختلف عن تلك التي قررها للتوقيع الإلكتروني، والتي تتمثل في ارتباط التوقيع بالموقع وحده دون غيره، وسيطرة الموقع وحده دون غيره على الوسيط الإلكتروني، وإمكانية كشف أي تعديل أو تبديل في بيانات المحرر الإلكتروني أو التوقيع الإلكتروني.

كما نصت المادة (١٨/أ) من اللائحة التنفيذية لقانون التوقيع الالكتروني المصري على أن: "تتحقق حجية الإثبات المقررة للكتابة الإلكترونية، والمحررات الإلكتروني الرسمية والعرفية لمنشئها، إذا كان متاحًا فنيًا تحديد وقت تاريخ إنشاء الكتابة الإلكترونية، وأن تتم هذه الإتاحة

كما تقوم بدور مهم في التشفير عن طريق إمداد كل من طرفي التعاقد بالبيانات المكونة للمفتاح العام والخاص، وتؤكد نسبة المفتاح العام لصاحبه، وأن الموقّع يملك المفتاح الخاص لوحده دون ان يعرفه غيره، فإذا ما تم استخدامه كان قرينة على أن الموقع هو الذي قام بالتوقيع.

كما تقوم جهة التصديق الالكتروني بإصدار شهادات التصديق الإلكتروني، لتأكد صحة وسلامة التوقيع الالكتروني، وأنه قد تمت المحافظة عليه بطريقة صحيحة من لحظة الإرسال إلى لحظة التصديق بما يضمن عدم إنكار الموقّع لصدور التوقيع الالكتروني منه. خالد حسن أحمد – المرجع السابق – ص ١٦٩.

من خلال نظام حفظ إلكتروني مستقل، وغير خاضع لسيطرة منشئ هذه الكتابة أو تلك المحررات أو لسيطرة المعني بها.

ويلاحظ أن المشرع المصري؛ قد اشترط أمرين على قدر كبير من الأهمية:

الأول: أن يكون متاحًا تحديد وقت وتاريخ إنشاء المحرر الإلكتروني(١).

والثاني: أن يكون نظام الحفظ الإلكتروني غير خاضع لسيطرة منشئ المحرر الإلكتروني(٢).

ومن ثم؛ فإن حجية المحرر الإلكتروني وسلامته في الإثبات عند نزاع قضائي، تتوقف على مدى الثقة في الطريقة التي تم بها عند إنشاؤه أو حفظه(٣).

أيضاً لم يفرق المشرع المصري بين شروط حجية المحررات الإلكترونية، وشروط حجية التوقيع الإلكتروني والكتابة الإلكترونية. وقد تولت اللائحة التنفيذية إزالة التشابه بينهما، في المادة (٨/ب)، والتي نصت على أنه: "مع عدم الإخلال بالشروط المنصوص عليها في القانون، تتحقق حجية الإثبات المقررة للكتابة الإلكترونية والمحررات الإلكترونية الرسمية أو العرفية لمنشئها، إذا كان متاحًا فنيًا تحديد مصدر إنشاء الكتابة الإلكترونية، أو المحررات الرسمية أو العرفية، ودرجة سيطرة منشئها على هذا الصدد، وعلى الوسائط المستخدمة في إنشائه". وعلى ذلك؛ فإنه يجب تحديد هوية منشئ المحرر الإلكتروني كي ينال حجية في

---

(١) تحديد وقت إنشاء المحرر الإلكتروني؛ يتعلق بالتصرف القانوني المدون بالمحرر أكثر من تعلقه بالمحرر الإلكتروني ذاته، باعتبار أن هذا التحديد، هو أحد الأمور الهامة التي يترتب عليها الكثير من الآثار على مستوى القانون المدني. محمد سادات – المرجع السابق – ص٧٦٥ وما بعدها. محمد طلعت يدك – المرجع السابق.

(٢) عدم خضوع المحرر لسيطرة منشئه؛ يضفي على المحرر قدرًا من الحيادية والاستقلالية في العملية الإلكترونية، وما يستتبع ذلك من إتاحة تقديم المحرر الإلكتروني كدليل لإثبات الحق المدون به. محمد سادات – المرجع السابق، ص٧٦٦. محمد طلعت يدك – المرجع السابق.

(٣) زيد حمزة مقدم – وسائل وضمانات التوثيق الإلكتروني – مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم السياسية – جامعة بحري، السودان، مج٣. ع٦، ٢٠١٤– ص ١٧٤. محمد طلعت يدك – المرجع السابق.

الإثبات متساوية لتلك المقررة للمحررات التقليدية، ويمكن نسبة ذلك المحرر إليه، وإلا فقد تلك الحجية لعدم القدرة على تحديده(١).

كما أكد قانون التوقيع الالكتروني المصري على أن الصورة المنسوخة على الورق من المحرر الالكتروني الرسمي تكون حجة على الكافة بالقدر الذي تكون فيه مطابق لأصل هذا المحرر، وذلك ما دام المحرر الالكتروني الرسمي والتوقيع الالكتروني موجودين على الدعامة الالكترونية(٢).

وتعتبر هيئة تنمية تكنولوجيا المعلومات بمصر هي سلطة التصديق الإلكتروني العليا، حيث تتولى إصدار المفاتيح المشفرة، كما تتحقق قبل منح ترخيص مزاولة إصدار شهادات التصديق الإلكتروني من أن منظومة تكوين بيانات إنشاء التوقيع الإلكتروني لدى الجهة المرخص لها مؤمنة طبقا للمادة (٢) ومتضمنة للضوابط الفنية والتقنية والنظم والقواعد المبينة في المادتين (٣ ، ٤) (٣).

المطلب الثاني

تطبيقات عن المحاكم الإلكترونية

في الوقت الحالي العالم كله يشهد ثورة تكنولوجية وتطور كبير في كافة مجالات الحياة المعاصرة، فقد دخلت التكنولوجيا المعلوماتية والإعلامية والتعليمية والثقافية والقانونية وغيرها في كل جوانب الحياة العملية، ومن ضمن هذه التطورات التكنولوجية هي وسيلة التقاضي عن بعد التي تضمن تطبيق محاكم الكترونية، للاستفادة من كم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنظم الحديثة التي ستساعد الأشخاص من تسجيل الدعاوى ودفع رسومها وحضور أطراف الدعوى أو

(١) محمد طلعت يدك – المرجع السابق.
(٢) مادة (١٦) من قانون التوقيع الالكتروني.
(٣) خالد حسن أحمد – المرجع السابق – ص ١٧١.

وكلائهم عن بعد، وتقديم الأدلة والترافع وكافة الإجراءات الأخرى من خلال المحاكمات بوسائل غير تقليدية، تتميز بالسرعة والإنجاز للمعاملات والقضايا وتيسير الإجراءات القانونية على جميع الأطراف ومن أي مكان في العالم دون احتياج الحضور الشخصي في بعض الحالات، مع المساهمة في أمن المعلومات وحفظها مع إمكانية الاطلاع عليها للأشخاص المصرح لهم.

لكن هنالك مشكلة ظهرت مؤخراً وهي قلة التشريعات التي تنظم مسألة اجراءات التقاضي الالكتروني، فالعديد من الدول لم تتبن هذا الأسلوب بعد، بينما دول أخرى وظفت الثقافة الرقمية والوسائل الإلكترونية في وأثبتت تقدماً وحسن أداء للجهات القضائية التي مارست مهامها بشكل إلكتروني كالولايات المتحدة مثلاً. وهذا ما تم إثباته بالفعل من خلال جائحة كورونا حيث عانت الدول التي لم تكن قد وظفت الجانب الإلكتروني في قضائها. فالدول التي كانت قد قطعت باعاً طويلاً في تطبيق التقاضي الالكتروني من خلال استخدام الوسائل الالكترونية في الجوانب القضائية والقانونية لم تتعرض للإشكاليات التي تعرضت لها محاكم الدول الأخرى التي تتبنى النظام التقليدي في التقاضي، فنجد بأن هنالك العديد من الإشكاليات التي مست الجانب القضائي بسبب تعطل المرفق القضائي استجابة لمؤثرات كورونا وتبعات إجراءات الوقاية منها كفرض الإغلاقات وحظر للتجول. حيث تراكمت القضايا وتأجلت الجلسات وتأجلت مسائل تسجيل الدعاوى مما ألحق الكثير من الأضرار بأطراف النزاعات.

وكان ولابد من تطوير منظومة التقاضي وتيسيره على المتقاضين توفيراً للوقت وللجهد وللنفقات، وكما تقول فئة من القضاة الإنجليز الذين طبقوا إجراءات التقاضي الإلكتروني أن التقاضي الإلكتروني شأنه شأن أي مستجد أو تغيير يقابل بداية بالإنكار و من ثم الاعتراف وينتهي بالقبول.

وللمحكمة الالكترونية أهمية بالغة لما توفره لأطراف الدعوى من خدمات عن بعد في مختلف مراحل التقاضي، والتي تعتبر ثمرة التطور في مجال نظم الاتصال والمعلومات، والخروج من اطار الأنشطة المادية إلى الأنشطة غير المادية. وللتعرف على مدى التأثير الفعلي لنظم المعلوماتية على الوظيفة القضائية للدولة، فلا بد م التطرق لنماذج من الدول التي عرفت نجاحاً كبيراً في تفعيل وتجسيد التقاضي الالكتروني على أرض الواقع، سواء لبعض

الدول الغربية مهد هذا النظام، أو لبعض الدول العربية التي سعت وراء هذا التقدم والتطور من خلال محاكاة نظيرتها الغربية، واستوحت منها هذا النظام.

وبناء على ذلك سنستعرض تجارب بعض الدول الغربية والعربية من خلال فرعين: (الفرع الأول) عن المحاكم الالكترونية في بعض الأنظمة الغربية، (الفرع الثاني) عن المحاكم الالكترونية في بعض الأنظمة العربية.

الفرع الأول

المحاكم الإلكترونية في بعض الأنظمة الغربية

يُعد التشريع من أهم أسس انشاء القضاء الالكتروني والذي يعني وجود مجموعة من القواعد القانونية المكتوبة التي تصدرها سلطة مختصة في الدولة وهي السلطة التشريعية وتكون ملزمة، وذلك لأن الطبيعة الخاصة للبيئة الالكترونية تتطلب قواعد تتناسب مع هذه الطبيعة، ونتيجة لما تتسم به المحكمة الالكترونية من مميزات فقد اندفع الكثير من التشريعات الدولية التي تبنت هذا النظام القضائي(١).

ومن ضمن التجارب المميزة في تطبيق المحاكم الالكترونية:

أولاً: تطبيق المحكمة الالكترونية في الولايات المتحدة الامريكية

النظام القضائي الأميركي نظام معقد، والسبب الرئيسي وراء التعقيد هو أن البلاد تكونت أصلاً من ولايات مستقلة، وكان من الواجب توفير نظام قضائي لديه الإمكانية والأدوات لضمان تحقيق العدالة عبر أراضي الدولة، وفي الوقت نفسه منح الولايات هامشاً كبيراً من الاستقلال في اتخاذ القرارات وتطبيقها قضائياً وإدارياً(٢).

---

(١) رباب محمود عامر – التقاضي في المحكمة الالكترونية – بحث منشور في مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية – العدد ٢٥ السنة الثالثة عشر ٢٠١٩ – ص ٤١٣ وما يليها.

(٢) مقالة منشورة على موقع الجزيرة بعنوان: كيف يعمل النظام القضائي الأمريكي – تم نشره بتاريخ ٩/ ٢/ ٢٠١٧ – لينك الموقع: https://www.ajnet.me/encyclopedia – تم الدخول على الموقع يوم الأثنين الموافق ١٦/ ٩/ ٢٠٢٤ الساعة ١ مساءً.

ولقد ظهرت التجربة الأولى للمحكمة الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تسوية منازعات التجارة الإلكترونية من خلال استخدام الأسلوب الرقمي، وكذلك ظهر التحكيم الدولي من خلال استخدام برنامج القاضي الافتراضي الذي تم تبنيه سنة ١٩٩٦، وذلك عن طريق تعاون مشترك بين أساتذة مركز القانون وأمن المعلومات و جمعية المحكمين الأمريكيين (AAA) [١]، بالإضافة لشراكة معهد قانون القضاء والمركز الوطني لبحوث المعلومات الأمريكي، والذي هدف إلى ايجاد حلول سريعة للمنازعات التي تظهر في الأثير الإلكتروني، وبالأخص أن الوسيط الذي يتصدى لحل النزاع له هو من ذوي الخبرات القانونية في مجالي التحكيم وموضوع النزاع[٢].

وتبلورت هذه الفكرة أيضاً بقصد تحويل العمل القضائي من نظام المستندات الورقية إلى نظام آخر يعتمد على حفظ البيانات وايداعها إلكترونياً. وإنشاء نظم ومشروعات تقنية لإدارة ملفات الدعاوى الالكترونية بما يواكب متطلبات العصر التكنولوجي.

وقد تم البدء بأسلوب التقاضي الإلكتروني محاكم في اوهايو وكاليفورنيا التي توجهت إلى حوسبة إجراءاتها القضائية وإنشاء قواعد بيانات لها، وبعدها ازداد أعدد المحاكم الإلكترونية، وأصبح تدوين الإجراءات القضائية يتم من خلال الطباعة وليس الكتابة اليدوية، وذلك في أواخر تسعينيات القرن الماضي، وتم بعدها تناقل تلك الفكرة في العديد من الولايات الامريكية[٣].

حيث كانت الدعوى تُرفع بشكل إلكتروني من خلال موقع إلكتروني خاص تملكه شركة خاصة والذي بدأ تشغيله سنة ١٩٩١، ومن خلال هذا الموقع تم تقديم العديد من الخدمات الإلكترونية كتقديم المستندات القانونية إلكترونياً والذي بدوره يقلل كلفة رسوم التقاضي ويتجنب استخدام الكميات الكبيرة من الأوراق والمستندات الخاصة بالدعوى.

---

(١) (American Arbitration Association).

(٢) ضرار حسن الدبوبي، ماجد صالح الشوابكة – التطبيقات القانونية الالكترونية – مطبعة دار الثقافة للنشر والتوزيع – ط٢٠٢٢ – ص ١٩٥.

(٣) ضرار حسن الدبوبي، ماجد صالح الشوابكة – المرجع السابق.

وقد ساهمت ولاية كاليفورنيا في تقدم الإجراءات القضائية، وذلك من خلال عدة مراحل بدأت بدور مكتب إدارة المحاكم في ولاية كاليفورنيا عام ٢٠٠٠ الذي دشن مشروع (محاكم الملفات الإلكترونية) كبرنامج لتطوير آليات ومعايير التقاضي بواسطة استحداث الملفات الالكترونية للمحاكم، ثم تلتها مرحلة ثانية من التطوير عام ٢٠٠٢ قام بها نفس المكتب بتدشين مشروع (الربط التقني بين المحاكم) لتمكنها من تبادل المعلومات فيما بينها بطريقة موثوقة وآمنة وبواسطة نظام (extensible markup language)، وهي لغة تصميم وثائق صفحات النت html. وفي عام ٢٠٠٣ تم إعداد مجموعة من القواعد القانونية من قبل اللجنة الاستشارية لتكنولوجيا المحاكم التابعة للمجلس القضائي لولاية كاليفورنيا، والتي أوضحت من خلالها كيف يتم دفع الرسوم بطريقة إلكترونية وكذلك بينت كيفية تسجيل الدعاوى المدنية والرد على الطلبات وتسليم الملفات للدعوى بالقبول أو الرفض إلكترونياً وقد أطلق على القانون اسم (rules 2050 – 2060)، فهذه القواعد القانونية قد سهلت على المحامين والمواطنين الحصول على كل المعلومات التي يحتاجونها والمتعلقة بالدعاوى وآليات تسجياها ومراحل نظرها وغيرها من الإجراءات التي سهلت على جميع الأطراف الإجراءات القانونية[١].

ومن ضمن الولايات أيضاً التي ساهمت في تقدم الإجراءات القانونية ولاية كولورادو، التي تُعد من الولايات المتقدمة في العمل بالنظام الالكتروني للمحاكم منذ عام ١٩٩٧، وتبع ذلك البدء بتنفيذ عملية الإيداع الالكتروني لملفات الدعاوى عام ٢٠٠٠، وفي عام ٢٠٠١ تحولت جميع محاكم هذه الولاية إلى العمل بالبرامج الالكترونية في القضايا المدنية والأسرية[٢].

ثانياً: تطبيق المحكمة الالكترونية في بريطانيا

تأسست في بريطانيا وكالة تابعة لوزارة العدل البريطانية، أُطلق عليها خدمات صاحبة الجلالة للمحاكم وهي وكالة تنفيذية تابعة لوزارة العدل، لتعيد النظر بآلية تقديم الخدمات إلى جمهور المواطنين بطريقة أكثر فعالية وموائمة لواقع الحياة المتطورة في العالم، ومن أبرز أهداف هذه الوكالة إيجاد طرق جديدة للدخول والاستعلام في المحاكم، إذ إن لكل مواطن حاجة

(١) بتصرف – المرجع السابق.

(٢) خالد حسن أحمد – التقاضي الالكتروني كنظام قضائي معلوماتي – دار الفكر الجامعي – الإسكندرية ط ٢٠٢٠ – ص٩٨.

سواء كان مدعياً أو مدعى عليه أو جانياً أو مجنى عليه أو دعاوى المنازعات التجارية أن يتواصل مع المحاكم من دون الحضور الشخصي، ويؤدي ذلك إلى سرعة الإجراءات وتقليل النفقات، وقد قسمت الوكالة إلى (٢٥) منطقة ضمن (٧) أقاليم للعمل على مجموعة محاكم العدالة الملكية والتي من أبرز وظائفها إدارة محاكم الاستئناف والمحاكم العليا وخدمات التصديق على وثائق الوصاية(١).

وقد قامت بريطانيا بالتطبيق الفعلي للتقاضي الرقمي عام ٢٠٠٩، وقد تم تطوير القضاء الرقمي في المملكة المتحدة خلال السنوات الأربع الأخير بالاستعانة بشركة (HMCTS)، وهي شركة متخصصة في تطوير المحاكم والهيئات القضائية وتابعة لوزارة العدل. وتُعد محكمة (كنت) أول محكمة تطبق إجراءات القضاء الرقمي، وهي أول محكمة افتراضية في بريطانيا طبقت المحاكمات عن بعد باستخدام تقنيات الاتصالات المرئية الحديثة، عبر غرف مجهزة بأجهزة وكاميرات بأقسام الشرطة أو السجون التي يوجد بها المتهمون، لسماع أقوال المتهمين أو رجال الشرطة. ويتم تخصيص غرف مجهزة أيضاً للتواصل، للشهود أو من ترى المحكمة أو المحامين أو من ترى المحكمة الاستماع لأقوالهم. وتكون هذه الجلسات المحاكمة في بث حي(٢).

وتقسم المحكمة الافتراضية في كنت إلى ثلاث دوائر هي محكمة المركز وشرق وجنوب، وفق التقسيم الجغرافي لأماكن وقوع الجرائم وأماكن السجون التي يتم فيها اعتقال المتهمين حتى موعد المحاكمات. واختصت هذه المحكمة بنظر القضايا البسيطة المتمثلة في تجاوز السرعات القانونية، أو القيادة تحت تأثير الكحول، وبعض من قضايا السرقة. وفي عام

(١) نصيف جاسم محمد عباس الكرعاوي – التقاضي عن بعد – رسالة ماجستير – جامعة بابل، كلية القانون ٢٠١٤ – ص١٠. قصي مجبل شنون الساعدي – التقاضي الالكتروني – بحث منشور في مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية – العراق ٢٠١٩ – ص ٣٨٤.

(٢) فرغلي، ابراهيم – المحكمة الافتراضية.. هل تحقق العدالة البشرية؟ – **http://www.arbi.info**. محمد فوزي إبراهيم محمد ، أحمد محمد البغدادي – القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية – بحث منشور في مجلة بنها للعلوم الإنسانية – العدد (١) الجزء (٢) السنة ٢٠٢٢، (١٤١-١٧٣) – ص١٦٣.

٢٠٢٠ أصبحت جلسات الاستماع عن بُعد والخدمات الرقمية والأنظمة غير الورقية مكوناً أكثر أهمية في نظام العدالة الوظيفي(١).

ثالثاً: تطبيق المحكمة الالكترونية في الصين

قامت الصين وتحديداً في مدينة زيبو في إقليم شاندونج بإنشاء محكمة الكترونية تعتمد على برنامج حاسوبي متطور، يقوم هذا البرنامج بحفظ القوانين والأنظمة النافذة كافة فضلاً عن حفظ السوابق القضائية، وتبدأ الدعوى أمام المحكمة الالكترونية بإعداد كل من الدفاع والادعاء لمعطياتهما ومطالبهما على قرصين مدمجين (CD) يملكان السعة ذاتها، ثم تدخل بيانات هذين القرصين إلى البرنامج الحاسوبي لغرض الاحتكام للقاضي الالكتروني الذي يمكنه أن يطلب رأي القاضي المختص بخصوص بعض التفاصيل الخاصة أو المتعلقة بالنواحي الإنسانية قبل أن يقوم بإصدار الحكم والعقوبات المفروضة(٢).

رابعاً: تطبيق المحكمة الالكترونية في فرنسا

كانت بداية فكرة التقاضي الالكتروني في فرنسا عام ٢٠٠٧، فقد تم إبرام اتفاقية بين وزارة العدل والمجلس الوطني لنقابة المحامين حول تحقيق التواصل الالكتروني بين المحاكم والمحامين، وإنشاء شبكة اتصال بين الطرفين، وكانت البداية بتزويد المحاكم والمجالس القضائية بجهاز المسح الضوئي (Scanner) ونظام الرقمنة، وذلك لتمكين المتقاضين من الاطلاع على الملف ومتابعة الإجراءات وإرسال واستقبال الرسائل الالكترونية المتعلقة بالوثائق والإجراءات مع كتابة الضبط دون الحاجة إلى الانتقال إلى مبنى المحكمة. كما تعمل وزارة

(١) محمد فوزي إبراهيم محمد ، أحمد محمد البغدادي – المرجع السابق – ص١٦٣ وما يليها.

(٢) اسعد فاضل منديل – التقاضي عن بعد – دراسة قانونية، بحث منشور في جامعة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية – الإصدار ٢١، المجلد ١، ٢٠١٤ – ص١٦٥. قصي مجبل شنون الساعدي – المرجع السابق – ص ٣٩٢. صفاء أوتاني – المحكمة الالكترونية (المفهوم والتطبيق) – بحث منشور في مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد رقم ٢٨، العدد الأول – سوريا ٢٠١٢ – ص ١٨٩ وما يليها.

العدل الفرنسية على تطوير نظام المحاكمات من خلال تجهيز المحاكم بوسائل الاتصالات الصوتية والمرئية الحديثة، تمهيداً لإجراء المحاكمات بالصوت والصورة(١).

وقد قام المشرع الفرنسي بإدخال بعض التعديلات على القوانين ومنها قانون الإجراءات الفرنسي، حيث تضمنت المادة ٧٤٨ النص على استخدام التكنولوجيا الرقمية في الإعلانات القضائية وتقديم المذكرات والتقارير والانذارات عبر البريد الالكتروني. بالإضافة إلى ذلك تم التحول بإجراءات الاستئناف وتقديم الطعون من النظام التقليدي القائم على تقديم الطلبات والمذكرات ورقياً إلى النظام الرقمي القائم على استخدام المنصات الرقمية الخاصة بالمحاكم.

واعتمد المشرع الفرنسي أيضاً تعديلاً آخر في المادة (١/٩٣٠)، يلزم المتقاضين أمام محاكم الاستئناف بتقديم الطلبات والمذكرات إلكترونياً، وعدم النظر إلى أية طلبات تقدم بغير الطريق الالكتروني. وفي تعذر تقديم المستأنف مذكرة الاستئناف الكترونياً لسبب خارج عن إرادته، مثل تعطل النظام الإلكتروني؛ فيحقق له تقديم الاستئناف ورقياً(٢).

الفرع الثاني

المحاكم الإلكترونية في بعض الأنظمة العربية

خطت البلدان العربية خطوات واسعة للدخول إلى ساحة المجتمعات المعلوماتية، مع تباين في مراتبها من حيث ترسيخ البنية التحتية للمعلومات والاتصالات(٣). ولكن ما زالت الدول العربية تخطو خطواتها الأولى، حيث أنها ما زالت بعض الدول في بدايتها في هذا المجال

(١) العدوان، ماجد – التقاضي الإداري الالكتروني في النظام القانوني الأردني (دراسة مقارنة) – تم نشره في مجلة جامعة العين للأعمال والقانون ٢٠٢٠ الجزء الثالث، عدد ١ – ص٩٤. محمد فوزي إبراهيم محمد ، أحمد محمد البغدادي – المرجع السابق – ص١٦٢.

(٢) محمد فوزي إبراهيم محمد ، أحمد محمد البغدادي – المرجع السابق – ص١٦٣.

(٣) حسن مظفر الرزو – الجاهزية الالكترونية للبلدان العربية وانعكاساتها المحتملة على فرص تفعيل بيئة اقتصاد المعرفة – مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، مصر ٢٠١٢– ص ٣٣٩. محفوظ عبد القادر – التقاضي الالكتروني في التشريعات المقارنة – بحث تم نشره في المجلة الأكاديمية للبحث القانوني – المجلد ١٢، العدد ٠٣، سنة ٢٠٢١ – ص ٩٧٩.

لخشية عواقب هذه التقنيات الحديثة أو لعدم توفر البنية التحتية أو الوسائل اللازمة لتطبيق الإجراءات القضائية بوسائل الكترونية حديثة.

ومن ضمن التجارب المميزة في تطبيق المحاكم الالكترونية:

أولاً: تطبيق المحكمة الالكترونية في الإمارات العربية المتحدة

تُعد الامارات العربية المتحدة من أوائل الدول العربية التي عملت على تطوير منظومة العدالة، فقامت الحكومة الإماراتية بتحديث منظومة العدالة باستخدام التقنيات الرقمية الحديثة في القضاء، لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة بالتحول الرقمي لكافة المعاملات، وتمثل المحكمة الرقمية إحدى استراتيجيات قطاع القضاء ضمن الاستراتيجية العامة ٢٠٢٠ التي تبنتها دولة الامارات(١).

وبدأ اعتماد واستخدام التقاضي عن بعد أو الافتراضي في محاكم دولة الإمارات لضمان سيادة العدالة خلال تفشي جائحة كوفيد-١٩. ومع بداية الأزمة، أعلنت دائرة القضاء في أبوظبي عن عقد أولى جلسات التقاضي عن بعد باستخدام نظام المحاكمة المرئية، وذلك في إطار تطبيق خطة العمل عن بعد واستمرارية الأعمال التي اعتمدتها الدائرة. ونظرت محكمة الأمور المستعجلة التجارية ٤ قضايا تجارية مستعجلة بحضور كافة الأطراف عبر تقنية "الاتصال المرئي"(٢).

ومن خلال نموذج التقاضي عن بعد، يتم عقد الجلسات عبر الوسائط الرقمية، ويستمع القاضي للدعوى بشكل مباشر قبل إصدار الأحكام. وأتت هذه المبادرة في إطار استراتيجية حكومة دولة الإمارات خلال جائحة كوفيد-١٩ لمساعدة الأفراد على البقاء بالمنازل لتقليل الاختلاط والحد من معدلات انتشار الفيروس في الدولة. ويستطيع جميع الأطراف مثل المدعي والمدعى عليه والمحامي أو المستشار القانوني حضور جلسات التقاضي الافتراضية من خلال

---

(١) محمد فوزي إبراهيم محمد ، أحمد محمد البغدادي – المرجع السابق – ص١٦٦.

(٢) التقاضي عن بعد – مقالة تم نشرها على موقع "البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة" – لينك المقالة: https://u.ae/ar-ae/information-and-services/justice-safety-and-the-law/litigation-procedures/virtual-litigation – تم الدخول يوم الخميس الموافق ١٩/ ٩/ ٢٠٢٤ الساعة ٣ مساءً.

رابط إلكتروني للجلسة[١]. ومن خلاله يمكّن كل متقاضي أن يسجل دعواه ثم يتتبعها الكترونياً من أي مكان في العالم، وذلك من خلال التأكد من هويته الرقمية التي تسمح له بالتسجيل، وبسداد الرسوم، والكفالات والغرامات القضائية، ومتابعة الدعاوى ومعرفة وقائع الجلسات بعد الانتهاء منها، دون الحاجة إلى الحضور إلى المحاكم أو مراكز تقديم الخدمة.

وتعتبر محاكم دبي من التجارب العربية الرائدة في مجال التقاضي الالكتروني، بحيث أنها رسمت مخططاً للتحول نحو التقاضي عن بعد في إطار استراتيجية دبي للمعاملات اللاورقية، وما يلفت الانتباه لهذه التجربة القضائية هو تأكيد أحد مسؤولي قطاع العدالة بدبي على "تحقيق المحاكم نتائج فاقت المستهدف بكثير، ببلوغها نسبة ٩٩% في التحول الالكتروني في تسجيل القضايا عن بعد في درجات التقاضي الثلاث خلال العام ٢٠١٩، وهو ما يعني أن المتقاضي لن يحتاج إلى الحضور إلى المحاكم في موعد الجلسة[٢].

كما أصدر المشرع الاماراتي القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٧ في شأن استخدام تقنية الاتصال عن بُعد في الإجراءات الجزائية، والذي ينص على استخدام وسائل الاتصال عن بعد ومن بينها: منح الجهات المختصة الصلاحية للاستماع إلى المتهم أو للمجنى عليه أو الشهود أو الخبراء أو المطالبة بالحق الشخصي في مواجهته مع الغير عبر تقنية الاتصال عن بعد. وقد جاء في المادة ٢ من ذات القانون أن: "على الجهة المختصة استخدام تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية مع المتهم أو المجني عليه أو الشهود أو المحامين أو الخبراء أو المترجمين، او المدعي بالحق المدني أو المسؤول عن الحق المدني[٣].

ثانياً: تطبيق المحكمة الالكترونية في المملكة العربية السعودية

(١) المرجع السابق.
(٢) مقتبس من موقع: https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2020-01-07 . محفوظ عبد القادر – المرجع السابق – ص ٩٧٩.
(٣) القانون الاتحادي الاماراتي رقم ٢ لسنة ٢٠١٧ في شأن "الاتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية".

تُعد السعودية من الدول العربية الأكثر تطوراً في مجال التقاضي الرقمي، حيث تتيح الخدمات الرقمية للمنظومة القضائية في السعودية القيام بجميع إجراءات التقاضي عن بعد باستخدام وسائل الاتصال الحديثة. وتعتبر محكمة جدة أول محكمة في المملكة العربية السعودية تعمل بنظام التقاضي الالكتروني الشامل؛ بداية من رفع الدعوى والإعلان الإلكتروني، وانتهاء بإصدار الحكم القضائي(١).

وفي نفس الوقت قامت المملكة بإصدار مجموعة من الأنظمة المتعلقة بتقنية المعلومات، ومن أهمها نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٧ لسنة ٢٠٠٧، ونظام التعاملات الالكترونية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٨ لسنة ٢٠٠٧(٢).

وقد قامت وزارة العدل السعودية ببناء مركز المعلومات لديها باستخدام تقنية السحابة الالكترونية، ونقل جميع أنظمة التشغيل والخدمات إلى بيئة افتراضية حيث تتيح هذه التقنية توفير الموارد وإعادة التشغيل والخدمات إلى بيئة افتراضية، فهذه التقنية تتيح توفير الموارد وإعادة التشغيل بشكل أسرع.

وحرصت أيضاً على توفير جدران حماية لمركز المعلومات حيث يقوم بتوفير درجة عالية من الأمان ويحافظ على استمرارية العمل.

ومن ضمن الخدمات الالكترونية التي تقدمها وزارة العدل السعودية:

- اتاحت الوزارة لجميع القضاة خاصية الدخول على أنظمة المحاكم والاطلاع على القضايا والتعامل معها عن بعد عن طريق ارسال رسائل نصية قصيرة إلى جوال المستخدم، بالإضافة إلى إدخال كلمة المرور الخاصة به.
- خدمة التقاضي عن بعد للسجين وهو في مقر سجنه.

(١) محمود، أشرف – المحاكم الالكترونية في ضوء الواقع الاجرائي المعاصر – مجلة الشريعة والقانون، الجزء الثالث، عدد ٣٥ – ٢٠٢٠ – ص٤٣. محمد فوزي إبراهيم محمد ، أحمد محمد البغدادي – المرجع السابق – ص١٦٥

(٢) راجع موقع وزارة العدل السعودية.

- خدمة التحقق من البصمة التي تتيح للقضاة وكتاب العدل من تطابق رقم الهوية مع بصمة الشخص الممثل أمامهم، في أثناء نظر القضايا أو إصدار الوكالات والإفراجات[١].

وما يلفت النظر في نظام التقاضي الالكتروني بالسعودية هو اعتماده على طريقة تبليغ العرائض الكترونياً، أي دونما حاجة للتبليغ عن طريق المحضر القضائي بالطرق التقليدية المعروفة، وهذا بموجب أمر ملكي رقم ١٤٣٨٨ صادر بتاريخ ٢٥/ ٣/ ١٤٣٩هـ يتضمن الموافقة على استعمال الوسائل الالكترونية في التبليغات القضائية، وقد سمح باستخدام كل من ارقام الهاتف المحمول المقيد رسمياً لدى الجهة القضائية المختصة، والبريد الالكتروني[٢].

وقد أطلقت وزارة العدل السعودية أيضاً تطبيقاً الكترونياً يسمى (ناجز)، يتيح تقديم كافة خدمات وزارة العدل الالكترونية، كخدمات المحاكم، والوكالات، والتنفيذ.. وغير ذلك. ويتم تحديث هذه الخدمات بشكل دوري لمواكبة التطور الرقمي في عالم القضاء[٣].

ثالثاً: تطبيق المحكمة الالكترونية في الجزائر

لقد تبنى المشرع الجزائري نظام التقاضي الالكتروني من خلال القانون رقم ١٥-٠٣[٤]، المتعلق بعصرنة قطاع العدالة والذي يحتوي على ١٩ مادة موزعة على ٥ فصول، يتضمن الفصل الأول: الأحكام العامة والهدف من وضع القانون، والفصل الثاني منه ينص على المنظومة المعلوماتية المركزية لوزارة العدل والإشهاد على صحة الوثائق الالكترونية، وعلى التصديق الالكتروني للوثائق والمحررات. أما الفصل الثالث فنظم عملية إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريقة الالكترونية، وبالنسبة للفصل الرابع نظم المشرع شروط وإجراءات استعمال المحادثات المرئية عن بعد، ويختص الفصل الأخير منه بالأحكام الجزائية المسلطة

(١) ذات المرجع السابق.
(٢) محفوظ عبد القادر – المرجع السابق – ص ٩٨٠.
(٣) بوابة ناجز www.najiz.gov.sa.
(٤) القانون رقم ١٥ – ٠٣ المتعلق بعصرنة العدالة، العدد ٦، الصادر في ١٠ فبراير ٢٠١٥ .

على المخالفين لهذا القانون، فالمادة ٩ منه نصت بصراحة أن الجزائر اعتمدت فعلياً على التقاضي الالكتروني من خلال التبليغ الالكتروني وإرسال المحررات القضائية الالكترونية.

وأيضاً قام المشرع بتعديل قانون الإجراءات الجزائية بموجب الأمر رقم ١٥ – ٠٢، والذي نص على جواز سماع الشهود والخبراء عن طريق الوسائل التقنية والمحادثات المرئية عن بعد، بالإضافة لتعديل قانون الإجراءات الجزائية بالأمر رقم ٢٠ – ٠٤، حيث نص المشرع على إمكانية استجواب وسماع الأطراف عن طريق المحادثة المرئية عن بعد مع مراعاة احترام الحقوق والقواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية؛ أي ربط المشرع استعمال هذه التقنية بشروط سرية الإرسال وأمانته، وضورة تسجيل التصريحات على دعامة تضمن سلامتها، وتدوينها كاملة وحرفياً على محضر يوقع من طرف القاضي المكلف وأمين الضبط(١).

المشرع الجزائري أتاح أيضاً إمكانية الاستماع لشهادة الشهود والأطراف المدنية والخبراء، بواسطة المحادثة المرئية عن بعد، من طرف جهة الحكم، بمقر المحكمة الأقرب من مكان الشخص المطلوب تلقي تصريحاته وبحضور وكيل الجمهورية المختص إقليمياً، وأمين الضبط(٢). ويمكن أيضاً استعمال هذه التقنية للاستماع إلى المحبوس في المؤسسة العقابية بموافقته وموافقة النيابة العامة على ذلك(٣).

رابعاً: تطبيق المحكمة الالكترونية في جمهورية مصر(٤)

منذ سنوات قليلة انطلقت مصر نحو عالم التحول الرقمي في جميع الخدمات التي تقدمها الدولة، والذي بات من أساسيات الحياة وضرورة لا غني عنها في المعاملات التي

---

(١) المادة ١٤ من القانون رقم ١٥ – ٠٣ عصرنة العولمة .

(٢) المادة ١٦ من القانون رقم ١٥ – ٠٣ عصرنة العولمة .

(٣) المادة ١٥ من القانون رقم ١٥ – ٠٣ عصرنة العولمة .

(٤) مقالة بعنوان " التحول الرقمي في مصر.. وزارة العدل تطلق ٩ مشروعات رقمية تتيح للمواطن إنهاء معاملاته من المنزل.. تطوير البنية التحتية والتكنولوجية لـ٢٧٠ محكمة على مستوى الجمهورية.. والنيابة العامة تودع الدفاتر الورقية" – تم نشرها على موقع اليوم السابع لـ إبراهيم قاسم – تاريخ النشر ٢٠/ أغسطس/ ٢٠٢١ – تم الدخول على الموقع يوم الجمعة الموافق ٢٠/ ٩/ ٢٠٢٤، الساعة ٥ مساءً – https://www.youm7.com/story/2021/8/20.

يجريها الجمهور داخل الدواوين والمصالح الحكومية وحتى القضائية منها بشكل يومي، فالمواطن يمكنه الآن من خلال جهازه الحاسب الآلي، أو هاتفيه المحمول "أند رويد – أيفون"، الدخول على مواقع الوزارات المختلفة أو بوابة مصر الرقيمة والقيام بإنهاء خدمته وسداد الرسوم إلكترونيا واختيار العنوان المناسب لاستلام الخدمة.

المنظومة القضائية من وزارة العدل والنيابة العامة والجهات القضائية المختلفة اتجهت بأكملها إلى التحول الرقمي في تقديم الخدمات المختلفة لصالح الجمهور المتعاملين معها، من خلال تنفيذ مجموعة من المشروعات الالكترونية واستحداث أنظمة مختلفة لتقديم خدمات التقاضي في ساحات العدالة وتجديد حبس المتهمين أون لآين، وكذا خدمات الشهر العقاري والطب الشرعي وتلقى الشكاوى والبلاغات للنيابة العامة وإنشاء مكاتب رقمية بنيابات الأسرة.

وطورت وزارة العدل العديد من المحاكم على مستوى الجمهورية في مسارين متوازيين من خلال إعادة ترميم وتجديد قاعات المحاكم ودورات المياه بها وغرف المداولة وذلك للارتقاء بالبنية التحتية للمباني، فضلا عن إدخال نظام الميكنة بها والعمل على رفع البنية التكنولوجية لها.

وعليه أعلنت وزارة العدل الانتهاء من ٩ مشروعات تكنولوجية ضمن مشروع "عدالة مصر الرقمية" للارتقاء بالمنظومة القضائية، وهي ميكنة عملية التقاضي في محاكم الجنح بما يسمح بإقامة الدعوى عن بعد "مشروع إنفاذ القانون"، وخدمة التقاضي عن بعد في المحاكم المدنية والاقتصادية، ونظام إدارة المحاكم الإلكتروني، وخدمة الأرشيف الإلكتروني، وتجديد الحبس الاحتياطي عن بعد، والإصدارات المؤمنة لوثائق وزارة العدل ودور المحاكم، وخدمات الشهر العقاري والتوثيق عبر شبكة الإنترنت، ومنظومة السجل العيني إلكترونياً، وتطبيق الهاتف الذكي "أرغب في عمل توكيل".

١- تطوير الجهات المعاونة.

عدلت وزارة العدل اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق والذي بموجبه سيتم الاستغناء عن الدفاتر الورقية بالمكاتب واستبدالها بالدفاتر الإلكترونية من خلال توفير أجهزه كمبيوتر بالمكاتب غير متصلة بالأنترنت بحيث تكون بديلة للدفاتر الورقية.

كما قامت وزارة العدل بتطوير الجهات المعاونة الممثلة في مصلحة الخبراء ومصلحة الطب الشرعي ومصلحة الشهر العقاري، من خلال تأهيل العاملين وتدريبهم لزيادة معدلات الانجاز وأيضاً نشر المقرات لتقريبها من المحاكم على مستوى الجمهورية، مع العمل على تطوير الأجهزة وتحديثها والعمل على زيادة أعداد العاملين بها، كما تم التعاقد مع شركات وعمال للقيام بمهمة الحفاظ على المظهر الحضاري للمحاكم.

٢- الأرشيف الإلكتروني.

استهدفت وزارة العدل العمل على مشروع (الأرشيف الإلكتروني)، وذلك للحفاظ على ملفات القضايا الورقية إلكترونياً، وبما يضمن حفظ الوثائق من التلف والعبث والحد من الفساد الإداري، وتيسير وصول المواطنين لحقوقهم، ويتمثل ذلك من خلال القيام بعمل مسح ضوئي للمستندات وحفظها الكترونياً مع إتاحة آلية البحث الرقمي عن القضية، وتمكنت الوزارة من حفظ ١٥٠ ألف قضية، بواقع ١٠ ملايين ورقة.

٣- إقامة الدعوى عن بعد.

ويتمثل مشروع ميكنة عملية التقاضي في محاكم الجنح الذى اطلقته وزارة العدل في السماح للمحامين بإقامة الدعوى عن بعد من خلال موقع (مصر الرقمية)، وسداد الرسوم الكترونياً بدلاً من التوجه إلى المحكمة وذلك لتحقيق العدالة الناجزة باستخدام تكنولوجيا المعلومات.

٤- خدمات الشهر العقاري والتوثيق عبر شبكة الإنترنت.

واستمراراً لتطوير منظومة الشهر العقاري والتوثيق فقد تم استحداث النظام المميكن عبر موقع مصلحة الشهر العقاري، ووزارة العدل، وبوابة مصر الرقمية لتسمح للمواطنين بإجراء معاملات الشهر العقاري، والتوثيق، وسداد الرسوم الكترونياً دون الحاجة للتوجه للمكاتب ومنها

خدمة تحرير التوكيلات منها توكيل رسمي شامل عام وفي الأمور الزوجية وفى إدارة سيارة وبيعها، أو خدمة الاستعلام عن سريان المحررات المميكنة من توكيلات أو إقرارات أو غيرها، وخدمة تحرير الإقرارات.

٥- تطبيق أرغب في عمل توكيل.

تطبيق أرغب في (عمل توكيل) هو تطبيق يعمل عبر الهواتف الذكية بنظام (الأندرويد – والأيفون – وهواوي)، يتم تحميله من خلال المتجر الالكتروني بالهاتف، والذي يقدم ثلاثة خدمات للمواطنين وهي بيان مدى كثافة مكاتب الشهر العقاري والتوثيق، وحجز موعد لتوجه الى إحدى المكاتب لإنهاء معاملة، وتحديد المستندات المطلوبة ورسوم الخدمة.

٦- التقاضي الإلكتروني أمام المحاكم الاقتصادية.

أما عن مشروع التقاضي الإلكتروني أمام المحاكم الاقتصادية هو عبارة عن نظام الكترونياً يسمح بتحويل إجراءات اقامة الدعوى ومباشرتها أمام المحاكم الاقتصادية من يدوي إلى إلكتروني والذي تم تطبيقه في أبريل ٢٠٢٠، ويتيح هذا النظام متابعة سير الدعوى من اقامتها حتى اخطار المتقاضين بالأحكام.

٧- نظام إدارة المحاكم إلكترونياً.

بالنسبة لنظام إدارة المحاكم إلكترونياً فقد تمثل في تطوير المحاكم المدنية من خلال تطوير البرامج المستخدمة في إيداع صحف الدعاوى بالمحاكم المدنية، ومحاكم الأسرة، والمحاكم الاقتصادية، والذي تم تطبيقه في ١٣٦ محكمة، حيث يعمل المشروع من خلال تسجيل بيانات الدعوى، ومسحها ضوئياً، وتحديد الدائرة المختصة والجلسة لنظر الدعوى بطريقة آلية، ويتيح لموظفين المكاتب الامامية بالمحاكم بتقدير الرسوم آليا، ويسمح للجمهور بالاستعلام عن الدعاوى والاطلاع عليها واستخراج الشهادات الرسمية منه.

٨- تجديد الحبس الاحتياطي عن بعد.

يتمثل مشروع تجديد الحبس الاحتياطي عن بعد في توفير شبكات تليفزيونية مغلقة بين المحاكم والسجون بحيث تتصل قاعات المحاكم التي تنظر تجديد حبس المتهمين المحبوسين

احتياطياً، بقاعات مخصصة بالسجون العمومية والمركزية التي يتواجد فيها المتهمين المحبوسين احتياطياً، باستخدام خطوط فايبر بسعات فائقة السرعة، بحيث يمكن للقاضي والمحامين مشاهدة وسماع المتهم والعكس عبر الفيديو كونفرانس، فهذا المشروع سيساهم في توفير الجهد والوقت ونفقات انتقالات المتهمين والحد من انتشار الأوبئة بالإضافة إلى الحد من المخاطر الأمنية أثناء نقل المتهمين.

٩- السجل العيني الإلكتروني.

يعد السجل العيني الإلكتروني من المشروعات الرقمية الهامة حيث يعمل على ربط قواعد البيانات العقارية بخرائط جغرافية، وعمل رقم قومي لكل عقار في مصر، فاستحداث نظام لربط قواعد بيانات العقود المسجلة بمصلحة الشهر العقاري بنظام معلومات جغرافي يتيح تتبع تسلسل ملكية العقار المسجل، وتحديد العقارات المسجلة وغير المسجلة.

الإصدارات المؤمنة لوثائق وزارة العدل ودور المحاكم.

وعن مشروع الإصدارات المؤمنة لوثائق وزارة العدل ودور المحاكم فيتمثل في تطوير ورقمنه كافة المحررات الصادرة من المحاكم ومصلحة الشهر العقاري وشهادات الزواج والطلاق لدى المأذونين، وتحويلها إلى محررات ذكية تتضمن علامات مائية وطابعات سرية بحيث تكون غير قابلة للتزوير أو للتلف.

١٠- التحول الرقمي بالنيابة العامة.

أصدر النائب العام المصري القرار رقم ٣٤٦ لسنة ٢٠٢٠ بشأن إنشاء إدارة التحول الرقمي لإنفاذ القانون بمكتب النائب العام والذى نص على أن تتولى الإدارة أحد أعضاء النيابة العام بدرجة محام عام على الأقل، ويعاونه عدد كاف من الأعضاء يصدر بتحديدهم قرار من النائب العام، ويلحق بالإدارة عدد من الموظفين المتخصصين وفقاً للهيكل الإداري الذي يصدر في هذا الشأن.

وبناء على ذلك أعلنت النيابة العامة بالتوازي مع تطوير المحاكم والجهات المعاونة، عن نجاحها على مستوى الجمهورية من كتابة جميع التحقيقات التي أُجريت في القضايا التي

شهدها عام ٢٠٢٠ إلكترونياً على الحاسب الآلي، بدلاً من الكتابة اليدوية على الورق، محققة بذلك إنجازا عظيما في التحول الرقمي داخل المنظومة القضائية. وقامت النيابة العامة بتدريب شباب الموظفين المشهود لهم بحسن السلوك والذين لديهم القدرة على كتابة التحقيقات إلكترونياً على أجهزة الحاسب الآلي، حتى يتمكنوا من تنفيذ الخطة الموضوعة للتحول الرقمي في برنامج العدالة الجنائية.

بعد هذا التدريب والخطة الموضوعة بدأت جميع النيابات على مستوى الجمهورية في التنفيذ وكتابة التحقيقات الكترونياً بدلاً من الكتابة اليدوية، وقام النائب العام بالاطلاع على تقارير الإنجاز والتي ثبت منها أن جميع النيابات التزمت بالقرار لتودع النيابة العامة الكتابة اليدوية واستبدالها بالكتابة الالكترونية.

وقد اعتمد النائب العام المصري في عام ٢٠٢٠ نشر برنامج العدالة الجنائية الإلكتروني بجميع نيابات الجمهورية، في إطار سياسة التحول الرقمي لإنفاذ القانون، حيث تم إدراج جميع التحقيقات التي تجريها النيابة العامة والقرارات المتعلقة بها، ووجه التصرف فيها في ذلك البرنامج بشكل الكتروني، مما يتيح للنائب العام وقادة النيابة العامة متابعة سير تلك التحقيقات بصورة فورية، فضلاً عن توفير نسخ رسمية منها لذوي الشأن.

كما أنشأت النيابة العامة أيضاً على مواقع التواصل الاجتماعي صفحات رسمية لرصد ومتابعة كافة الأحداث والشكاوى، كما حدّثت موقعها الإلكتروني بما يتيح بعض الخدمات الالكترونية المتصلة بالمواطنين كالاستعلام عن مخالفات المرور والتظلم من قيمها والسداد الكترونياً، كما أنشئت العديد من مكاتب رقمية لتقديم خدمات نيابات الاسرة تسهيلاً على الأسر المصرية.

وعليه فيكون الهدف من إنشاء إدارة التحول الرقمي هو أن يتم وضع منظومة متكاملة مختصة لإنفاذ القانون ورسم السياسات والاستراتيجيات والأولويات، والعمل على تعظيم الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتمكن النيابة العامة من تنفيذ القانون وتحقيق

العدالة الناجزة ومكافحة الفساد، وتحقيق الربط المتكامل بين النيابة العامة وكافة قطاعات الدولة، وأيضاً لتحقيق التعاون والتنسيق بين النيابات العامة والجهات الإقليمية والدولية ذات الصلة سواء الجهات الحكومية أو غير الحكومية، لتبادل الخبرات والمعارف واختيار أفضل التطبيقات والبرامج والنظم الإلكترونية التي تساعد على تقديم خدمات ذكية مستدامة وآمنة.

خاتمة

لقد استعرضنا في هذا البحث عن أهمية التقاضي الالكتروني ودوره كمعاون للقضاء في تيسير إجراءات التقاضي، وما يؤدي إليه من سرعة حسم المنازعات وتحقيق العدالة ومواجهة مشكلات الواقع التي تواجه الكثير من التعقيدات والعقوبات، وأهمية اللجوء إلى حلول عملية تساعدنا في تطوير المنظومة القضائية. وبناء على ذلك لقد توصلت إلى جملة من النتائج والتوصيات، والتي سوف أوردها على النحو الآتي:

أولاً: النتائج:

يتبين أن التقاضي الالكتروني عن طريق محاكم الكترونية، يُعد من الإجراءات الحديثة التي أثبتت أهميتها إذا ما توفرت المتطلبات الضرورية لتفعيل هذا النظام من خلال أنه سيساعد في:

توفير البنية المعلوماتية والبيانات وحفظ كافة بيانات القضايا الواردة للمحاكم وتوزيع القضايا على الدوائر بالوسائل التكنولوجية بطريقة سهلة وعملية مما ييسر على المستخدم عملية الحصول على التقارير والإحصاءات الشهرية والسنوية.

توفيراً للوقت والتكاليف والبحث على أطراف الدعوى، من خلال الاطلاع على بيانات القضية أو قرار المحكمة، كما يمكن تسديد الرسوم بإحدى وسائل الدفع الالكترونية من أي مكان بالعالم، مما سيؤدي إلى تقليل الزحام على الإدارات المختلفة.

تقليل الاعتماد على النظام الورقي واستبداله بالوسائل الالكترونية، مما يقلل من كثرة إعداد المسودات والمطبوعات الورقية، وأيضاً سيقلل من أضرار ضياع بعض الملفات أو التأخير في التنفيذ بسبب بعض الإجراءات الروتينية التي تؤدي إلى التأخير في إصدار الأحكام.

توفير نظام حماية عن المعلومات والبيانات الخاصة بالقضية على درجة عالية من السرية، لمنع أي شخص غير مخول له الاطلاع على بيانات القضية.

تسجيل الوثائق وإعداد قواعد بيانات يمكن استرجاعها بكل يسر وسهولة على النحو الذي يساعد جمهور المتقاضين في الحصول على حقوقهم، ويمثل أيضاً معاونة للقضاة في توفير الوثائق والمعلومات فور الاحتياج لها.

توفيراً للوقت أيضاً فمن الممكن ان يتم تبادل المذكرات عن بُعد وتقديم الطلبات في ذات الوقت دون الاحتياج لتأجيل الدعوة لأكثر من مرة، مما يساعد في توفير الوقت والجهد في عملية الانتقال من مكان لآخر.

ثانياً: التوصيات:

وعلى الرغم من الجهد الذي تقوم به وزارة العدل لوضع حلول للكثير من المشاكل التي تفيد حركة التقاضي وتطبيق نظام التقاضي الالكتروني، لإزالة أكبر قدر ممكن من العقبات التي تواجه المواطن حين يلجأ إلى القضاء للحصول على حقه وحماية مصالحه.

إلا أن تطبيق هذا النظام على أرض الواقع وتعميمه على مستوى الجهات القضائية يمثل تحدي كبير أمام نظام اعتاد عليه جميع الأطراف لفترات طويلة، وبناء على ذلك نقترح أن:

يتم تنظيم تشريعي للتقاضي الالكتروني في جميع المراحل المختلفة للخصومة القضائية الالكترونية عبر الانترنت من مختصين في المجال القضائي والقانوني والتقني، مع انشاء قاعدة معلوماتية قضائية يتم من خلالها تجميع التشريعات والمبادئ القانونية المهمة التي أرستها المحاكم العليا، ثم يتم تحويلها عن طريق الحاسبات الالكترونية الفرعية إلى جميع المحاكم والنيابات، مع ضرورة تطوير وتفعيل التشريعات المنظمة للمعاملات الالكترونية.

ميكنة المحاكم الكترونياً واستخدام التكنولوجية الحديثة من خلال توفير الأجهزة اللازمة وربطها بنظام الشبكة المغلقة لتنظيم الإجراءات مع هيئات أخرى كالهيئة العامة للمعلومات المدنية (مصلحة الأحوال المدنية في مصر)، ومركز المعلومات بوزارة الداخلية ووزارة العدل

وأية جهات أخرى بإمكانها توفي معلومات عن أحد أطراف القضية، مما سيساعد في سرعة ضبطه واحضاره.

يتم تدريب رجال القضاة وأعوانهم في جميع الهيئات القضائية المختلفة بشكل مستمر، وإعدادهم فنياً وعلمياً وتدريبياً، من خلال عقد دورات تدريبية، تؤهلهم لمواكبة العصر والمعلوماتية القانونية.

توعية المجتمع وتثقيفه بالتقنيات الحديثة والوسائل التكنولوجية البديلة للوسائل التقليدية، عن طريق الخدمات التي ستقدمها المحاكم الالكترونية للجمهور في أي مكان متصل بشبكة الانترنت دون الحاجة إلى الحضور في مبنى المحكمة، كالخدمات المتعلقة بالدعوى (كتاريخ الجلسة القادم أو نتيجة الجلسة)، أو المتعلقة بنظام المحكمة (كمواعيد العمل أو خطوات رفع الدعوى) وغيرها من الخدمات.

الاستفادة من التجارب والنماذج العملية الناجحة التي طبقتها الدول الغربية والعربية، ونأخذ بما انتجته هذه الدول من إيجابيات عند تطبيقها بطريقة تدريجية مع توفير الحماية القانونية والفنية الكافية، مع إصدار التشريعات الازمة لتنظيم وتسهيل إجراءات التقاضي بأسلوب حديث متطور يواكب التطورات المعلوماتية والتقنية الرقمية.

مراجع البحث

الكتب القانونية

- أحمد هندي – التقاضي الالكتروني– دار الجامعة الجديدة – الإسكندرية ط ٢٠١٤.
- أحمد هندي – الإعلان القضائي بين الواقع والمنطق في التنظيم القانوني لكل من مصر والكويت وفرنسا – دار الجامعة الجديدة ١٩٩٩.
- انطونيس كرم – العرب أمام تحديات التكنولوجيا – عالم المعرفة – الكويت – ط ٢٠١١.

- حازم محمد الشرعة – التقاضي الالكتروني والمحاكم الإلكترونية كنظام قضائي معلوماتي عالي التقنية وكفرع من فروع القانون بين النظرية والتطبيق – دار الثقافة للنشر والتوزيع – عمان ط٢٠١٠.
- حمده محمد صالح الحمادي – فكرة التقاضي عن بعد – بحث منشور في كلية الدراسات العليا والبحث العلمي بكلية القانون – جامعة الشارقة عام ٢٠١٨/ ٢٠١٩.
- خالد حسن أحمد لطفي – التقاضي الالكتروني كنظام قضائي معلوماتي بين النظرية والتطبيق – دار الفكر الجامعي – الإسكندرية ط ٢٠٢٠.
- خالد ممدوح إبراهيم – التقاضي الالكتروني في الدعوى الالكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم – دار الفكر الجامعي – الإسكندرية ط ٢٠٠٨.
- خالد ممدوح ابراهيم – أمن الحكومة الالكترونية – الإسكندرية – الدار الجامعية ط ٢٠١٠.
- خالد على – التقاضي الكترونياً أمام المحاكم الاقتصادية المصرية "طبقاً للقانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ – ط ٢٠٢١.
- داديار حميد سليمان – الإطار القانوني للتقاضي المدني عبر الإنترنت دراسة تحليلية مقارنة – الطبعة الأولى دار الثقافة للنشر والتوزيع – عمان ط ٢٠١٥.
- سحر عبد الستار إمام – جائحة كورونا وتداعيتها على المنظومة القضائية – دار النهضة العربية – ط ٢٠٢٠.
- سيد أحمد محمود – دور الحاسوب الإلكتروني (الكمبيوتر) أمام القضاء المصري والكويتي (نحو الكترونية القضاء والقضاء الإلكتروني) – دار النهضة العربية – ط ٢٠١١/ ٢٠١٢.
- سالم عمر – الإنابة القضائية الدولية في المسائل الجنائية "دراسة مقارنة" – دار النهضة العربية مصر ط ٢٠٠١.

- صلاح المنزلاوي – القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الالكترونية – دار الجامعة الجديدة للنشر – الإسكندرية ط ٢٠٠٧.
- ضرار حسن الدبوبي، ماجد صالح الشوابكة – التطبيقات القانونية الالكترونية – مطبعة دار الثقافة للنشر والتوزيع – ط ٢٠٢٢.
- محمود مختار عبد المغيث محمد – استخدام تكنولوجيا المعلومات لتيسير إجراءات التقاضي المدني – دار النهضة العربية – ط ٢٠١٣.
- نادية جمال أبو طالب – المحاكم الإلكترونية – الأردن، عمان لسنة ٢٠١٨.

الأبحاث العلمية

- أسعد فاضل منديل – التقاضي عن بُعد "دراسة قانونية" – بحث منشور بمجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية – المجلد ١٠ – العدد ٢١ لسنة ٢٠١٤.
- أحمد محمد عصام – إجراءات التقاضي الالكتروني في المحاكم الاقتصادية "وفقاً لآخر تعديلات قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩" – بحث منشور في المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية).
- أحمد محمد عصام – أثر التحول الرقمي على نظرية الاختصاص القضائي في منازعات التقاضي الالكتروني – بحث منشور في مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية – كلية الحقوق جامعة الإسكندرية – العدد الأول ٢٠٢١.
- إبراهيم حمدان أحمد محمود – التقاضي الالكتروني ودوره في تحقيق العدالة الناجزة – بحث تم نشره بالمجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية) – كلية الحقوق – جامعة أسيوط.
- الكرعاوي نصيف جاسم محمد، الكعبي هادي حسين عبدالي – مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته – بحث منشور بمجلة المحقق الحلبي للعلوم القانونية والسياسية – العدد الأول – كلية القانون – جامعة بابل، العراق لسنة ٢٠١٦.

- أمل فوزي أحمد عوض – الإيداع الرقمي وأمن المعلومات – المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية المانيا – برلين ٢٠٢٢.
- بشار عباس – الوثيقة الالكترونية "أمن الوثائق وبنيتها وتقنيات الحفظ والاسترجاع" – بحث منشور في مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية – المجلد الثامن العدد الأول ٢٠٢٢.
- جوليانا ميخائيل عبد الله وآخر – إثبات صحة العقد الإلكتروني في القانون الفرنسي – مجلة الفكر الشرطي، مركز بحوث الشرطة، القيادة العامة لشرطة الشارقة، الإمارات، مج٢٥، ٩٦، ٢٠١٥.
- رباب محمود عامر – التقاضي في المحكمة الالكترونية – بحث تم نشره في مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية – العدد ٢٥ السنة الثالثة عشر ٢٠١٩.
- زعزوعه نجاه – المحكمة الالكترونية بين المفهوم والتطبيق – بحث تم نشره في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية – كلية الحقوق جامعة تلمسان / الجزائر – المجلد ٤ العدد ٢، ٢٠٢١.
- سهى مصطفى محمد لطفي – حجية المحررات الإلكترونية في الإثبات المدني – بحث منشور في مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية – جامعة الزقازيق.
- صفاء اوتاتي – المحكمة الالكترونية (المفهوم والتطبيق) – بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– كلية الحقوق – جامعة دمشق – المجلد ٢٨ – العدد الأول لسنة ٢٠١٧.
- صورية غربي – نظام التقاضي الالكتروني في القانون الجزائري – بحث منشور في المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية – كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة تيزي وزو – المجلد ١٨ العدد ٠١ – ط ٢٠٢٣.

- عرشوش سفيان – التقاضي الالكتروني ودوره في ضمان سير مرفق العدالة خلال جائحة كوفيد ١٩ – بحث تم نشره في مجلة العلوم القانونية والاجتماعية – جامعة زيان عاشور بالجلفة الجزائر – تاريخ النشر ٢٠٢١.
- قصي مجبل شنون الساعدي – التقاضي الالكتروني – بحث منشور في مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية – العراق ٢٠١٩.
- محمد طلعت يدك – الحجية القانونية لتوثيق المحررات الإلكترونية: دراسة مقارنة – بحث منشور في: مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة العدد ٥٠.
- محمد محمد سادات – الأحكام العامة للمحررات الإلكترونية الرسمية – بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية – كلية الحقوق، جامعة المنصورة – مصر ط ٢٠١٠.
- محمد فوزي إبراهيم محمد ، أحمد محمد البغدادي – القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية – بحث منشور في مجلة بنها للعلوم الإنسانية – العدد (١) الجزء (٢) السنة ٢٠٢٢، (١٤١-١٧٣).
- مخال الدين عثمان جمان، محمود على العمري – التقاضي الالكتروني من خلال رفع الدعوى الالكترونية – بحث تم نشره في المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث – مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية – المجلد السادس – العدد العاشر – إبريل ٢٠٢٢.
- محفوظ عبد القادر – التقاضي الالكتروني في التشريعات المقارنة – بحث تم نشره في المجلة الأكاديمية للبحث القانوني – المجلد ١٢، العدد ٠٣، سنة ٢٠٢١.
- منديل أسعد فاضل – التقاضي عن بعد – دراسة قانونية – تم نشرها في مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية – المجلد الأول – العدد ٢١ – جامعة القادسية ٢٠١٤.

- نهى الحلا – المحكمة الالكترونية – بحث تم نشره في المجلة المعلوماتية – السنة الخامسة – العدد ٤٧ – نشر في ٢٠١٠.
- نصيف جاسم محمد عباس الكرعاوي – التقاضي عن بعد – رسالة ماجستير – جامعة بابل، كلية القانون ٢٠١٤.
- هادي حسين عيد علي ونصيف جاسم الكرعاوي – مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته – بحث تم نشره في مجلة المحقق للعلوم القانونية والسياسية – مجلد ٨ العدد الأول السنة الثامنة – ط ٢٠١٦.

الرسائل العلمية

- داليا محمد صالح سويدان – تنفيذ القرارات الصادرة من محكمة الأسرة (الأحكام والأوامر) – رسالة دكتوراه – جامعة عين شمس ٢٠٢٠
- يوسف سيد عوض– خصوصية القضاء عبر الوسائل الإلكترونية – رسالة دكتوراه في جامعة عين شمس – القاهرة ط٢٠١٢.

المقالات والمواقع الالكترونية

- التقاضي الالكتروني .... الحل لأزمات المحاكم – مقال منشور على " المنصة القانونية" –http://www.sajplus.com
- مقالة منشورة في موقع (منشورات قانونية) – بعنوان: رقمنه منظومة التقاضي وعقد الجلسات عن بعد: توصيات للتطوير ومراعاة الضمانات الدستورية – تم نشرها ١٠ يناير ٢٠٢٢ - https://manshurat.org/node/75051.
- مقالة تم نشرها في بوابة الأهرام الإلكترونية – بعنوان خدمات "الداخلية" الإلكترونية. كيف تستخرج الرقم القومي ووثائق الميلاد والزواج من منزلك؟ - تم نشره بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢١.
- الموقع الرسمي لوزارة العدل على الرابط: (moj.gov.eg)
- إجراءات رفع الدعوى أمام المحاكم الجزئية والابتدائية – الموقع الالكتروني: "**https://lawyeregypt.net**"

- نظم المعلومات الحديثة في المكتبات والأرشيف، من إعداد النادي العربي للمعلومات، منشور في بوابة موقع النادي الإلكتروني على الرابط التالي" Hutt: .//www.arabcin.net/modules.php?name=showpage&pid=252
- موقع "ايتيدا" - https://itida.gov.eg/Arabic/Pages/E-Signature.aspx.
- ثروت عبد الحميد - القانون الأمريكي حول التوقيع الالكتروني – مقالة تم نشرها على موقع (المرجع الالكتروني للمعلوماتية) – لينك الموقع **https://mail.almerja.com/more.php?idm**.
- مقالة منشورة على موقع الجزيرة بعنوان: كيف يعمل النظام القضائي الأمريكي – تم نشره بتاريخ ٩/ ٢/ ٢٠١٧ – لينك الموقع: https://www.ajnet.me/encyclopedia
- التقاضي عن بعد – مقالة تم نشرها على موقع "البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة" – لينك المقالة: https://u.ae/ar-ae/information-and-services/justice-safety-and-the-law/litigation-procedures/virtual-litigation
- " التحول الرقمي في مصر.. وزارة العدل تطلق ٩ مشروعات رقمية تتيح للمواطن إنهاء معاملاته من المنزل.. تطوير البنية التحتية والتكنولوجية لـ٢٧٠ محكمة على مستوى الجمهورية.. والنيابة العامة تودع الدفاتر الورقية" – تم نشرها على موقع اليوم السابع لـ إبراهيم قاسم – تاريخ النشر ٢٠/ أغسطس/ ٢٠٢١ - **https://www.youm7.com/story/2021/8/20**.

المراجع الأجنبية

- M. Abrantes, Camara Corporativa: “Tribunal XXI” Retrieved May 8 – 2012 – From UK.4.
- American on library Association. Presidential committee on information literacy. Report (Chicago: American Library Association, 1989).
- BLANCHETIE (J.-F.) ،Les technologies de récrit électronique: Synthèse et évaluation critique ،In Les actes authentiques électroniques: Réflexion juridique prospective ،éd. Isabelle de Lambert Erie ،Paris ،La Documentation Françoise ٢٠٠٢ ،

- BLANCHETTE (3.-F.) ،La conservation de la signature électronique: Perspectives archivistiques ،Rapport remis a la direction des archives de France Ministère de la Culture Septembre 2004
- CAPRIOLI (EA.) ،Variations sur le thème du droit de l'archivage d'arts le commerce électronique ،Petites Affiches١٨ ، aofit 1999; PIETTE-COIJDOL (T) ،Conservation et archivage de Pétrit sous forme électronique ،Revue Communication — Commerce Electronique ،Mai 2002

الملخص

ظهرت فكرة التقاضي الإلكتروني أو التقاضي عن بعد عن طريق المحاكم الإلكترونية والتي تُعد مصطلحات حديثة بالنسبة للعديد من الدول التي ما زالت تبحث عن هذه الفكرة وكيفية تطبيقها لما لها أهمية كبيره في هذا العصر التكنولوجي، فهي إجراءات قضائية بواسطة وسائل إلكترونية مستحدثة غرضها تيسير وتسريع إجراءات التقاضي عن طريق ربط البيانات وسرعة تداولها من بداية تسجيل الدعاوى إلى أن يتم الفصل فيها للوصول إلى العدالة الناجزة المرجو منها، عن طريق سلطة مختصة من القضاة.

وباتت الحاجة ملحة في هذا العصر لصدور تنظيم تشريعي ينظم مسألة التقاضي الالكتروني في مراحله المختلفة، والمحاكم الالكترونية بصفة خاصة في ظل تزايد عدد القضايا المنظورة في المحاكم، ولما فيه احتياج شديد سواء من رجال القضاء والقانون أو من أصحاب المصالح "كالمدعين" لتيسير وتسهيل الإجراءات، ولمحاربة ظاهرة بطء إجراءات التقاضي والمعوقات التي يواجها أطراف الدعوى، توفيراً للوقت والجهد والتنقل على المتقاضيين ووكلائهم، ولتحقيق الهدف المرجو منه وهو "العدالة الناجزة".

وبذلك، نكون بصدد آلية جديدة لتطبيق نظام قضائي جديد قائم على أسس وقواعد وأحكام وتشريعات قضائية، في ظل عصر المعلومات الرقمية والتقنية، والتي جعلت من العالم عبارة قرية صغيرة.

وقد عرفت هذه الدراسة ما هو التقاضي الالكتروني في محاكم الكترونية ودورها كمعاون للقضاء، وكذلك أهدافه وخصائصه، كما تطرقت هذه الدراسة لكيفية تنظيم إجراءات التقاضي الالكتروني من خلال إجراءات رفع الدعوى وكيفية إثباتها.

كما تعرضت الدراسة بعرض تطبيقات عن المحاكم الالكترونية التي تم تطبيقها في بعض الدول الغربية والعربية، وكذلك اتجاه جمهورية مصر نحو عالم التحول الرقمي في جميع الخدمات التي تقدمها الدولة، عن طريق إعلان وزارة العدل عن مشروع "عدالة مصر الرقمية" للارتقاء بالمنظومة القضائية، من خلال تقديم الخدمات المختلفة لصالح الجمهور المتعاملين معها.

وقد اختتمت الدراسة بمجموعة من النتائج ذات الأهمية، وكذلك بعض التوصيات التي تم اقتراحها لعلها تلقى القبول.

ونسأله تعالى القبول والتوفيق والسداد إنه نعم المولي ونعم النصير،،،

Summary

The idea of e-litigation or tele-litigation has emerged through electronic courts, which are modern terms for many States that are still looking for this idea and how it applies it to what is so important in this technological age. judicial proceedings ", which are developed by electronic means for the purpose of facilitating and accelerating litigation by linking and expediting the circulation of data from the beginning of the registration of cases until adjudicated in order to obtain the desired full justice, through a competent authority of judges.

The legislative regulation governing the issue of electronic litigation has become urgent in this era, particularly in the light of the increasing number of cases pending in the courts and the high need for both the judiciary and the law and the stakeholders. "Such as plaintiffs" to facilitate and facilitate proceedings, and to combat the phenomenon of slow litigation and obstacles faced by the parties to the proceedings, in order to save time, effort and mobility for the litigants and their agents, and to achieve the objective of "fair justice".

In this way, we are in the process of introducing a new judicial system based on judicial foundations, rules, judgements and legislation, in the age of digital and technical information, which has made the world a small village.

This study has defined what electronic litigation is in electronic courts and its role as an associate of the judiciary, as well as its objectives and characteristics. It also examined how electronic litigation procedures are regulated through proceedings and how they are established.

The study also presented applications for electronic courts that have been applied in some Western and Arab countries, as well as the direction of the Republic of Egypt towards the world of digital transformation in all services provided by the State, through the announcement by the Ministry of Justice of the "Digital Justice of Egypt" project to improve the judicial system, through the provision of various services for the benefit of the public involved.

The study concluded with a series of important findings, as well as some of the recommendations proposed for acceptance.

And we ask him the almighty acceptance, conciliation and payment,,,